جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي**

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التجارية

التخصص:مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبتين:

- قرير نسمة
- شطباني فهيمة

بعنوان:

# عصرنة الإدارة الجمركية ودورها في ترقية التجارة الخارجية

## (دراسة حالة مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج 2023-2024)

**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| ايمان بن تومي | استاذ محاضر ب | رئيسا |
| محمد رضا توهامي | استاذ محاضر أ | مشرفا |
| بلال بولطيف | استاذ محاضر أ | مناقشا |

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# الإهداء

إلى أمي العزيزة حفظها الله ورعاها

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى زوجي الذي ساندني في مشواري الدراسي وشجعني على المضي قدما

إلى أغلى ماعلى قلبي وقرة عيني وحبيبتي ابنتي: عائشة

إلى اخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى زميلاتي بالعمل اللاتي وقفن معي وساندنني (أمال، عياشة، سهيلة فاطمة الزهراء)

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

نسمة

# الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى زوجي الذي ساندني في مشواري الدراسي

إلى أغلي ما على قلبي بناتي: ديهيا، بشرى

إلى كل عائلتي وأقاربي

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

فهيمـــة

# شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا كافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

وعملا بهذا الحديث ، أولا نحمد الله عزّ وجلّ ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل ،كما يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور "توهامي محمد رضا" الذي أشرف على إعداد هذه المذكرة ولم يبخل علينا بتقديم العون والنصح والتوجيهات،

والشكر موصول أيضا إلى الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة،

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا على اتمام هذا العمل،

لكم جميعا كل الشكر والتقدير.

## الملخـــــــــــــــص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العصرنة والتحولات الرقمية في إدارة الجمارك الجزائرية ودورها في ترقية وتسهيل التجارة الخارجية، من خلال إدخال الخدمات الرقمية المختلفة ،وإن التزايد المستمر والمتسارع في حجم التجارة الخارجية فرض على الجزائر السعي نحو تطبيق الرقمنة وإحداث تغيرات جذرية لإرساء نظام معلوماتي جديد في الجمارك الجزائرية والذي هو قيد العمل في الوقت الحالي .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التحولات الرقمية ستلعب دورا هاما في ترقية التجارة الخارجية، إضفاء طابع الشفافية في المعاملات الجمركية بشكل سريع ومنظم وخالي من التعقيدات البيروقراطية.



**الكلمات المفتاحية: الجمارك الجزائرية، رقمنة الجمارك، التجارة الخارجية، عصرنة الإدارة الجمركية.**



**Abstract:**

This studyaimedtoshed light on modernization and digital transformations in the Algerian customs administration and its role in promoting and facilitation foreign trade through the introduction of various digital services. The continuous and rapid increase in the volume of foreign trade has forced Algeria to strive towards applying digitalization and bringing about radical changes for establishing a new information system in Algerian customs, which is currently in operation.

The study reached several results, the most important of which is that digital transformations will play a significant role in enhancing the efficiency of foreign trade and facilitating fast, organized, and bureaucracy-free customs processes.



**Key words:Algerian customs, customdigitization, foreign trade, Modernization of customsadministration.**

# قـــائـــمـــــة المـــحـــــتـــــويـــــات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | – |
| **شكر وعرفان** | – |
| **ملخص الدراسة** | II |
| **قائمة المحتويات** | II |
| **قائمة الجداول** | II |
| **قائمة الأشكال** | II |
| **قائمة الملاحق** | II |
| **مقدمة** | أ–و |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والإدارة الجمركية** | 35–06 |
| المبحث الأول: ماهية قطاع الجمارك | 14–08 |
| المبحث الثاني: السياسات والأنظمة الجمركية | 23–14 |
| المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية | 33–23 |
| **الفصل الثاني: عصرنة وتطور الإدارة الجمركية** | 71–34 |
| المبحث الأول: آليات ونظم عصرنة قطاع الجمارك | 42–35 |
| المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجمركية | 47–42 |
| المبحث الثالث: واقع ومساعي رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية | 71–47 |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة مفتشية أقسام قطاع الجمارك بولاية برج بوعريريج** | 109–72 |
| المبحث الأول: إدارة الجمارك لولاية برج بوعريريج | 90–73 |
| المبحث الثاني: النظام المعلوماتي الجديد ALCES | 95–90 |
| المبحث الثالث: إجراءات الإستيراد والتصدير، وكيل العبور المعتمد لدى الجمارك | 109–96 |
| **الخاتمة** | 113–110 |
| **قائمة المراجع** | 117–114 |
| **الملاحق** | 133–118 |

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | مكونات نظام السيغاد | **41** |
| **02** | مزودي خدمة الأنترنيت المحمول بالجزائر | **59** |
| **03** | مكونات نظام السيغاد للجمارك الجزائرية | **61** |
| **04** | مختلف الهيئات ذات الصلة بالعمل الجمركي الجزائري | **62** |
| **05** | الشروط التقنية الواجب توافرها في حاسوب المتعامل لتثبيت نظام السيغاد | **64** |

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | معدل إنتشار الأنترنيت بالجزائر | 57 |
| 02 | أنواع الإشتراكات في الأنترنيت الثابت في الجزائر | 58 |
| 03 | سرعة الأنترنيت المحمول والثابت بالجزائر | 60 |
| 04 | النافذة التي تربط البنوك الجزائرية بنظام المعلومات للجمارك | 63 |
| 05 | مرتبة الجزائر في مؤشر الأمن السيبراني الوطني والعالمي | 68 |
| 06 | الكشف عن التهديدات الشاملة لإفريقيا حسب تقرير التهديد السبيراني | 68 |
| 07 | أداء الجزائر ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء وفقا لتقرير التجارة عبر الحدود للبنك الدولي | 69 |
| 08 | ملخص إجراءات الجمركة عند التصدير | 103 |

| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | بلاغ مديرية الجمارك للمتعاملين الإقتصاديين بخصوص التسجيل عبر الأنترنت | 119 |
| 02 | الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج | 120 |
| 03 | إتفاقية شراكة بين الجمارك الجزائرية وكوريا الجنوبية | 121 |
| 04 | الهيكل التنظيمي للجمارك الجزائرية | 122 |
| 05 | إشعار الوصول | 123 |
| 06 | فاتورة | 124 |
| 07 | مستخرج السجل التجاري | 125 |
| 08 | شهادة التسجيل الضريبي | 126 |
| 09 | سند الشحن | 127 |
| 10 | بوليصة الشحن | 128 |
| 11 | شهادة المنشأ | 129 |
| 12 | شهادة تنقل البضاعة | 130 |
| 13 | فاتورة | 131 |
| 14 | التصريح الجمركي في نظام alces | 132 |
| 15 | التصريح الجمركي في نظام sigad | 133 |

# مقدمة

**تمهيد:**

يحظى قطاع التجارة الخارجية باهتمام الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تعتبر من أهم الركائز التي يبنى عليها اقتصاد الدول كونه يتيح لها المجال للحصول على العملة الصعبة من خلال عمليات التبادل مع العالم الخارجي،إضافة إلى كونها تلعب دورا مهما في تسويق فائض إنتاج الدول من السلع والخدمات والمواد الأولية وبالتالي فتح أسواق جديدة أمامها، فالتجارة الخارجية تعتبر عاملا أساسيا في استراتيجية أي دولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يستوجب الاهتمام بهذا القطاع.

الجزائر ضمن الدول التي تسعى لتطوير قطاع التجارة الخارجية وترقيته إلى المستوى المطلوب وإزالة كل العقبات التي تحول دون نجاحه ومواكبة الدول المتقدمة في هذا القطاع، والتي حققت مستويات عالية في تطورها والتي مكنتها من فرض مكانتها في الاقتصاد العالمي ،ومن بين مساعي الجزائر للنهوض بهذا القطاع هو الاهتمام بقطاع الجمارك وذلك من خلال جملة الإصلاحات التي تقوم بها من أجل التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الخارجية ،خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية لذا أصبح من الضروري البحث عن إجراءات جديدة تهدف إلى عصرنة قطاع الجمارك والذي يفرض إعادة النظر في تنظيم العمل ونمط التسيير الإداري والبشري من جهة وتحديث وسائل العمل الجمركي من جهة أخرى بتحويل العديد من العمليات التجارية الكلاسيكية إلى عمليات إلكترونية تستخدم فيها أنظمة المعلومات والبرامج والأجهزة الذكية وهذا لتسهيل إجراءات دخول وخروج السلع وفق المعايير العالمية للتجارة الدولية وكذلك الخروج من الروتين المفرط والإجراءات الجمركية ذات التكاليف الباهظة على المستوردين والمصدرين ومجتمع الأعمال بصفة عامة والذي ينعكس سلبا على جاذبية الاستثمار وتنافسية الاقتصاد للبلد المعني مع تفاقم وانتشار الظواهر التي تمس بأمن واستقرار الدولة ومن هذا المنطلق يأتي دور عصرنة القطاع الجمركي في تعزيز كفاءة وفعالية التجارة الخارجية.

- **أولا: إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهمت عصرنة إدارة الجمارك في تسهيل التجارة الخارجية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

**أ- الأسئلة الفرعية:**

**1**- ماهي التطورات الأساسية التي شهدتها الإدارة الجمركية الجزائرية؟

**2**- ماهي المتطلبات الأساسية لعصرنة الإدارة الجمركية؟

**3**- كيف يمكن لعصرنة الإدارة الجمركية المساهمة في تسهيل التجارة الخارجية وترقيتها؟

**ب-فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

**1**-الاعتماد على التكنولوجيا وتبني نظام معلوماتي جديد ورقمنة قطاع الجمارك مع ترقية الخدمات الجمركية الإلكترونية.

**2**-تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية من خلال تطبيق التكنولوجيا ورقمنة الجمارك وتحسين الخدمات الجمركية الإلكترونية كمتطلبات أساسية لعصرنة الإدارة الجمركية.

**3**-تساهم عصرنة الإدارة الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية.

- **ثانيا: أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في إبرازدور :

**1**- عصرنة الإدارة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية من خلال التسهيلات التجارية.

**2**- أهمية التكنولوجيا ونظام المعلومات الجديد والرقمنة لعصرنة الإدارة الجمركية.

**3**- تبني منظمة الجمارك العالمية والهيئات الدولية تقديم الدعم والمعونة لرقمنة وعصرنة الإدارة الجمركية وهذا نظرا لأهمية هذه الإدارة ومساهمتها في تسهيل وترقية التجارة الخارجية.

- **ثالثا: أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الإدارة الجمركية ومعرفة دورها في التجارة الخارجية.

**1**-معرفة إلى مدى تطور الإدارة الجمركية الجزائرية.

**2**-تحديد الأسباب والعراقيل التي تحول دون عصرنة ورقمنه الإدارة الجمركية الجزائرية.

**3**-استعراض أهم الإجراءات الحديثة التي من شأنها أن تشجع على تسهيل التجارة الخارجية عن طريق عصرنة الإدارة الجمركية.

- **رابعا: منهج الدراسة:**

في إطار هذه الدراسة ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد اتبعنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، وهذا من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، وأما الجانب التطبيقي نعتمد فيه على المنهج التحليلي الذي يستند على تحليل النتائج والمعلومات المتحصل عليها.

- **خامسا : حدود الدراسة:**

- **الحدود الموضوعية:** يهدف هذا البحث إلى الإحاطة بالجوانب المعرفية التي لها علاقة بعصرنة الإدارة الجمركية وما لها من أثر في تسهيل وترقية التجارة الخارجية، وهذا حسب ما تقتضيه الإشكالية المطروحة والإجابة على فرضياتها.

– **الحدود الزمنية:** يندرج هذا البحث في مجال زمني ضمن المتطلبات التي فرضها الانفتاح الاقتصادي وما يتطلبه من زيادة تسهيلات في المبادلات التجارية بين الدول.

أما على المستوى الوطني يكون ضمن الاهتمام بالإصلاحات الجمركية التي تبنتها الإدارة الجمركية الجزائرية.

– **الحدود المكانية:** مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج كدراسة حالة.

**أسباب إختيار الموضوع:**هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

– التطرق لموضوع يناسب التخصص وهو التجارة الخارجية.

– الأهمية الاقتصادية لعصرنة إدارة الجمارك والضرورة الملحة لذلك.

– الدور الرئيسي الذي تلعبه الإدارة الجمركية في اقتصاديات الدول.

**•صعوبات الدراسة:**

ككل باحث أثناء دراسته تواجهه صعوبات نذكر منها:

– النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية ALCESنظام جديد بدأ العمل به في جانفي 2024 لذلك هناك نقص كبير في المعلومات المتاحة على مستوى مفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج .

- **سادسا: هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول يتضمن **الفصل الأول** الإطار النظري للدراسة، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول الإدارة الجمركية، أما المبحث الثاني السياسات والأنظمة الجمركية والمبحث الثالث ماهية التجارة الخارجية ، أما في **الفصل الثاني** فتم التطرق فيه إلى عصرنة إدارة الجمارك والتوجه نحو الجمارك الرقمية ودورها في ترقية التجارة الخارجية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تمفيه التطرق إلى عصرنة قطاع الجمارك والنظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني التوجه نحو رقمنة وتحديث الجمارك والمبحث الثالث أثر رقمنة القطاع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية، وفي **الفصل الثالث** فكان للدراسة التطبيقية، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصول مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

**سابعا : الدراسات السابقة :**

1. **دراسة الباحث زايد مراد:** دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير جامعة يوسف بن خدة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2006/2005.

تطرق الباحث في دراسته إلى دور الجمارك خلال مرحلة الاقتصاد المخطط ومختلف الوسائل التي يستخدمها لتحقيق أهدافها وكذا برنامج إصلاح وعصرنة الجمارك ودورها في مكافحة الغش الجمركي.

**توصل الباحث إلى النتائج التالية:**

- تحرير التجارة الخارجية أساس لنظام اقتصاد السوق.
- تطبيق نظام اقتصاد السوق في الجزائر يتطلب تحقيق عدة شروط أهمها تحرير التجارة الخارجية ، تحرير الأسعار، تشجيع الاستثمار، الخوصصة.
- تكييف إدارة الجمارك مع اقتصاد السوق يتطلب تنظيم محكم وسياسة جمركية جديدة تسمح لها بان تؤدي بالدرجة الأولى الدور الاقتصادي من أجل تلبية متطلبات السوق ثم يليه الدور الجبائي من أجل تحقيق إيرادات للخزينة.

2. **دراسة الباحث حليس عبد القادر** بعنوان تطوير أداء القطاع الجمركي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف سنة 2017/2016.

من خلال هاته الدراسة تطرق الباحث إلى محتوى برامج العصرنة الجمركية وذلك بتطوير الإطار التشريعي وإعادة تنظيم المصالح والاهتمام بتكوين العنصر البشري وتحسين أدائه لزيادة مستوى النزاهة الجمركية.

**توصل الباحث إلى النتائج التالية:**

تعتبر الأدوات والآليات الجمركية من بين أهم الأدوات السياسة التجارية

- هناك توجه جديد يطلق عليها الجباية الخضراء
- الرقابة الجمركية الفعالة تساهم في التسهيلات التجارية

3. **دراسة الباحث غزالي نصيرة** تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الأول، الجزائر،2021.

**حيث خلص الباحث إلى النتائج التالية:**

- عصرنة الإدارة الجمركية تستوجب عصرنة وإصلاح التشريع الجمركي باعتباره الإطار القانوني الذي يوجه الإدارة الجمركية
- يستوجب على الإدارة الجمركية تكييف مهامها وفقا لقرارات وتوصيات المنظمات الدولية بهدف التماشي مع السوق العالمي.
- للإدارة الجمركية أهمية كبيرة في حماية أمن وسلامة الدولة فهي ليست مجرد أداة للجباية

4. **دراسة الباحث غزلاني أسامة:**

دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية اقتراح إطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الدور الثالث في العلوم التجارية جامعة 08ماي 1945 قالمة سنة 2023-2024 .

**حيث خلص الباحث إلى النتائج التالية:**

- في ظل تغير دور الجمارك لتصبح أكثر مساهمة وتأثيرا في اقتصاد الدولة وتجارتها الخارجية لابد من التركيز على فرض الامتثال على حساب تحقيق متطلبات تسهيل التجارة .
- قياسا على التقنيات الرقمية الأساسية هناك فجوة رقمية هائلة تفصل بين الجمارك الجزائرية و أحدث الممارسات الدولية في مجال رقمنة الجمارك.
- غياب البنية التحتية للتبادل الإلكتروني للبيانات التي تسمح بتكامل النظام المعلوماتي للجمارك مع المؤسسات المتدخلة في العمل الجمركي.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للإدارة الجمركية والتجارة الخارجية

**تمهيد:**

تهـدف التوجهات الاقتصـادية العالمية الجـديدة إلى تجـاوز الحدود السياسية للدول وجعل الاقتصـاد العالمي سوق واحدة خاصة في ظل اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف والتي تم التفاوض على أغلبيتها في إطار منظمة التجارة العالمية، لتجد الجزائر نفسها مضطرة إلى إدماج اقتصادها مع باقي الاقتصاديات الأخرى من خلال اعتماد مقاربة اقتصاد السوق ومحاولة تحرير التجارة الخارجية، مما استدعى تحديث النسق الاقتصادي وإيجاد الصيغة الملائمة لتكييف آليات وميكانيزمات العملية التجارية الجديدة.

باعتبار إدارة الجمارك هي الجهة المسؤولية عن مراقبة السلع والخدمـات ورؤوس الأمـوال المـارة عبر الحدود وقبض الضرائب والرسوم المفروضة عليها من جهة والامتثال لقواعد ونظم واتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير دولية من جهة أخرى ، فبات من الضروري على إدارة الجمارك تطوير منظومة العمل الجمركي وإدخال تقنيات جمركية حديثة ومتطورة وفعالة بهدف مسايرة التطورات العالمية وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي :

**المبحث الأول:** ماهية قطاع الجمارك.

**المبحث الثاني:** السياسات والأنظمة الجمركية.

**المبحث الثالث:** ماهية التجارة الخارجية.

## المبحث الأول: ماهية قطاع الجمارك

يسعى قطاع الجمارك إلى حماية الاقتصاد بتوفير بيئة ملائمة والقيام بتنظيم المعاملات الاقتصادية من جهة، وضمان تطبيق القوانين الجمركية من جهة أخرى، وذلك بتطبيق مهام كلاسيكية وأخرى حديثة في هذا المبحث نلقي الضوء على العمل الجمركي وأبرز خصوصياته التي تجعل منه هيئة ذات دور بالغ الأهمية في ميدان التجارة الخارجية.

### المطلب الأول: تعريف وخصائص قطاع الجمارك

قطاع الجمارك من أكثر القطاعات التي توليها الدول اهتماما كبيرا لمساهمته الكبيرة في حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وترقية التجارة الخارجية بصفة خاصة ومن أجل ترسيخ فهم قوي للجمارك والعمل الجمركي يجب توضيح المفاهيم الأساسية لهذا المجال قبل التعمق في الدراسة.

#### الفرع الأول: تعريف قطاع الجمارك

ترتبط نشأة الجمارك بنشأة التجمعات البشرية المنظمة، سواء في شكل دول كما نراها اليوم، أو في شكل من التجمعات القديمة، ولجأت إليها في مختلف العصور وإن اختلفت غايته على ما نراه اليوم.

تعتبر الضرائب الجمركية وسيلة من وسائل تحصيل الموارد المادية للخزينة العمومية، وأداة حمائية من منافسة السلع الأجنبية، غير أنه الهدف يختلف من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة لا تشكل حصيلة الجمارك سوى نسبة بسيطة من الإيرادات الضريبية، وهذا يعني محدودية الدور الجبائي فيها، بينما نجدها ذات نسبة عالية في الدول النامية، حيث الأهمية البالغة للدور الجبائي فيه.

"فالجمارك تعتبر إدارة مسؤولة عن مراقبة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المارة عبر الحدود، وعن قبض الضرائب والرسوم المفروضة عليها حسب تعريفة معينة". [1]

تطورت مهمات إدارة الجمارك بتطور أساليب التبادل وأصبحت في وقتنا الحالي إحدى الإدارات الأساسية بالنسبة للسياسة التجارية للدولة، وذلك لطبيعة مهمتها التي تتمثل في المحافظة على نظام التبادل معالخارج وفي الحصول على الضرائب والرسوم المقررة على الواردات، فهي تساهم أساسا في ضبط الميزان التجاري لأنها الجهة الأولى التي تستطيع بشكل سريع وقريب من الصحة إحصاء المبادلات التجارية وأنواع السلع الصادرة والواردة.

تعرف الجمارك بأنها" الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية و استيفاء الشروط و القيود الاستيرادية المقرر عليها حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، و إن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية و سرعتها

[1] زياد مراد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006 ص259.

وانضباط تنفيذ أحكامها أصبح المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص".[1]

كما ينظر البعض إلى الجمارك باعتبارها خط الدفاع الأول في أي دولة لمواجهة كافة أشكال الإدخال غير المشروع أو التهريب من وإلى الدولة، حيث تقوم السلطات الجمركية بحضر دخول السلع الضارة بالمجتمع والأخلاق والمخالفة للقوانين مثل المخدرات والمواد المنافية للآداب، وكذلك تلك السلع التي يتطلب إدخالها موافقات مسبقة والخضوع إلى إجراءات وتدابير مسبقة، وبذلك تصبح الوظيفة الأولى للجمارك هي القيام بالدور الرقابي لحدود الوطن ومقدراته.[2]

أن الجمارك هي تلك الإدارة المبنية على المنهج التشاركي في التسيير والمبني على خطة استراتيجية شاملة لكل متطلبات العمل الإداري الجمركي المعاصر، والمثمنة لمواردها المادية والبشرية، والحارسة لحقوق الدولة وخدمة المواطن، والمسهلة للنشاط التجاري لضمان تنافسية المؤسسة الاقتصادية، وهذا قصد المشاركة في أهداف التنمية المستدامة للبلد.[3]

وتعرف الجمارك أيضا على أنها هي جهاز مراقبة بجب أن ينظر إليها كمصلحة تقنية تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش فمن وظائفها تسهيل المبادلات التجارية عن طريق المتعاملين وتمكينهم من الحصول علىسرعة أكثر في أداء أحسن الإجراءات الواجب القيام بها، وعليه يكمن عمل الجمارك عادة في خدمة الاقتصاد الوطني لاسيما الدور الحيوي الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية، كما عرفت إدارة الجمارك بأنها تلك الإدارة المكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الأموال عن الحدود الوطنية.[4]

**الفرع الثاني: خصائص قطاع الجمارك**

-الخاصية الأولى لقطاع الجمارك أنها خدمة عمومية موضوعة أساسا تحت وصاية وزارة المالية وهدفها الأساسي يتميز في الدفاع عن الفضاء الاقتصادي للبلد، وقد أدى تنوع الأنشطة لضرورة تنظيمها قطريا ووظيفيا حتى يسمح لها بتغطية شاملة لكامل تراب البلد، والعمل في مختلف بقاعه.

-**الخاصية الثانية** أنها قوة عمومية مجهزة ببعض المميزات التي تهدف إلى التشجيع الاقتصادي للبلد، فهي تسهر على المصالح الشرعية للمستعملين وتعمل على تطبيق مدى شرعية القوانين، فالقوانين التي تتكفل بتنظيمها الجمارك تمليها الظروف الهادفة للتنمية وازدهار سوق البلد، فطابع القوة العمومية لقطاع الجمارك ما هو إلا نتيجة طبيعية لدورها الأساسي وهو الحماية الاقتصادية للبلد والسياسة التي يتبعها.

---

[1] زايد مراد، "مرجع سابق ، ص259.

[2] عمر سلمان،" الجمارك بين النظري والتطبيق"، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2006 ص28.

[3] حليس عبد القادر، " تطوير أداء القطاع الجمركي واثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ي العلوم الاقتصادية تخصص علوم تجارية، جامعة فرحات عباس -سطيف-01-2017ص20.

[4] أسيا طويل، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص2

## المطلب الثاني: مهام ووسائل إدارة الجمارك

تختلف أوجه النظر اتجاه مهمة إدارة الجمارك فهناك من يعتبرها إدارة ضريبة بحكم أنها تعتبر مصلحة لمختلف الرسوم والضرائب أما البعض الآخر فيعطيها صفة اقتصادية كونها تلعب دورا اقتصادي أكثر من الجبائي لكن الرأيين يتفقان على أن إدارة الجمارك التي يمكننا وصفها بمزدوجة المهام الاقتصادية والجبائية.

### الفرع الأول: مهام إدارة الجمارك

#### أولا:المهمة الجبائية:

تتمثلفي تأمين وتغطية كل الالتزامات الجبائية في حالة الاستيراد بتطبيق قوانين، وقواعد تشريعية حيث أن الحقوق الجمركية تحتل مكانة هامة في الخزينة العامة للدول النامية عن طريق تحصيل مختلف الحقوق والرسوم من البضائع المستوردة بالإضافة إلى بعض المهام الجبائية الأخرى:

**1- تحصيل الموارد الجمركية** :تعد المهمة الجبائية تقليدية لإدارة الجمارك والتي عرفتها منذ نشأتها ولازالت تعد إلى يومنا هذا أحد أهم أسباب تواجدها وهي تحصيل مختلف الحقوق والرسوم الجمركية ومختلف الضرائب الأخرى على البضائع الداخلة والخارجة من الإقليم الوطني(T.S.A/T.V.Aالتي ألغيت في جويلية 2001).

وتكمن مهمة هذه الموارد الجمركية في كون أن الحقوق الجمركية تعد من أهم الموارد الجمركية منذ وقت طويل وتعد منبع مهم للعائدات الجمركية وتساهم هذه الأخيرة في تمويل ميزانية الدولة بالسيولة المالية وتحقيق التوازن في حالات حدوث عجز مالي، وفي الجزائر مثل نسبة 78% من عائدات الدولة المتمثلة في العوائد الجبائية البترولية والتي تعد أهم الموارد الجمركية.

**2- مراقبة الضريبة:** بالإضافة إلى عملية جمع الإيرادات الجبائية لتمويل الخزينة فإن إدارة الجمارك تقوم كذلك بمهمة تتمثل في مراقبة تحصيل هذه الضرائب والسهر على تطوير كيفيتها وتحديثها مثل مراقبة نسب مختلف الحقوق والرسوم المطبقة على دخول أو خروج البضائع والتأكد من تطبيقها الفعلي وتتماشى مع كل تغيير أو تجديد فيم يخص معدلات هذه الحقوق والرسوم وذلك بالرجوع إلى النصوص التشريعية والتي تمتلكها إدارة الجمارك كالتعريفة الجمركية .

#### ثانيا: المهمة الاقتصادية:

تهدف للاستجابة إلى قواعد ومتطلبات اقتصاد السوق الذي يهدف إلى الانفتاح أما المبادلات الخارجية، تعم لإدارة الجمارك في الآفاق الاقتصادية بالدرجة الأولى وذلك عن طريق توفير الامتيازات الإضافية لاقتصاد وتقليل تكاليف فرض القيود على المبادلات وكذا تكاليف الأدوات.

**1-مراقبة المبادلات التجارية:** تأتي هذه الرقابة بهدف احترام الأنظمة والقوانين الخاصة بالمبادلات الخارجية والسهر على تحقيق هذه المبادلات تحت الرقابة الصارمة لأعوان الجمارك، والتي تسمح بحركة البضائع بشكل شبه مطلق الحرية وتطبق عن طريق الملاحظة الدائمة في عملية التصدير والاستيراد، الشيء الذي يسهل سير العملية، ويمكننا تلخيص دور الجمارك في مراقبة التجارة الخارجية في نقطتين أساسيتين وهما:

– تطبيق قواعد ونظم المبادلات للتجارة الخارجية.

– ملاحظتها استنادا على المعلومات الإحصائية التي تساعد أيضا في إحصاء التجارة الخارجية .

**2–ترقية المبادلات الخارجية:** يدعو النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى تحرير التجارة الخارجية ونتيجة لهذا التغيير فإن جهاز الجمارك حسبالمادة9" من قانون الجمارك بحماية الإنتاج الوطني، حيث تم في هذه المادة عملية الإغراق من أجل تحقيق هذه الترقية وعليها تغيير كل الوسائل المادية والتقنية، وكذا الممنوحة لخدمة الاقتصاد الوطني عن طريق:

– توحيد الآليات الجمركية التي تعمل بها في كافة نقاط الرقابة الإقليمية مهما كان نوعها: برية، بحرية، جوية، مثل إنشاء مكاتب جمركية داخلية وذلك لتسهيل وتوحيد حركة البضائع.

– إعطاء أهمية أكبر وتسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين عن طريق تعريفهم بالنظم الجمركية المختلفة والتي تسهل من عملية التجارة.

– مكافحة الغش والتهرب الضريبي ومتابعة المرتكبين قضائيا وكل هذه الآليات تساهم بدورها في ترقية للاقتصاد الوطني إن راعينا فيها الشروط العصرية وتطور التكنولوجيا.

**3– حماية الاقتصاد الوطني** :الدور الاقتصادي للجمارك الجزائرية هو حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية، لأن مكافحة الإغراق أصبحت من أهم الأسلحة التي تعتمد عليها البلدان الصناعية لحماية منتجاتها المحلية، وفيما يخص الجزائر فتطبق قانون جمركية الإغراق والمحدد حاليا في حدود معدل أقصي 9% وتتم العملية عن طريق الحماية الإسمية والحماية الفعلية، وهي تقوم بهذه الإجراءات لتطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة "OMC" .

**4–إحصاء التجارة الخارجية** :تقوم إدارة الجمارك إعداد وجمع إحصائيات التجارة الخارجية والتي تساعد بشكل كبير في إعطاء النتائج في الميدان التجاري وتقييم حركته وهذا عن طريق إبراز المعلومات الحقيقية والمفصلة حول التجارة الخارجية، وتتبع هذه المعلومات انطلاقا من تصريحات جمركية التي تراقب يوميا والتي هي في حوزة إدارة الجمارك، وتخدم هذه الإحصائيات كل من المتعاملين الاقتصاديين.

**ثالثا: مهام أخرى:**

توازيا للمهام الجبائية والاقتصادية التي تقوم بها إدارة الجمارك والتي اكتسبتها بحكم أهميتها الاقتصادية وبسبب تحكمها في التقنيات العديدة للتدخل في عمليات دخول وخروج البضائع والأشخاص من الحدود الوطنية فتقوم بما يلي :[1]

– مراقبة إحترام القوانين التي تحكم وتنظم العلاقات المالية مع الخارج ؛

– تعمل من أجل الحفاظ على أمن وصحة المواطن بمراقبة الأشخاص والبضائع ؛

– محاربة الغش والتهرب الضريبي وكذا محاربة المتاجرة في المخدرات ومعاقبة مرتكبيها قضائيا؛

[1] محمد بودهان، قضاء المحكمة العليا في المادة الجمركية، الملكية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1998 ص26

– توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية، وكذا حماية صحة المواطن عن طريق مراقبة صلاحية السلع الاستهلاكية؛

– حماية حرية الملكية الثقافية والفنية وكذلك الملكية الصناعية مثلا: استيراد الأسماء الخاطئة للبضائع؛

– منع إدخال كتب ومخطوطات تمس الأخلاق، إضافة إلى منع إدخال الأسلحة بدون ترخيص والتي تمثل خطر على الأمن الداخلي للدولة؛

– حماية المحيط عن طريق منع استيراد السلع السامة والخطيرة على البيئة.

**الفرع الثاني: الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك:**

قصد القيام بمهامها على أحسن وجه تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة وتنقسم هذه الوسائل إلى قسمين الوسائل القانونية، والوسائل المادية والبشرية.[1]

**أولا: الوسائل القانونية:**

إن هذه الوسائل تعتبر من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك والمتمثلة في:

**1– قانون الجمارك:** يعتبر أول وسيلة تتبعها، وتعتمد عليه إدارة الجمارك لأنه عبارة عن مرشد جمركي ويحمي موظفي مصلحة الجمارك على أداء وظيفتهم، ويعتبر كذلك بمثابة مرجع يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني، وقانون الجمارك يتضمن 340 مادة ونص قانوني، وحسب هذا التعديل الجديد لقانون سنة 1992م، وبعد مصادقة البرلمان عليه أصبح في سنة 2000 يحتوي على 400 مادة ونص قانوني موزع إلى15فصل.

**2– قانون المالية:** هو عبارة عن وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة إضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والمداخل المختلفة خلال السنة لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية الجاري العمل بها، وقانون المالية يصدر مرة كل بداية السنة وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء من تغييرات في قانون المالية.

**3– القانون الدولي:** هو عبارة عن مجموعة القوانين الدولية التي يجب أن تعرفها إدارة الجمارك، وهو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي (CDD) والمنظمة التعريفية الجمركية، وكذلك السوق الأوربية المشتركة(CEE) وكل المنظمات الدولية التي لها علاقات مع الجزائر.

**ثانيا: الوسائل المادية:** هي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من تقنيات وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي وتطوره، والانفتاح على العالم سارعت إدارة الجمارك بتدعيم مصلحتها بنظام المعلومات في جميع مراكزها.

**ثالثا :الوسائل البشرية:** وتتمثل في العنصر البشري بين إدارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدولة إذ أن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك تختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية عون

[1] مولود ديدان، قانون الجمارك، دار بلقيس للنشر، الجزائر، سنة 2012 ،ص 10

المراقبة، وقد لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم.

ظل القطاع الجمركي يعمل على توسيع قاعدته البشرية في ظروف جد صعبة وهذا لعدم توفره على مدارس ومراكز تكوينية مختصة في قطاع الجمركة، واستمرار هذا الحال إلى غاية قيام الجمارك بإنشاء مدرسة خاصة بتكوين أعوان الجمارك لسد حاجياتها في تكوين الجمركيين لدى مختلف المدارس.

## المطلب الثالث:مجال نشاط إدارة الجمارك

حسب نص المادة 28 من قانون الجمارك 07/79 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979، تمارس إدارة الجمارك عملها في وسائل الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في نص هذا القانون، وتنظم المنظمة خاصة للمراقبة على طول الحدود البرية والبحرية، وتشكل هذه المنظمة النطاق الجمركي و يمثل هذا الأخير كامل التراب الوطني، أين تقوم إدارة الجمارك بممارسة النشاطات المحددة والمختلفة والتي نذكر منها على سبيل المثال [1]

- ❖ تهيئة مراكز الحدود؛
- ❖ زيادة العمل والنفقات؛
- ❖ مكافحة المخدرات والإدمان عليها؛
- ❖ مكافحة الغش والتهريب؛
- ❖ تنظيم الملتقيات والأيام الإعلامية ودراستها باعتبارها أهم الأجهزة الحساسة لأي دولة، سواء على المستوى المحلي أو خارج الحدود الوطنية والتي تهدف أساسا إلى:

- تشجيع التعاون الجمركي ؛
- تشجيع تعاون الانتعاش الاقتصادي والاستثمار؛
- تنظيم المعارض وإبرام الاتفاقيات وتوسيع الإقليم الجمركي.

و قد استلزم الأمر تنظيم شبكة واسعة حددتها المادة 29" من قانون الجمارك في إطار ما يعرف بالنطاق الجمركي والذييشمل :

**أولا: المنطقة البحرية:**

تتكون من مياه إقليمية ومنطقة تامة لها، ومياه داخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.

**ثانيا: المنطقة البرية:**

– على الحدود البرية من داخل الخط المرسوم على بعد 30 كلم منه؛

– على الحدود البرية من الإقليم الجمركي إلى الخط المرسوم على بعد 300 كلم منه؛

– تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع الوطني، وعدة سلطات منها: الحراسة، التفتيش والمراقبة ؛

[1] مولود ديدان، **مرجع سبق ذكره**، ص :35

-يمكن تمديد عمق المنطقة البرية ب 30 كلم إلى غاية 60 كلم في حالات الغش خاصة، ويمكن تمديد هذه المسافة إلى غاية 40 كلم في الولايات التالية: تندوف، أدرار، تمنراست، بشار.

## المبحث الثاني: السياسات و الأنظمة الجمركية

إن الأنظمة الجمركية الاقتصادية تولدت من ممارسات تاريخية واقتصادية وتعتبر اتفاقية كيوتو القاعدة الأساسية المنظمة للأنظمة الجمركية الاقتصادية سنة 1973 والت يتهدف إلى تبسيط وتنسق هذه الإجراءات وإزالة التباين بينها إلا أنه تم تعديل هذه الاتفاقية من طرف المنظمة العالمية للجمارك سنة 1999، وهذا التعديل يهدف إلى إعطاء الإدارات الجمركية مجموعة من الأسس الحديثة والموحدة تجعل من الأنظمة الجمركة أكثر بساطة وكذلك جعل المراقبة الجمركية أكثر فعالية وذلك تماشيا مع التطور الضخم للمبادلات التجارية.

إن الاتفاقية المعدلة تحتوي على عشر ملاحق خاصة تضم مجموع 25 فصل كل واحد من الملاحق يختص بنظام جمركي معين إذ أن الأطراف المتعاقدين ملزمون بالانضمام إلى الملاحق الخاصة أو الفصول التي دخلت حيز التنفيذ و التي طبقت من طرف الإدارات الجمركية.[1]

### المطلب الأول: مفهوم وخصائص الأنظمة الجمركية.

تعتد الأنظمة الاقتصادية المحدد لنشاط الجمارك وطريقة العمل الواجب التقيد بها، وسنوضح مفهوم وخصائص هذه الأنظمة كما يلي:

#### الفرع الأول: مفهوم الأنظمة الجمركية

تعرف الأنظمة الجمركية على أنها "أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية والتصدير عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني كوقف أو الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية."[2]

فنستخلص إذا أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تنتفع منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني وهي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير وغيرها. ومثل هذه الإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال الثلاثة التالية:

1. الإعفاء من إجراءات الرقابة الخارجية والصرف، أي عدم تطبيق ما تنص عليه تشريعات التجارة الخارجية، أو النصوص المتعلقة بالعلاقات المالية مع الخارج أو أحكام قانون الجمارك.

2. إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب والرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك، أو قوانين المالية الجاري بها العمل أو أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

---

[1] منظمة الجمارك العالمية، إتفاقية كيوتو المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية المعدلة في 1999،الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي، بروكسل، ص 2

[2] مبارك طيبي، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 19، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جوان 2018، ص 530

3. الإعفاء من الضمان الجمركي بناء على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، أو بناء على النصوص التشريعية.

وعليه فهذه الأنظمة تسمح بتخزين البضائع، تحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى.[1]

**الفرع الثاني: خصائص الأنظمة الجمركية**

رغم اختلاف الأنظمة الجمركية وتنوعها إلا أنها تشترك فيما بينها في مجموعة من الخصائص الأساسية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

**أولا: اعتبار البضاعة خارج الإقليم:**

من الصور القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي تفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تصرح على الإجراءات الخاصة للتجارة الخارجية.

**ثانيا: تعليق الحقوق والرسوم الجمركية:**

وهذا الإجراء خاص بجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت الرقابة الجمركية لمدة زمنية معينة، بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، هذا الحافز يمنح للمؤسسة أفضلية توفير مدخرات مالية لأجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى بترقية صادراتها، من أجل تخفيف العبء المالي على الخزينة.[2]

**ثالثا: الكفالة:**

إن تعليق الحقوق والرسوم على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن يحتوي على ضمان للجمارك، في حالة ما إذا كانت المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، كعدم احترام المدة الزمنية المحددة ببقاء البضاعة تحت نظام جمركي، وهذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركي الدولي بنسب 10% حصيلة الحقوق والرسوم.[3]

**رابعا: وضع تصريح مفصل:**

يعتبر التصريح المفصل وثيقة رسمية لتحديد واجبات ومسؤولية الخاضع للضريبة اتجاه إدارة الجمارك، حيث تسمح هذه الوثيقة بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية عن كل البضائع المعدة للتصدير أو الاستيراد.

وقد نص قانون الجمارك على أنه:" يجب أن تكون كل البضائع المستوردة أو التي أعيد استيرادها، أو المعدة للتصدير أو التي أعيد تصديرها، موضوع تصريح مفصل".

---

[1] مباركطيبي ،مرجع سبق ذكره، ص530.

[2] ميلودي عمار، "تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2019، ص6.

[3] ميلودي عمار، مرجع سبق ذكره، ص7.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نصت المادة 117 من قانون الجمارك أنه: "يجب تغطية البضائع الموضوعة تحت إحدى النظم المذكورة في المادة 115 مكرر أعلاه، بتصريح مفصل "،ويحرر التصريح المفصل وفق الأشكال المحددة وفق التنظيم على أن يحتوي على كافة البيانات الضرورية والمنصوص عليها في التشريع الجمركي.

يجب إيداع التصريح المفصل في خمس نسخ لدى مكتب الجمارك المؤهل لذلك في أجل أقصاه 21 يوما كاملا ابتداء من تاريخ تسجيل الوثيقة إلى رخص بموجبها تفريغ البضائع أو نقلها، ويتم التوقيع على التصريح من طرف ملاك البضائع أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين كوكلاء لدى الجمارك. [1]

## المطلبالثاني: أنواع الأنظمة الجمركية الاقتصادية وآلية عملها

### الفرع الأول: أنواع الأنظمة الجمركية الاقتصادية

تسمح الأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع وتحويلها ونقلها وتعزيز بعض الأنشطة الإقتصادية الأخرى وتنقسم إلى:

**أولا :نظام العبور**

هو نظام جمركي يطبق على البضائع المنقولة تحت الرقابة الجمركية من مكتب للجمارك إلى مكتب أخر للجمارك عن طريق البر أو الجو مع توقيف الحقوق والرسوم وإجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي. ويتعلق الأمر بنقل البضائع:

- ✓ من مكتب الدخول إلى مكتب داخلي.
- ✓ من مكتب داخلي إل مكتب الخروج.
- ✓ بين المكاتب الداخلية أو المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية.[2]

**ثانيا: نظام المستودع الجمركي**

المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية، في المحلات المعتمدة من طرف الجمارك، وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي[3]

وقد عرفتها اتفاقية كيوتو أيضا على أنها محلات أو أي أمكنة أخرى معتمدة من طرف إدارة الجمارك والتي تستعمل لتخزين البضائع المستوردة في انتظار تعيين نظام جمركي آخر مرخص [4].

هناك ثلاثة أنواع من المستودعات الجمركية وهي المستودع العمومي، المستودع الخاص، المستودع الصناعي، كما يلي:[5]

**1-المستودع العمومي :**

---

[1] مبارك طيبي، مرجع سبق ذكره، ص531.

[2] الموقع الرسمي لمديرية العامة للجمارك WWW.DOUANE.GOV.DZ. اطلع عليه بتاريخ 25 أفريل 2024.

[3] المادة 129 من قانون الجمارك ، مرجع سبق ذكره ،ص:51

[4] منظمة الجمارك العالمية ، مرجع سبق ذكره ص:80

[5] الموقع الرسمي لمديرية العامة للجماركWWW.DOUANE.GOV.DZ

إن المستودع العمومي ينشأ عندما تبرره ضرورات التجارة الخارجية من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الإقليم الجمركي. فالمستودع العمومي يفتح لجميع المستعملين إيداع مختلف البضائع ماعدا البضائع المحظورة، ويمكن اعتبار المستودع العمومي مستودعا خصوصيا إذا كان مخصصا لتخزين البضائع الآتية:

- ✓ البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطر أو التي من شأنها أن تفسد نوعية البضائع الأخرى،
- ✓ البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة.

**2-المستودع الخاص :**

يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستخدامه الحصري من أجل إيداع البضائع المتعلقة بنشاطه في انتظار تعيين نظام جمركي أخر مرخص له.

**3-المستودع الصناعي :**

هو محل خاضع لمراقبة إدارة الجمارك، ويرخص هذا النظام للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع، ويعتبر هذا النوع من مستودعات التحويل، أي أن البضائع المخزنة فيه يطرأ عليها تحويل وتغير حالتها.

**ثالثا: نظام القبول المؤقت**

هو الإجراء الجمركي الذي يسمح بقبول البضائع المستوردة لغرض معين والموجهة لإعادة التصدير في أجل محدد مع توقيف الحقوق والرسوم ودون تطبيق إجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي:

- إما على حالتها، دون أن تطرأ عليها تغييرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.
- إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية أو تصليح في إطار القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع. [1]

**رابعا: نظام إعادة التموين بالإعفاء**

يقصد بإعادة التموين بالإعفاء النظام الجمركي الذي يسمح مع الإعفاء من الحقوق والرسوم، باستيراد البضائع المتجانسة من حيث النوع والجودة والخصائص التقنية مع تلك التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي :

يهدف هذا النظام إلى ضمان تنافسية المنتج في الأسواق الخارجية من حيث التكلفة وربح الوقت بالنسبة للمتعاملين من خلال السماح لهم بالرد بشكل سريع وإيجابي على طلبات التصدير وذلك بصنع منتجاتهم

[1] الجريدة الرسمية، العدد 30. بتاريخ 24 جويلية 1979، المادة 174.من القانون رقم79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام1399الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.

باستخدام بضائع كانت محل جمركة لوضعها قيد الاستهلاك أو تصدير منتجات مصنوعة مسبقا ولكن خاضعة لدفع الحقوق والرسوم.[1]

**خامسا: نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية**

يعرف هذا النظام بأنه وحدات اقتصادية ذات طابع صناعي موضوعة تحت الرقابة الجمركية ويخص هذا النظام المنشآت والمؤسسات التي تقوم بالعمليات الآتية:

– معالجة أو تكرير الزيوت الخام من البترول أو من المعادن وأنواع غاز البترول والمحروقات الغازية الأخرى وكذا تمييعها،

– إنتاج وتصنيع منتجات بتروكمائية ومنتجات كيمائية وما شابههما من المنتجات المشتقة للبترول.[2]

**سادسا: نظام التصدير المؤقت**

يعرف التصدير المؤقت بالنظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها بهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطابع الاقتصادي وذلك إما:

– على حالتها دون أن يحدث لها تغيير، باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها.

– بعد تعرضها لتحويل أو تضيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع.

نظام التصدير المؤقت يتوقف على إكتتاب تصريح لدى الجمارك بالتصدير المؤقت يتضمن تعهدا بإعادة الاستيراد، كما أن الانتفاع منه يكون اعتمادا على طلب مسبق مبين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التصليح أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج.[3]

**الفرع الثاني: آلية عمل الأنظمة الجمركية**

طبقا لاتفاقية كيوتو تشترك الأنظمة الجمركية في آلية عملها على الرغم من تنوعها و تعددها وتتمثل في:

**أولا: طلب المتعامل الاقتصادي**

الطابع الاتفاقي أهم ما يميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية مما يعني أن وضع البضاعة تحت نظام جمركي معين لا يتم إلا بناء على اتفاق مسبق بين المتعامل الاقتصادي وإدارة الجمارك.

وبناء على طلب من المتعامل الاقتصادي الراغب في الاستفادة من النظام الجمركي والذي يكون من طرف إدارة الجمارك ،يحتوي هذا الطلب على وصف النظام القانوني الذي تتم فيه العملية، كما يحتوي الطلب على الغاية والأهمية الاقتصادية للاستفادة من هذا النظام، وكذا كل ما يتعلق بنشاط المتعامل الاقتصادي.

**ثانيا: الترخيص**

عند استقبال إدارة الجمارك (رئيس مفتشية الأقسام أو المدير الجهوي) لهذا الطلب، وبعد دراسة الملف المرفق بالطلب، فإذا حظي بالموافقة يمنح الترخيص لطالبه والذي يكون في وثيقة معدة من طرف إدارة الجمارك فتسج

---

[1] الموقع الرسمي المديرية العامة للجمارك WWW.DOUANE.GOV.DZ

[2] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، العدد 30. بتاريخ 24 جويلية 1979، المادة 174.من القانون رقم79–07 المؤرخ في 26 شعبان عام1399الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.

[3] مبارك طيبي، مرجع سبق ذكره، ص531.

لكل المعطيات المتعلقة بالملف المقدم والنظام منها: نوع البضاعة، مدة الاستغلال وغيرها، كما تحتفظ إدارة الجمارك بحقها في رفض منح الترخيص لأسباب تراها مبررة أو إلغائه بعد منحه إذا رأت أنها أسست على مع طيات غير موجودة أو ليست كاملة.[1]

**ثالثا: وضع البضاعة تحت النظام**

بعد توفر وتحقق جميع الشروط اللازمة، وعلى رأسها تقديم تعهد الذي يجب أن يكون مكفول من طرف البنك، أو القيام بإيداع وديعة ذات قيمة لدى إدارة الجمارك، وبعد التحصيل على التصريح، يمكن للمتعامل أن يشرع في الاستفادة من النظام المختار، ويتم ذلك بوضع البضائع تحت النظام الجمركي المختار.

أما بالنسبة لمدة العملية فإنها تكون مبينة في التصريح الذي تمنحه إدارة الجمارك، وهذه المدة تتناسب مع المدة اللازمة للقيام بالعملية الاقتصادية المرجوة من وراء اختيار نظام جمركي معين وكذا الحدود المنصوص عليها في قانون الجمارك.

يتم تمديد المدة بناء على طلب التعامل، ويعود الفصل الأخير في هذا الموضوع لإدارة الجمارك التي يمكنها أن تقيم الوضعية وتقرر تمديد الأجل من عدمه وطوال مدة قيام المتعامل بنشاطاته الاقتصادية تحت ظل نظام جمركي يمكن لإدارة الجمارك أن تقوم وبدون سابق إنذار، بجميع إجراءات المراقبة الضرورية التي تراها مناسبة للتأكد من عدم إخلال المتعامل بالتزاماته المفروضة عليه.

**رابعا: تصفية النظام**

هو منح وضعية قانونية جديدة للبضائع، تسمح للمتعامل الاقتصادي بالتخلص من جميع الالتزامات المتعلقة بالنظام الجمركي، ومن بين أهم نتائج تصفية نظام جمركي هي رفع اليد عن الكفالة المالية المقدمة، وتكون التصفية إما بإعادة تصدير البضائع في بعض الأنظمة أو عرضها للاستهلاك ووضعها تحت نظام جمركي آخر وهذا في حد ذاته يعد تصفية للنظام.[2]

## المطلب الثالث: السياسة الجمركية

للسياسة الجمركية مكانة هامة في قطاع التجارة الخارجية، والذي يضم حركة وتبادل البضائع مع العالم الخارجي لأي دولة، حيث تعمل هاته السياسة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة.

### الفرع الأول: مفهوم السياسة الجمركية

**التعريف الأول:** تعد السياسة الجمركية مفهوم شامل يتضمن العديد من أنواع البرامج التي تصممها الدولة وتنفذها عن عمد وتتكون من مختلف الإجراءات والأساليب والنظم ...الخ، كأدوات تستخدمها الدولة تسعى من خلالها

[1] هشام دغدوغ ، الانظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للجمارك، وهران، 2014- 2015

[2] مبارك طيبي، مرجع سبق ذكره، ص531.

لتحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة في كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيق الأهداف الدولة والمجتمع.[1]

**التعريف الثاني:** يوجد معنيان للسياسة الجمركية، معنى واسع مرتبط بمجموعة الإجراءات والأدوات والوسائل الفنية التي تصدرها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية ومعنى ضيق ينصرف على تحديد الفوائد الضريبية الجمركية لسلع التجارة الخارجية.

**التعريف الثالث:** يمكن الإحاطة بالسياسة الجمركية العامة المطبقة في أي دولة وذلك من خلال دراسة هذه الوسائل والأدوات السارية بها باعتبارها تمثل تقنينا للمعاملة الجمركية التي تخضع لها التجارة الخارجية للدولة، والأهداف المرجوة من هذه السياسة.

**التعريف الرابع:** تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لفئات الضريبة الجمركية لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والتطورات الاجتماعية وبما يتناسب مع الأوضاع المعيشية بالبلاد، بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتنقية المناخ الاستثماري ليصبح أكثر قدرة على جذب الاستثمارات مما يساعد على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة فرص التشغيل وامتصاص جانب كبير من البطالة.[2]

**التعريف الخامس:** المقصود بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة بالقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، وكذلك الإجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، وأيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة .[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أنه ترتبط السياسة الجمركية أساسا بقطاع التجارة الخارجية ( استيراد وتصدير) ، وتسعى الحكومات عادة من خلالها إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر إعفائها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجابا على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعلى زيادة موارد الدولة بصفة عامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل الدولة من خلال السياسة الجمركية على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة، عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية والآلات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر قواعد وأسس معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي وكل هذا لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع المستوردة.

---

[1] إيمان حسن محمود سوسة، "مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية لي تحقيق أهداف المجتمع"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول المجلد الخامس والخمسون، جامعة الإسكندرية، يناير 2018

[2] ميلودي عمار، مرجع سبق ذكره، ص 8-9

[3] شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2012–، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 – 2015 ص 16.

**الفرع الثاني: أهداف السياسة الجمركية**

الغاية من السياسة الجمركية لأي دولة هو بلوغ الأهداف ومن أهمها نذكر ما يأتي:[1]

**أولا:** تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال:

1- تشجيع الاستثمار من خلال إنشاء مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني في مختلف المجالات ويتم ذلك بإعطاء المستثمرين تسهيلات وفق قانوني الجمارك وتشجيع الاستثمار، والاتفاقيات الدولية وقرارات الدولة،

2- حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية ويتحقق ذلك بإعفاء أو تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعات الوطنية والآلات والأجهزة الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع وفق أسس وقواعد معينة كما. ويتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي، لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع نتيجة فارق التكلفة،

3-تشجيع التصدير وذلك بإعفاء الكثير من المواد التي يتم تصديرها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية وهذا بهدف مساعدة الصادرات على إيجاد أسواق خارجية مما سينعكس إيجابيا على الميزان التجاري ويحسن من ميزان المدفوعات.

**ثانيا:** تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى، وذلك من خلال:

1-تسهيل التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية، التي ترتبط بها الدولة لزيادة حجم التبادل التجاري، وإزالة القيود التي تحد من انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

2-إيجاد وسائل لتسهيل الإجراءات والتشريعات والعمليات الإدارية والمتطلبات اللازمة بهدف خفض التكاليف واختصار الزمن لكافة الأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع الجمارك،

3- العمل بشكل متصل وفعال مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من أجل تبسيط الإجراءات الجمركية،

4- تعتبر دائرة الجمارك مصدر البيانات والمعلومات عن إحصاءات التجارة الخارجية وتوفيرها للمهتمين وللمستفيدين منها على المستوى المحلي والمستوى الخارجي المستثمرين.[2]

**ثالثا:** مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة لحدود الدولة وفقا لصلاحيات الدائرة بمقتضى التشريعات النافذة. حيث تلعب دائرة الجمارك بحكم مواقعها على الحدود سواء البرية والبحرية والجوية دورا بالغ

[1] موقع تربويات، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني، انظر الموقع
http:/tarbawiyat-net.blogspot.com/2008/10/blog اطلع عليه بتاريخ: 2024/04/16

[2] موقع تربويات، مرجع سابق

الأهمية في مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود ويتجلى هذا الدور في تطبيق إجراءات المنع والتقييد.

حيث تكفل دائرة الجمارك دخول وخروج جميع البضائع ووسائط النقل والمسافرين بما يتفق بنسبة 100%جميع القوانين والأنظمة والتعليمات، وتنسق الدائرة في هذا الإطار مع جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر التي ينبغي أخذ رأيها في تطبيق إجراءات المنع والتقييد على البضائع.

**رابعا:** مكافحة التهريب، وذلك من خلال:

1-مديرية مكافحة التهريب، التي تسير وتنظم عمل دوريات المكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف وضبط محاولات التهريب في كافة أنحاء الدولة،

2-نشاط باقي المديريات المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات كالتلاعب بالقيمة والأعداد والأوزان والأقيسة أو بنود التعريفة،

3-تنسيق عمليات مكافحة التهريب على المستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية،

4-التوقيع على اتفاقيات جمركية ثنائية مع بعض الدول تتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب.

**خامسا:** المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة، وذلك من خلال:

1-العملعلى خلق وتعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين والمواطنين حول كيفية التعامل مع المواد الخطرة على الصحة والبيئة،

2-التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والجمعيات التطوعية غير الحكومية،

3-رفع كفاءة أنظمة المعلومات من خلال التنسيق مع الجمارك في دول المنطقة والجمارك العالمية كون الأخطار البيئية متعددة المصادر والأنواع لا تضبطها حدود سياسية،

4-رفع الكفاءة في مختبرات الجمارك وباقي المختبرات الوطنية في أعمال الفحص من أجل البحث عن المواد المضرة والخطرة، ووضع معايير معتمدة.

**سادسا:** المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقا للتشريعات النافذة، وذلك من خلال:

1-تحسين دور الجمارك في عمليات مكافحة الغش التجاري بالتعاون مع الدوائر الأخرى كالمواصفات والمقاييس والأمن العام وغيرها،

2-تحسين كفاءة العمل في مختبرات الجمارك في مجال الفحص من أجل البحث عن المواد غير المطابقة للمواصفات أو إثبات أن تلك المواد هي من أجزاء حيوانات مهددة بالانقراض وذلك وفقا لجداول عالمية،

3-التنسيق مع الدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية لتطبيق قوانين الملكية الفكرية والعلامات التجارية ومنع الاحتكار.

4-التأكد من أن موظفي الجمارك يملكون المعرفة والمهارات والدعم اللازم للعمل بأعلى درجات الكفاءة، والعمل للمحافظة على بيئة سليمة ومناخ عمل إيجابي للعاملين يسهم في عيشهم حياة كريمة ويخلق لديهم الدافعية للعمل والإنتاج.[1]

## المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي بدور مهم للنشاطات وتوفيرها احتياجات الدولة من السلع والخدمات غير المتوفرة عن طريق الاستيراد كما تقوم بتصريف فائض الإنتاج المحلي عن طريق التصدير لذا تحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا أنها ساعدت الكثير من الدول على النمو الاقتصادي.

### المطلبالأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

#### الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها".[2]

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".[3]

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الاستيراد والتصدير حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.

---

[1] موقع تربويات، مرجع سابق

[2] LASARY, le commerce international è la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005. Page 12

[3] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996 ص13

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

وفيما يخص مفهوم التجارة الدولية والتجارة الخارجية فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية " لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير:

فالتجارة الخارجية جزء من التجارة الدولية فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي والتي تشمل كل من:

- **التبادل الدولي السلعي:** أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي.
- **التبادل الدولي الخدمي:** أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي.
- **الهجرة الدولية:** أي انتقال العنصر البشري بين دول العالم.
- **الحركة الدولية لرؤوس الأموال:** أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.
- **التوافق البيئي:** وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح التجارة الدولية بعدا رسميا في إطار هذه الجولة حيث أحلت اصطلاح تحرير التجارة الدولية محل اصطلاح التجارة الخارجة.[1]

فيقصد بالتجارة الدولية التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، وأن عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع، الخدمات والتكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التعاون في مجال الهجرة والسياحة.[2]

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل" إلا أنه توجد فوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية استناد إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية [3] :

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم،
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط،
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد،
- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية،

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005، ص32.

[2] عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ,2002ص

[3] حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص14

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، وإذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من النادر وان لم نقل من المستحيل أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة .[1]

تعتبر التجارة الدولية كحل لمعالجة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج والدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي).[2]

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة حقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم.

**الفرع الثاني: تتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:**

– توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول وتربطها مع بعضها البعض،

– تساعد في زيادة رفاهية الدولة عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار،

– تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري،

– هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه،

–نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

---

[1] غيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي الجزء، الأول (بدون دار النشر وبلد النشر)، اكتوبر 1999 ص 31.

[2] طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الاردن 2004 ص 14

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)،التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدولة من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.

**الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية**

إن قيام التجارة داخل الدولة الواحدة لها نفس أسباب قيامها بين الدول ،فوجود موارد معينة لدى البعض غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصص معقولا ومربحا، ويتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:[1]

-**أولا** :عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي،

-**ثانيا:** وجود فائض في الإنتاج،

-**ثالثا:** الحصول على أرباح،

-**رابعا:** رفع مستوى المعيشة،

-**خامسا:** التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم،

- **سادسا:** تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية،

-**سابعا:** اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى: يختلف الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول اختلافا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن،

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق ص: 16

-**ثامنا:** اختلاف ظروف الإنتاج: تتخصص الدول التي يتلاءم مناخها مع نوع معين من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي،

- **تاسعا:** إختلاف الميول والأذواق: يفضل المواطن المحلي المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

## المطلبالثاني: سياسات التجارة الخارجية

تهتم الدولة بالسياسات التجارية إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى وذلك لما لها من آثار متعددة على مسار وتنظيم التجارة الخارجية، وهذا ما دفعنا إلى التطرق إلى أدوات وأهداف السياسات التجارية.

**الفرع الأول : أدوات السياسة التجارية**

تؤثر السياسة التجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الخارجية بالاعتماد على مختلف الأدوات نذكرها كما يلي:[1]

**أولا: نظام المنع أو الحظر:** المقصود بالحظر أو المنع هو أن الدولة تحظر التعامل التجاري معا لخارج ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو عليهما معا، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع الدول، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض الدول، وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظام للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، ولهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية وينقسم الحظر إلى نوعين هما:[2]

**1-الحظر الكلي:** وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج ويعرف الحظر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الذاتي، أي أن الدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم، وهدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستقلال الاقتصادي عن العالم.

تعتبر سياسة الاكتفاء الذاتي في الواقع هي محاولة لإلغاء التبادل الدولي، وبهذا نقول أنها سياسة فاشلة، وأن الدول التي حاولت تطبيقها لم تنجح، وكما أن هذه السياسة خاطئة من الناحية النظرية، فهي سياسة تحاول التغلب بالقوة على حقيقة مسلمة وهي التفاوت الموجود بين الدول، وكما تحاول أن تفرض على الدول أن تشبع حاجاتها بنفسها.

**2-الحظر الجزئي:** ويعني أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، وكثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، وكما تحظر تصدير السلع تعتبر سلعا أساسية لاقتصاد الحرب، وقد تفرض الدولة حصار على بلد من البلدان فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه، وفيما عدا الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين، حالة الحظر لأسباب صحية

[1] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، طبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1990 ،

[2] عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000، ص243-245

والحظر الأسباب مالية، فعند انتشار الأوبئة في بلد من البلدان تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد والتصدير إليه، وحالة احتكار الدولة استيراد سلعة من السلع، تحظر استيرادها.[1]

- **ثانيا: الرقابة على الصرف:** يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي حيث لا يتسنى لأي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في الحدود التي تنص عليها التنظيمات، وتعتبر الرقابة على الصرف وسيلة فعالة للتحكم في التجارة الخارجية، فعندما تكون السلعة ضرورية تخصص لها اعتمادات النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بسعر منخفض أما إذا كانت السلعة أقل أهمية فيخصص لها كميات من النقد الأجنبي بسعر صرف معتبر نسبيا، أما في ما يخص الصادرات فسلطة الرقابة على النقد تقوم بشراء الصرف الأجنبي من مصدر هذه السلع بسعر صرف أعلى كأن تشتري الدولار المتحصل في تصدير المنتجات بسعر أعلى من الدولار المتحصل من تصدير القطن مثلا".[2]

**ثالثا: الإعانات:** يقصد بها تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات، والهدف منها هو إعطاء دفعة للصادرات لتمكنها من الوقوف أمام الأسواق الخارجية، إلا أن هذه الإعانات عندما تطبق من طرف بلد ما، تواجه بفرض رسوم وإيرادات عليها من بلد أو بلدان أخرى، كسلاح مضاد لمنع هذه الإعانات، من هنا تلجأ الدول لمنح الإعانات للصادرات بدرجة كبيرة نظرا للمشاكل المتعلقة بتمويل الإعانات مثل فرض "ضرائب" وكذا المواجهات الدولية من فرض رسوم على الواردات.[3]

**رابعا: نظام الحصص:** يقصد منه فرض قيد كمي على الصادرات والواردات من سلعة معنية فإذا طبق نظام الحصص على الواردات فقد يكون القصد منه تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وقد يكون القصد أيضا حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية.

أما فيما يخص الصادرات فيكون القصد منه المحافظة على التموين القومي من السلعة التي يفرض عليها، أي ضمان وجود كميات كافية وبأسعار مناسبة للمستهلكين المحليين، كما أن هذا النظام أداة فعالة للتحكم في التجارة فله أيضا أثار عملية تتمثل في انتشار الفساد والرشوة في محاولة الحصول على أكبر حصة، وكذلك تكريس الاحتكار، وعزل السوق المحلية على الأسواق الخارجية والحد من فرض الاختيار أمام المستهلك.

**خامسا: تراخيص الاستيراد:** يقصد بها تلك التصاريح التي تمنح للأفراد أو الهيئات تمكينا لهم لاستيراد سلعة معنية من الخارج وتلجأ الدولة لهذه الأداة من أدوات السياسة التجارية عندما تتحكم أزمة ميزان المدفوعات بها في الصورة عجز مستمر وندرة شديدة في العملات الأجنبية، فهي إذن وسيلة فعالة للرقابة على التجارة الخارجية ولكن لها مساوئ أيضا منها "الرشوة والفساد"،

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 245

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص23

[3] جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 169-170

وهذا لارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع تكاليف التنمية، إذن فهذه السياسة غير مستحبة للتطبيق على الواردات للسلع الضرورية".[1]

**سادسا: اتفاقات التجارة والدفع:** اتفاق ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية، وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان ويحدد اتفاق الدفع العملية التي تتم على أساسها عمليات تسوية المدفوعات التجارية، فتعتبر اتفاقيات التجارة والدفع من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الدولية ، والحكمة من اللجوء إليها هي ضمان تعادل الحقوق والديون الناتجة عن تعامل بلد مع البلدان الأخرى، ومن أهم النتائج التي تترتب عن اعتماد بلد ما بدرجة كبيرة، اتفاقات التجارة والدفع في العمليات التجارية الخارجية، وفي تجزئة ميزان المدفوعات يصعب الحديث عليه نظرا لاستحالة استخدام الرصيد الموجب مع بلد لتسوية الرصيد السالب مع بلد آخر.[2]

**سابعا: التكتلات الاقتصادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة الخارجية بين عدد محدود من الدول. وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية.

ويمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي تتخذ عدة أشكال أهمها:

1-**منطقة التجارة الحرة:** أي تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

2-**الاتحاد الجمركي:** ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، مثل اتحاد البيني لوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي عقد في لندن عام1944.

3-**السوق المشتركة:** تمثل الاتحاد جمركي بالإضافة الى إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء.

4-**الاتحاد الاقتصادي:** هو السوق المشتركة التي تشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء.

5-**الاندماج الاقتصادي الكامل:** هو أعلى مرحلة يمكن أن يصلها التكامل الاقتصادي فيصبح هذا التكتل عبارة عن دولة واحدة لها حدود موحدة ولا يوجد بينها قيود جمركية مع عملة موحدة.

**ثامنا: الرسوم الجمركية:** هي ضرائب تفرض على السلع عند عبورها الحدود الدولية، وتفرض الضرائب على السلع الداخلة إلى البلاد وهي تدعى بالرسوم على الواردات أو على السلع الخارجية من البلاد وتسمى بالرسوم على الصادرات، وتتقسم الرسوم، إلى رسوم قيمية: وهي تلك التي تفرض بنسبة مئوية من قيمة السلعة محل الضريبة، ورسوم النوعية: تلك التي تفرض كمبلغ معين على وحده السلعة محل الضريبة، وهذا الأخير هي الأسهل من حيث إداراتها من الرسوم القيمية.

---

[1] عيمي فوزي، مرجع السابق، ص 43

[2] خالد عليان سليمان، مرجع سابق، ص 109

كما تفرض الرسوم الجمركية لغرضين، فتوجد رسوم غرضها جلب إيرادات للخزينة العامة وتكون هذه على السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعريه منخفضة، وعند فرض الرسوم الجمركية يترتب عليها ارتفاع الثمن، أما الرسوم التي تفرض بغرض حماية الإنتاج المحلى فهي تفرض على السلع المنافسة للإنتاج المحلى ويمكن أن يتعدى الغرض من فرض هذه الرسوم إلى تحقيق الغرضين معا أي جلب إيرادات للخزينة العامة وحماية الإنتاج الوطني. [1]

**المطلب الثالث: أهداف السياسة التجارية**

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل أكثر الأهداف انتشارا هي تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وحماية الاقتصاد الوطني من خطر التقلبات الخارجية، وإعادة الدخل الوطني وحمايته، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية، استراتيجية.

**أولا: الأهداف الاقتصادية:**

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

**1-تحقيق موارد للخزانة العامة:** فقد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي الكثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد المالية بهذه الطريقة أكثر فعالية وأكثر قبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.

**2-تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** تختلف إجراءات استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، ورغم عدم الرغبة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات إلا أن حالة العجز هي الحالة التي تسبب الكثير من الاضطرابات، ويتم التوازن في هذه الحالة في التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، ولابد أن يتم اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني وقد يقتضي هذا مثلا تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية بوسائل عديدة مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية.

**3-حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:** قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة، حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، ولذلك يعتبر هذا أيضا أحد أهداف السياسة التجارية، والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، وتظهر

[1] جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 163-164

[2] عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 235

ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى تبين لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري.

**4- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:** ويقصد بالإغراق البيع بسعر يقل عن التكاليف الإنتاجية في الأسواق الخارجية، على أن تعرض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية، وبما أنه نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية، وبهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي تتنبأ أية بادرة للإغراق تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها الوطني، فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية وأحيانا بمنع الاستيراد.

**5-حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر حجة حماية الصناعات الناشئة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة، ولا شك أن منطق حماية الصناعات الناشئة منطق مقبول وخصوصا في الدول النامية، فبعض هذه الدول تتوفر على إمكانات كبيرة في مجال إنتاجي معين، ولكن إذا أنشئت هذه الصناعات وتركت دون حماية لتنافس مثيلاتها في الدول الأخرى المتقدمة فلا شك أن انقضائها مؤكد.

**ثانيا: الأهداف الاجتماعية:**

وتتمثل الأهداف الاجتماعية في الآتي:[1]

**1-حماية مصالح فئات اجتماعية معينة:** كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة، وهنا تتغلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

**2-إعادة توزيع الدخل الوطني:** فقد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة، ومن بين ما تلجا إليه السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، وعادة ما تستخدم أكثر من أداة في هذا السبيل، ففرض الرسوم الجمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلع ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل، ونادرا ما يعلن إعادة توزيع الدخل الوطني لهدف من أهداف السياسة التجارية، ولكن تظافر هذه السياسة مع غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

**ثالثا: الأهداف الاستراتيجية:**

ويقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج

[1] عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص237-238

المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية ونفس الشيء ينطبق على الإنتاج الحربي والمجالات الأخرى.

**خلاصة الفصل الأول :**

نظرا للدور الكبير والحيوي الذي تؤديه إدارة الجمارك في تنظيم عمليات التصدير والاستيراد من جهة وحماية الدولة ضمن إقليمها الجمركي من جهة أخرى، مما أثبت أهمية قطاع الجمارك في المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، هذا الأخير شهد تطورا كبيرا من خلال برنامج تأهيل للترقية الاقتصادية من أجل جلب الاستثمار وتنويع المشاريع وتشجيع الصادرات من خلال جملة التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار، هذا الدور الجديد لإدارة الجمارك لا يتحقق إلا من خلال مواكبة التطورات المحلية والدولية وهذا بالاعتماد على برنامج أساسه التكنولوجيا والمعلومات.

وقد شهد العمل الجمركي خلال مسار تطوره إبرام عدة اتفاقيات دولية أبرزها اتفاقية كيوتو واتفاقية إنشاء مجلس التعاون الجمركي وكذا اتفاقية النظام المنسق، سعت هذه الاتفاقيات إلى تعزيز كفاءة العمل الجمركي والتعاون من أجل تجارة سهلة وآمنة، وهذا في إطار المنظمات الدولية كمنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية، والتي أتاحت العديد من التسهيلات المالية والمرافقة الفنية لدعم مبادرات رقمنة الجمارك وتعزيز فرص نجاحها.

# الفصل الثاني:

# عصرنة وتطور الإدارة الجمركية

**تمهيد:**

لقد كانت ومازالت الإدارة الجمركية الجزائرية مهمة في الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال التجارة الخارجية ومنح الامتيازات والتسهيلات للمتعاملين الإقتصاديين لذا كان لزاما على الجمارك الجزائرية التطور وعصرنة القطاع وهذا بغية تسهيل و ترقية التجارة الخارجية ومن جهة أخرى حماية الاقتصاد الوطني ومحاربة التهريب والغش فمن خلال هذا الفصل نحاول تقديم سنتناول تطور وعصرنة الإدارة الجمركية وكذا النظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية ثم نقوم بعرض أهمية تكنولوجيا المعلومات وأهمية التوجه نحو رقمنة وتحديث الإدارة الجمركية، وفي الأخير سنتناول أثر رقمنة القطاع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: آليات ونظم عصرنة قطاع الجمارك

المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجمركية

المبحث الثالث: أثر رقمنة القطاع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية بالجزائر

## المبحث الأول: آليات ونظم عصرنة قطاع الجمارك

إن عصرنة الإدارة الجمركية ارتبطت بقضايا الإصلاح الإداري المدعوم من الهيئات الدولية، كما ارتبطت كذلك بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لذا نجد أن العديد من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي أطلقت برامج تحديث وعصرنة بهدف مواكبة الموجة العالمية.

### المطلب الأول: تطوير إدارة الجمارك وفقا للاتفاقيات الجمركية

في ظلال تغيرات والتطورات المتواصلة والسريعة في جميع الميادين يستلزم على إدارة الجمارك بناء وتطوير علاقاتها الداخلية والدولية لمواكبة ومسايرة هذه التغيرات للقيام بعملها بالشكل الأمثل.

**الفرع الأول: تطوير إدارة الجمارك وعلاقتها بالهيئات الداخلية للدولة.**

إن الدور الرئيسي لإدارة الجمارك يتمثل في حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وترقية التجارة الخارجية بصفة خاصة وهذا بالتعاون مع القطاعات الأخرى وبتبادل العلاقات مع مختلف القطاعات، ومن بين الهيئات الداخلية التي يمكن أن تتعاون معها وزارة المالية من خلال إيصال النصوص القانونية المتعلقة بمختلف المصالح والتوجيهات والقواعد المالية، وإرسال التقارير والمراسلات وتبادل المعلومات، كما يمكن لها أن تتعاون عند الحدود مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتبادل المعلومات لحفظ أمن وسلامة المواطنين والدولة.

وفي مجال التعاون الداخلي فقد تم:[1]

**أولا: التعاون بين إدارة الجمارك والجيش الشعبي الوطني:**

وذلك من خلال إنشاء فرق مختلطة من أعوان الجمارك وأعوان الجيش الشعبي الوطني لمكافحة التهريب، وقد صدرت عدة قرارات تخص التنسيق بينهما من بينها قرار لضمان أمن الطرق ومواقع استغلال ونقل المحروقات، وكذا ضمان أمن الأجانب العاملين في المناطق الصحراوية، حيث تقوم إدارة الجمارك بتحضير وحدات التدخل الجمركية والسير على تنشيطها الدائم، وضمان الاتصال المستمر عن طريق الراديو وجمع المعلومات بالتنسيق مع المدراء الجهويين للجمارك وكذا تنسيق العمليات الجمركية مع قائدي القطاعات العسكرية.

وتقوم هذه الفرق المشتركة بعملها بالاستعانة بالوسائل اللوجيستيكية وتدعيم الوسائل الكلاسيكية لتدخل الفرق (السيارات، الخرائط، البدلات، وسائل النظر...)، وإدراج وسائل حديثة للاتصال الثريا (GPS)ومتابعة وتنسيق خروج الفرق، وتبادل المعلومات من خلال وضع خطوط عريضة للاتصال وتبادل المعلومات مع القطاعات العسكرية المعنية لمواجهة مختلف المخاطر.

[1] غزالي نصيرة، تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول،2021 ص 202.

**ثانيا: التعاون بين إدارة الجمارك والدرك الوطني:**

وذلك من خلال الاتفاق على تنشيط تبادل المعلومات المتعلقة بالمهربين المعروفين الذين يشكلون شبكات التهريب الرئيسية، فيظل قائد الكتيبة الإقليمية للدرك الوطني تحت إشراف قائد المجموعة الولائية هو الوحيد المسؤول والذي يسهر على تنفيذ العمل المشترك ما بين الفرق الإقليمية التابعة له والفرق الجمركية بالتنسيق مع القطاعات العمليات، ومن جانب إدارة الجمارك يتم تعيين ضباط اتصال محددين في أي وقت بالنظر إلى سرعة التنفيذ في حالات معينة، ويتم تدعيم الخدمات هذه الفرق بالوسائل التقنية المتطورة والمتوفرة لدى وحدات الدرك الوطني والجمارك، من حيث وسائل الإعلام الآلي، جهاز السكانير، نظارات الميدان للرؤية الليلية، العتاد البصري التابع للأسلحة ووسائل النقل المناسبة والفعالة.

**ثالثا: التعاون بين إدارة الجمارك وجهاز الشرطة:**

كما يحق لإدارة الجمارك أن تتعاون مع جهاز الشرطة وذلك من خلال الاشتراك في تطبيق القانون الجنائي وتوفير الأمن للمواطنين والسلع والمؤسسات وفي بعض الحالات مكافحة الهجرة غير الشرعية والحفاظ على القانون والنظام العام للدولة، لأن لإدارة الجمارك والشرطة مصلحة مشتركة في مكافحة الاحتيال والإتجار غير المشروع، ومنع النشاط الإجرامي وكشفه والتحقيق فيه.

**الفرع الثاني: تطوير وتكيف مهام إدارة الجمارك وفقا للاتفاقيات الجمركية**

قامت الجمارك الجزائرية بمجهودات من أجل تكييف مهامها مع العالم الخارجي من جهة والتعاون مع إدارة الجمارك الأجنبية وإبرام اتفاقيات للتعاون الإداري خاصة في مجال تبادل المعلومات والوثائق لتفادي الوقوع في مخالفات القوانين والتنظيمات الجمركية وكل هذا بالتوافق مع المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات التي صدقت عليها ومن بين الاتفاقيات الجمركية المتعددة الأطراف التي عملت مديرية الجمارك على إصلاح منظومتها من خلالها:[1]

- الاتفاقية المتعلقة بإنشاء مجلس التعاون الجمركي التي انظمت إليها الجزائر في إطار مجلس التعاون الجمركي 1966 /12/ 19 وهي حريصة وبصفة منتظمة في أشغال المجلس.
- اتفاقية كيوتو اليابانية والتي تم التوقيع عليها سنة 1974 من قبل المنظمة العالمية للجمارك لتسهيل الإجراءات والأنظمة الجمركية، حيث اقتنعت الجمارك الجزائرية بضرورة تكييف نظامها ومبادئ الاتفاقية، ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وفق مبادئ الاتفاقية تقديم تسهيلات واعتماد الأنظمة الجمركية الاقتصادية واعتماد نظام الإعلام الآلي كأولوية حتمية ويظهر ذلك من خلال إنشاء المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات مع تبني نظام SIGAD.

[1] غزالي نصيرة، مرجع سابق، ص 205.

- اتفاقية نيروبي والمتضمنة مكافحة التهريب حيث انظمت الجزائر إليها بتاريخ 06/1977/ 09وقامت بتضمين أحكامها وكذا منظومتها الجمركية تبعا لهذه الاتفاقية، كما تبنت الجزائر 4 ملاحق من بين 11 ملحق موجودة في أحكام هذه الاتفاقية.
- اتفاقية تصنيف البضائع والتي انظمت إليها الجزائر 19-12-1966 كما وقعت على اتفاقية النظام المنسقفي10-06-1985 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01-01-1992.
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب سنة 1999 والتي انضمت إليها الجزائر سنة 2000 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000/445 المتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 9 ديسمبر سنة 1999، وهي تندرج في إطار القانون الدولي ضد الإرهاب.
- اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة غير الوطنية والتي انضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عير الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000 والتي تهدف بموجب المادة الأولى منه إلى تعزيز التعاون محاربة الجريمة المنظمة الدولية بأكثر فعالية.

**المطلب الثاني: تطوير ادارة الجمارك وفقا للمنظمات الجمركية**

تعمل ادارة الجمارك في إطار منظمات واتفاقيات دولية مما يوجب عليها التطوير وفقا لأحكام هذه المنظمات والاتفاقيات ونعرض هذا من خلال:[1]

– من أجل تطوير عمل إدارة الجمارك فيما بين الدول تم إنشاء منظمة الجمارك العالمية التي تعنى بكل ما يتعلق بالتشريعات الجمركية التي تنظم التجارة بين البلدان، وهي مركزا عالميا لخبرات الجمارك، وهي المنظمة الوحيدة ذات الاختصاص العالمي في المسائل الجمركية، وتهدف إلى رفع فعالية المصالح الجمركية عبر العالم وتمكينها من أداء وظائفها فيما يخص تيسير التجارة وتأمين المبادلات التجارية.

–قد تأسست المنظمة العالمية للجمارك سنة 1952 تحت اسم "مجلس التعاون الجمركي " الذي ضم في عضويته حينئذ 17 بلدا أوروبيا، وعقد المجلس دورته الافتتاحية في 26 يناير 1953 بالعاصمة البلجيكية وانضمت إليها تباعا عشرات البلدان من مختلف أرجاء العالم، ووصل عدد الأعضاء حاليا إلى 180 بلدا يمثلون98% من التجارة العالمية، وأصبحت المنظمة مركز خبرة عالميا في الشأن الجمركي والبيئة الوحيدة المتخصصة فيهذا الشأن على المستوى الدولي، وهي الناطق الرسمي للجمارك في المحافل الدولية، كما قام مجلس منظمة الجمارك العالمية عام 2005 باعتماد معايير تأمين و تسييل التجارة العالمية، إضافة إلى إطلاق برنامج كولومبس أكبر برنامج لالتزام الجمارك بمبادرة بناء القدرات لدعم تنفيذ معايير تأمين وتسييل التجارة العالمية، ومكافحة الجريمة المنظمة سنة 2006 وتسعى هذه المنظمة الدولية إلى:

[1] غزالي نصيرة، مرجع سابق، ص 206.

- تعزيز الأمن وتيسير التجارة الدولية،
- تبسيط النظم الجمركية وتوحيدها،
- الحث على تحصيل الإيرادات بشكل عادل وفعال وناجع،
- حماية المجتمع والصحة العامة والسلامة ومحاربة الغش،
- تعزيز القدرات عبر دعم مختلف المصالح الجمركية الوطنية لتبني معايير جمركية عصرية،
- تشجيع كل الأطراف المعنية بالشأن الجمركي على تبادل المعلومات والتجارب والممارسات النموذجية التي تستحق الاقتداء،
- تسعى أيضا إلى رفع مستوى كفاءة الجمارك ونحسين أدائيا وسمعتها،
- إجراء الأبحاث والتحاليل بشأن القضايا التي تهم الجمارك والتجارة الدولية بهدف تعزيز ثقافة الأداء الاحترافي من خلال إشاعة المعارف بين أعضاء المنظمة والأطراف الأخرى المعنية بذلك.

وتتوزع آليات مكافحة الجريمة المنظمة في نطاق هذا التنظيم الدولي حول آلية الإعلانات والتوصيات، لجنة الإنفاذ والامتثال وبرامج دعم الدول الأعضاء، حيث أصدرت المنظمة العالمية للجمارك نصوصا تشريعية ساهمت من خلالها تحديد المجال العام والخاص لآليات الجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة في نطاق تخصصيا المتمثل في حماية الحدود الوطنية للدول الأعضاء، ومن أهم تلك النصوص الإعلانات والتوصيات.

**المطلب الثالث: الآليات والنظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية.**

إن الجزائر وسعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، قد قامت بالاعتماد على العديد من النظم وفقا للمبادئ والمعايير التي تنتص عليها المنظمة العالمية للجمارك، خاصة بعد مصادقتها على اتفاقية كيوتو، والعمل على تقديم العديد من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وهذا بغرض تنشيط التجارة الخارجية.

تتمثل الأنظمة الحديثة في الإدارة الجمركية الداخلة في تسهيل حركة التجارة في:

**الفرع الأول: نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد(O.E.A) لتسهيل التجارة الخارجية.**

يعرف المتعامل الاقتصادي المعتمد Oopérateur Economique Agrée علىأنه " كل متعامل اقتصادي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، يمارس نشاطات الاستيراد والتصدير ويتدخل في ميادين إنتاج السلع والخدمات"[1] وهو نوع من الإجراءات التي فرضتها المنظمة العالمية للجمارك لإيجاد حلول سريعة لتسهيل التجارة الدولية وتأمينها، وتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، من بين الشروط للحصول على صفة المتعامل الاقتصادي ما يلي:[2]

- الإقامة في الجزائر دون فرض الجنسية الجزائرية، وممارسة نشاطات الاستيراد والتصدير في مجال إنتاج السلع والخدمات.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 7 مارس 2012 المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 8 ربيع الثاني1433 الموافق 1 مارس 2012، المحدد لشروط الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.

[2] الجريدة الرسمية ،مرجع سابق.

- ألا تكون له سوابق طيلة ثلاث سنوات الأخيرة في التجارة الخارجية مع كامل المؤسسات المؤطرة لهذا القطاع كالجمارك، الضرائب، التجارة، العمل والضمان الاجتماعي، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية.
- ألا يكون في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح، بالإضافة إلى إثبات ملاءته المالية خلال ثلاث سنوات الأخيرة.
- أن يكون قد ساهم في عمليات التجارة الخارجية بصفة منتظمة، وسجل على الأقل عشر عمليات تصديرا أو استيراد في السنة الواحدة خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

يتم العمل بهذا النظام بمنح الأولوية للمؤسسات الإنتاجية الكبرى العمومية والخاصة، والتي تنشط في بمجال الإنتاج والتحويل وهذا حتى لا تضطرب تمويناتهم من المواد الأولية، ثم إلى المؤسسات الأخرى المعروفة بنزاهتها لدى الجمارك.

يستفيد المتعامل الاقتصادي المعتمد من العديد من التسهيلات والمزايا عند عملية الجمركة تشجيعا لعملية الاستثمار، والتي يمكن تقسيمها إلى تسهيلات مالية وأخرى إجرائية كما يأتي:

***الامتيازات المالية:** وتتمثل فيما يأتي: [1]

- تعليق الحقوق والرسوم الجمركية في مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، والرسوم والضرائب الداخلية التي تفرض وتحصل بموجب قوانين أخرى غير قوانين التعريفة الجمركية، وذلك بصفة كلية أو مؤقتة أثناء تنفيذ أحد هذه الأنظمة.
- إمكانية الاستفادة من الخفيضات على الرسوم والحقوق الجمركية بعد إيداع التصريح المفصل.
- إمكانية تحصيل هذه الرسوم من قبل إدارة الجمارك إلى ما بعد رفع البضاعة، تجسيد التسهيل الإجراءات الجمركية، والسماح للمستوردين الذين يعانون من صعوبات مالية الاستفادة من هذه الإجراءات.
- إمكانية استرداد الرسوم والحقوق الجمركية إذا توفرت الشروط المنصوص عليها.

***التسهيلات الإجرائية:** وتتمثل فيما يأتي:

- التعجيل بالتخليص الجمركي بالإفراج عن البضائع حتى قبل تسديد الضرائب والرسوم، وتحويلها إلى المخازن ومساحات القبول المؤقت ثم إلى نظام الإيداع الجمركي بعد مرور واحد وعشرون يوم، حيث يتم تخزينها في أماكن تحددها إدارة الجمارك.
- التسهيل فيما يخص الاستفادة من إجراءات الجمركة المبسطة.
- التقليل من عمليات المراقبة المالية والوثائقية،
- الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة،

[1] اللحياني ليلى، المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017، ص40

- توجيه البضائع حسب الحالة إلى الرواق الأخضر مباشرة، بعد تسجيل تصريحهم دون مراقبة فورية،
- الاكتتاب في التصريحات المبسطة للعبور عبر الطرقات(D.S.T.R) في حال نقل البضائع خارج المحيط الجهوي،
- مراقبة البضائع المستوردة تكون من خلال الوثاق المثبتة للبضائع،
- الجمركة عن بعد أو الفحص لدى المتعامل من خلال المراقبة البعدية تتم في مخازن بالمؤسسات المعنية، كما لا تمنع المصالح الجمركية من القيام بمراقبة قبلية أي قبل أن تغادر البضائع الموانئ والمطارات.

**الفرع الثاني :نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك ( S.I.G.A.D) لتسهيل إجراءات الجمركة**

يعتبر نظام المعلومات والتسيير الالي للجمارك في الجزائر مصدرا هاما لتوفير المستمر في الوقت المناسب على كافة الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، هو عبارة عن نظام يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة بغرض تسريع العملية وإضفاء طابع الشفافية في تطبيق التنظيمات و الإجراءات والمعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد[1]، تم إطلاقه في سنة 1995 ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام بكل الايرادات الجمركية ويتكون هذا النظام من ستة أنظمة فرعية موضحة في الشكل التالي:

**الجدول رقم :01 مكونات نظام السيغاد**

| النظام الفرعي للتعريفة المدمجة | هو نظام منسق عالمي لترميز وتعيين البضائع |
|---|---|
| **النظام الفرعي لعمليات الجمركة** | تقليل الإجراءات: بداية من بيان الحمولة إلى غاية الإخراج من المخازن ومساحات الإيداع المؤقت، |
| **النظام الفرعي لتسيير التحصيل الجبائي** | إعداد وصلات تخليص الحقوق والرسوم الجمركية مع طباعة الدفاتر الحساسة |
| **النظام الفرعي لتسيير المنازعات المتعلقة بالعمليات التجارية** | تسجيل المخالفات المتعلقة بالعمليات التجارية على مستوى مكاتب الجمارك |
| **النظام الفرعي لتسيير الأنظمة الاقتصادية** | قبو لمؤقت، مستودعات جمركية، تحسين الصنع وعبور داخلي |
| **النظام الفرعي لإحصائيات التجارة الخارجية** | يوفر معالجة الإحصائيات الجمركية |

**المصدر**:من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المركز الوطني لإشارة ونظام المعلومات للجمارك، لمحة عن الجمارك الجزائرية و نظامها المعلوماتي ماي 2021، الجزائر ص 83

من أجل تخفيف إجراءات الالتحاق بنظام SIGAD الخاص بالجمركة الآلية للسلع عن بعد، قامت المديرية العامة للجمارك باتخاذ عدة إصلاحات جمركية حيث أعلنت : كل مصرح لدى الجمارك( الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك، المتعاملين الاقتصاديين، أمناء الحمولة أو أي شخص مؤهل آخر) يرغب في توقيع عقد اشتراك في

[1] فريال فراح ،الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر الجزائر3،2018، ص 82-83.

برنامج سيغاد يعفى عند تكوين الملف الإداري اللازم من تقديم بطاقة الرقم التعريفي الجبائي وكذا نسخة من الملف الجبائي. وكل هذا سعيا من المديرية العامة للجمارك لتسهيل إجراءات الاشتراك.

وتتمثل الأهداف المرجوة من استحداث هذا النظام فيما يلي:

- تطبيق إجراءات جمركية موحدة ومتجانسة عبر كل المكاتب الجمركية ،
- تطبيق وتوسيع المفهوم الجديد للشراكة بين الجمارك وقطاع الاعمال الذي يستهدف تسهيل الإجراءات للمتعاملين الاقتصادين الذين لا يشكلون خطرا على الموارد المالية للدولة،
- الاستجابة لقواعد التنفيذ السليم للمبادلات التجارية بالتفاعل مع التطورات التكنلوجية والمعلوماتية المتسارعة،
- تقليص الفحص المادي للبضائع والافراج عنها بسرعة،
- تبسيط الإجراءات والوثائق وفقا للمعايير الدولية،
- زيادة تحصيل الرسوم والضرائب بسبب التطبيق الموحد للقانون والحساب الآلي لها،
- توسيع وتكثيف الإعلام الجيد للمتعاملين عن النظم الاقتصادية بخصوص التعريف بها والاستفادة منها.

## المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجمركية

شهد العالم في العقود الأخيرة العديد من التغيرات الجيوسياسية مما أدى إلى تغير العديد من الاتفاقيات التي تحكم التجارة العالمية، من ناحية التنظيم وكذا تسيير حماية وتتبع حركة النقل وعبور السلع ومكافحة الغش، ونظرا لنمو حجم التبادلات بين الدول أدى إلى ضغط هائل على الهيئات الجمركية العالمية والجزائرية على وجه الخصوص ومع التطور التكنلوجي استعانت هذه الأخيرة بتقنيات الرقمنة للقيام بمهامها.

### المطلبالأول : أهمية تكنولوجيا المعلومات والرقمنة

تنشط الجمارك في بيئة ديناميكية سريعة التغير ممثلة في ميدان التجارة الدولية لذا فهي مجبرة على التكيف مع العديد من القضايا كتزايد الأعباء ،شح الموارد الطبيعية و البشرية واختلاف الإمكانيات المتاحة ،كذلك ضرورة التكامل مع سلاسل التوريد بالأخص الشاحنين والناقلين، بل وهي ملزمة حتى بالتوفيق بين الاحتياجات المتناقصة للدولة كالمحافظة على الإيرادات مع العمل على تسهيل التجارة في نفس الوقت[1]، في ظل التحديات التي تواجه الجمارك نتيجة لدورها المهم و الحساس في أي دولة برزت الحاجة الى توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العمل الجمركي من أجل تطويره وتحسين كفاءته ،في هذا السياق عملت أغلب دول العالم على تطوير أنظمة معلوماتية متناسبة مع احتياجاتها وأهدافها وخصوصيات العمل الجمركي فيها ،ومن ثم زادت الحاجة إلى تحسين هذه الأنظمة وتطويرها بالشكل الذي يجعلها تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية و توصيات منظمة الجمارك العالمية.

[1] أسامة غزالي، دور رقمنة الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث،،جامعة 08 ماي قالمة،2023،، ص61.

يتطلب تطبيق تكنولوجيا المعلومات على العمل الجمركي موارد مالية ضخمة سواء لتطبيق التكنولوجيا أو لصيانها الدورية، في هذا الإطار أصبحت برامج وأنظمة المعلومات الجمركية المطورة متوافرة تجاريا لكن يصعب تطبيقها في الدول النامية بسبب ضعف أو غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الضرورية لتشغيلها.

في بعض الحالات الأخرى يتطلب تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال تبسيط العمليات والإجراءات الجمركيةالحالية، وهو ما يعد أمرا عسيرا، اذ أن أي تغيير في تصميم العمليات والإجراءات الجمركية قد يتطلب تغيير السياسات الحكومية أو الأسس القانونية أو أسلوب عمل الموارد البشرية.

لذا يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليست غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة تسمح بتحسين كفاءة العمل الجمركي وتطويره ويختلف تطبيقها حسب خصوصيات كل دولة وأهدافها وامكاناتها إذ لا توجد مشاريع ذات مقاس واحد تلائم جميع الدول.

## المطلبالثاني: تطبيق تكنولوجيا المعلومات في العمل الجمركي

### الفرع الأول: متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات ورقمنة الجمارك

يتطلب تطبيق تكنولوجيا المعلومات على العمل الجمركي موارد مالية ضخمة سواء لتطبيق التكنولوجيا أو لصيانها الدورية، في هذا الإطار أصبحت برامج وأنظمة المعلومات الجمركية المطورة متوافرة تجاريا لكن يصعب تطبيقها في الدول النامية بسبب ضعف أو غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الضرورية لتشغيلها.

وفي بعض الحالات الأخرى يتطلب تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال تبسيط العمليات والإجراءات الجمركية الحالية، وهو ما يعد أمرا عسيرا، اذ أن أي تغيير في تصميم العمليات والإجراءات الجمركية قد يتطلب تغيير السياسات الحكومية أو الأسس القانونية أو أسلوب عمل الموارد البشرية.

كما يعد الجانب التمويلي من أهم العناصر المؤثرة في نجاح رقمنة الجمارك ، اذ غالبا ما تتضمن مشاريع رقمنة العمليات الجمركية تكاليف عالية لإدخال تكنولوجيا المعلومات أو تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، في هذا السياق ينصح خبراء البنك الدولي أن تكون هذه النوعية من المشاريع ممولة داخليا يعني طريق استثمار إيرادات القطاع في عملية التطوير ،مع ذلك فإن بعض المصاريف المرتبطة بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات قد تتطلب تمويلا خارجيا نظرا لكونها أعلى من مستوى القدرات المالية للقطاع ، كذلك يجب لفت الانتباه إلى أهمية إدراج تكاليف الصيانة الدورية اذ أن الحفاظ على تكنولوجيا المعلومات وصيانتها يعد مكلفا للغاية ،لذا فان أي إغفال عن إدراج مصاريف الصيانة في ميزان المشروع الإصلاحي يهدد بفشل المشروع كنتيجة لعدم كفاية التمويل[1] .

[1] أسامة غزالي، مرجع سابق، ص 61

**الفرع الثاني: مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات في العمل الجمركي والفوائد المترتبة**

يتطلب تطبيق تكنولوجيا المعلومات في العمل الجمركي إلماما ودراية بالمجالات التي يمكن أن تقدم فيها التكنولوجيا إضافة قيمة للعمل الجمركي وتعزز كفاءته، فضلا عن أخذ الجدوى الاقتصادية بعين الاعتبار عن تطبيقها.

**أولا: مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الجمركي**

ينطوي العمل الجمركي على العديد من المهام والعمليات والإجراءات المعقدة والمتداخلة ،والتي يمكن رقمنة كل واحدة منها بشكل منفرد ،أو في إطار استراتيجية شاملة لرقمنة كل العمليات وهو ما تنادي به منظمة الجمارك العالمية .

في هذا السياق يمكن حصر العمليات الجمركية التي يمكن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال عليها في : تحديد القيمة الجمركية ، التخليص الجمركي للبضائع ، إدارة المخاطر الجمركية ،ضبط بضائع العبور الجمركي وأنظمة التخزين أو البضائع المستوردة ضمن الإدخال المؤقت ،التعريفة الجمركية ، معالجة الشحنات الدولية ،حساب الإيرادات ، إدارة العمليات الجمركية ،إنتاج وإدارة وتحليل الاحصائيات التجارية [1].

**ثانيا: الفوائد المترتبة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الجمركي**

هناك العديد من الفوائد التي يمكن الوقوف عليها من مشاريع تحديث ورقمنة الجمارك وأبرزها:

**1-تحسين الرقابة الجمركية:**

يمكن لرقمنة العمليات الجمركية وتحديثها أن تساعد في تحسين فعالية وكفاءة الرقابة الجمركية، باستخدام التقنيات الحديثة مثل أنظمة التتبع الإلكترونية وأجهزة مسح الأشعة السينية وأنظمة إدارة المخاطر، التي تمكن مسؤولي الجمارك من تحديد الشحنات عالية المخاطر بشكل أكثر فعالية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع دخول السلع أو الأنشطة غير المشروعة.

**2-كفاءة أكبر في التعامل مع الرسوم الجمركية والإعفاءات:**

حيث يمكن لرقمنة العمليات الجمركية أن تبسط التعامل مع الرسوم الجمركية والإعفاءات ، مما يقلل التأخير والأخطاء في حساب وتحصيل التعريفات والرسوم ،كل هذا انطلاقا من أتمة العملية بما يمكن مسؤولي الجمارك من معالجة كميات كبيرة من المعاملات بكفاءة أكبر وضمان تحصيل الإيرادات بدقة وفي الوقت المناسب.

[1] بن ميلود كنزة، رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي ،المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية ،المجلد 07،العدد 02،جامعة مولاي الطاهر سعيدة الجزائر ،2022،ص 673

**3-تقليص وقت التخليص الجمركي :**

يمكن لرقمنة العمليات الجمركية أن تقلل بشكل كبير من الوقت المطلوب لتخليص البضائع على الحدود ، وهذا من خلال إلغاء العمليات اليدوية وتبسيط الإجراءات بالشكل الذي يتيح لمسؤولي الجمارك معالجة الشحنات بشكل أسرع وتقليل الوقت الإجمالي والتكاليف المرتبطة بالتجارة

**4- التكامل والتعاون الفعال مع الإدارات الأخرى المشاركة في العمل الجمركي :**

يمكن أن تسهل العمليات الجمركية المحدثة و الرقمية التكامل والتعاون بشكل أفضل بين مختلف الإدارات المشاركة في العمل الجمركي ، بما في ذلك مسؤولي الجمارك وسلطات الحدود والوكالات التنظيمية أخرى ، انطلاقا من مشاركة المعلومات والعمل المنسق معا بالشكل الذي يسمح لهذه التنظيمات بإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية وتحسين الكفاءة العامة للعملية التجارية.

**5-تحسين مؤشرات الشفافية ومناخ الاستثمار:**

يمكن لرقمنة العمليات الجمركية أن تساعد في تحسين الشفافية وتقليل احتمالات الفساد في إدارة الجمارك، حيث أن استخدام الأنظمة والعمليات الإلكترونية يتيح مستوى أعلى من الشفافية في العملية الجمركية، مما يقلل من فرص الرشوة أو أشكال الفساد الأخرى ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين مناخ الاستثمار العام وتشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي في البلاد.

**6-تحسين مؤشرات الشفافية و مناخ الاستثمار:**

يمكن لرقمنة العمليات الجمركية أن تساعد في تحسين الشفافية وتقليل احتمالات الفساد في إدارة الجمارك، حيث أن استخدام الأنظمة والعمليات الإلكترونية يتيح مستوى أعلى من الشفافية في العملية الجمركية، مما يقلل من فرص الرشوة أو أشكال الفساد الأخرى ،يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين مناخ الاستثمار العام وتشجيع التجارة الخارجية .

**7-تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات:**

يمكن للأنظمة الرقمية أن تساعد في تحسين كفاءة ودقة تحصيل الإيرادات من خلال تقليل الأخطاء والتأخيرات في حساب و تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب ،من خلال تبسيط العمليات و إدخال أنظمة الدفع الإلكتروني، بما يمكن إدارات الجمارك من تحصيل الإيرادات بشكل أكثر فعالية وتقليل احتمالية الاحتلال أو التهرب.

**8-معلومات أكثر دقة وشمولية وموثوقية حول التجارة الخارجية :**

توفر العمليات الجمركية المرقمنة والمحدثة معلومات أكثر دقة وشمولية وموثوقية حول التجارة الخارجية، حيث أنه اعتمادا على استخدام الأنظمة الإلكترونية والعمليات المؤقتة يمكن لمسؤولي الجمارك تتبع التدفقات التجارية ومراقبتها بشكل أكثر فعالية ،مما يتيح جمع وتحليل البيانات بشكل أكثر دقة وموثوقية .

**9-تطوير القدرة على التنبؤ والتوقع :**

تسمح الأنظمة الرقمية بتعزيز قدرة إدارات الجمارك على توقع الاتجاهات والمخاطر المستقبلية في التجارة الدولية ،إذ من خلال تحليل البيانات التجارية واستخدام التحليلات التنبؤية يمكن لمسؤولي الجمارك تحديد المخاطر المحتملة واتخاذ تدابير استباقية للتخفيف منها وتحسين الفعالية العامة وكفاءة إدارة الجمارك .

**10-إدارة أثر كفاءة للموارد المادية والبشرية:**

إن رقمنة العمليات الجمركية وتحديثها تساعد إدارات الجمارك على إدارة مواردها المادية والبشرية بكفاءة أكبر، اذ أنه اعتمادا على رقمنة العمليات وإدخال الأنظمة الإلكترونية يمكن لمسؤولي الجمارك تقليل العبء الإداري والتركيز بشكل أكبر على الأنشطة ذات القيمة المضافة وتحسين الكفاءة العامة لإدارة الجمارك.

## المطلب الثالث: عقبات تحديث ورقمنة الإدارة الجمركية

غالبا ما تواجه مبادرات إصلاح الجمارك ظروف محيطة تعيق أو تعرقل مسار الإصلاحات المبرمجة، إذ لا يقتصر الأمر على إدخال بعض التقنيات التكنولوجية على طرق العمل الحالية ، إنما يتعدى الأمر ذلك إلى كونها مسألة وعي إذ أن الإدارة الجمركية تنشط في بيئة متغيرة وديناميكية ، تحتاج منها أن تتحلى بمرونة دائمة لتتكيف مع التطورات التي تحدث ضمن بيئتها ،في هذا السياق يمكننا حصر المتطلبات الرئيسية الواجب توافرها في بيئة الإدارة الجمركية من أجل نجاح أي مبادرة إصلاحية أو تحديثية في[1] :

**1-ضرورة التكيف مع العولمة:**

في عالم سريع التغير تجد الجمارك نفسها مضطرة لمجاراة النسق السريع للتجارة الدولية وتزايد حجمها ما يقابله موارد مادية وبشرية محدودة للإدارة الجمركية، وهو ما يصعب من قدرة الإدارات الجمركية على الالتزام بالاتفاقيات والقواعد الدولية ، حيث أن التكلفة الاقتصادية لعدم الالتزام وخيمة .

**2-توافر الدعم من قبل صانعي السياسات:**

تنطوي أي مبادرة إصلاحية للجمارك على تغيير في الموازين بالنسبة لقطاع الأعمال، فقد تتسبب الإصلاحات في الاضرار بالمصالح التجارية للأفراد والمنظمات التي كانت مستفيدة من الوضع القديم سواء كانوا متعاملين اقتصاديين أو موظفو الجمارك وهذا ما يخلق مقاومة لأي جهود إصلاحية هادفة لتطوير الجمارك، لهذا السبب تعد المرافق والدعم السياسي لجهود الإصلاح هذا القطاع وتطويره مهمة جدا لتحديد أي مقاومة لهذه المبادرات.

**3-التشخيص الدقيق للوضع الراهن :**

تختلف الأهداف التي تسعى الإدارات الجمركية إلى تحقيقها من بلد لآخر، لذا لا يوجد إطار عمل موحد للإصلاحات الجمركية يناسب جميع الإدارات الجمركية، هنا تبرز الحاجة إلى تكييف هذه الإصلاحات التي

[1] غزلاني أسامة، دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية، أطروحة دكتوراه ،جامعة 08ماي قالمة الجزائر،2023-2024،ص62

تسعى الجمارك الى تحقيقها والموسومة من قبل صانعي السياسات بناءا على هذا فإن التشخيص الدقيق للحالة الراهنة لإدارة الجمارك والعمل الجمركي ككل يعد ضرورة ملحة من أجل تصميم إطار عمل مناسب للإصلاحات المطلوبة في الإدارة الجمركية وأي تغافل أو خطأ في التشخيص سينعكس مباشرة كأخطاء في تصميم الإصلاحات تحيد بالإدارة الجمركية عن تحقيق الأهداف المرسومة .

**4-تقليل تكاليف التجارة :**

تنطوي مبادرات اصلاح الجمارك وتطويرها على العديد من المكاسب التي تصب في مجملها في جانب تقليل تكاليف العمليات التجارية، وهو ما ينعكس إيجابا على تنافسية اقتصاد البلد المعني بالإصلاحات بالأخص أن ترافق الإصلاحات الجمركية مبادرات لتطوير البنى التحتية لكل المرافق والمؤسسات المنخرطة في التجارة الخارجية مثل البنوك والموانئ وحتى القطاع الخاص الذي غالبا ما يسبق المؤسسات الحكومية لهذه المبادرة ، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الممارسات التي تقلص من منافع الإصلاحات الجمركية ومن مساهماتها في تقليل التكاليف التجارية وغالبا ما تكون هذه الممارسات مرتبطة بدواعي أمنية.

## المبحث الثالث : أثر رقمنة القطاع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

نظرا لأهمية مشروع رقمنة إدارة الجمارك في تنمية وتشجيع الاقتصاد الوطني حيث دفعت إدارة الجمارك الجزائرية الى ضرورة اللجوء إلى رقمنة مصالحها للحفاظ على حركية الاقتصاد وضمان استمرارية تموين السوق الوطني حيث أن لرقمنة قطاع الجمارك أهمية من حيث الاستغلال الأمثل للإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية بضبطها وتحليلها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية المناسبة كما يستمد الموضوع أهميته من الأهمية البالغة للجهاز الجمركي في تنمية الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية. وهذا ما دفعنا الى السعي إلى معرفة اثر رقمنة إدارة الجمارك على ترقية التجارة الخارجية.

### المطلب الاول: التسهيلات الجمركية الرقمية ودورها في ترقية التجارة الخارجية

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضرورة حتمية فقد تم استخدامها في رقمنة المكاتب وأنظمة التخليص الجمركي بصفة آلية، والجمارك الجزائرية وسعيا منها لإنجاح التسهيلات وتحقيق الغاية من تقديم التسهيلات في مرافقة المؤسسات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وضعت ترسانة قانونية تسمح باستعمال التكنولوجيا في إجراءات الجمركة من خلال ما يلي:[1]

**الفرع الأول: استعمال التكنولوجيا في إجراءات الجمركة**

**أولا :المعلومات الالكترونية المسبقة:**

يسمح التشريع الجمركي لموظفي الجمارك بالحصول على المعلومات حول البضائع ووسائل النقل قبل وصولها للإقليم الجمركي:

[1] عروج عبد الباسط ،تقييم ورقمنة التسهيلات الجمركية و اثارها على أداء المتعاملين الاقتصاديين ،مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 08 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ،الجزائر،العدد:01 ،مارس 2023،ص ص 603-604

– التصريح بالحمولة يمكن اكتتاب التصريح بالحمولة عن الطريق الالكتروني قبل وصول السفينة ( المادة 57 مكرر من قانون الجمارك)،

– تقديم بيان التصريح الموجز أو بيان الحمولة عن الطريق الإلكتروني قبل وصول الطائرة حيث يجب القيام بالتصريح الموجز او بيان حمولة الركاب والأمتعة قبل وصول الطائرة ولا ينتج أثرهما إلا ابتداء من تاريخ وصول تلك الطائرة.

**ثانيا : إكتتاب التصريحات بالطريق الإلكتروني:**

يمكن أن تكتتب التصريحات لدى الجمارك المنصوص عليها بالطريق الإلكتروني ويمكن استبدال توقيع التصريحات بوسيلة الكترونية أو رمز الكتروني للمصرح ( المادة 91 مكرر 1)

كما يمكن للمسافر اللجوء إلى التصريح الإلكتروني عند الاستيراد الأشياء والأمتعة الشخصية وتصديرها (المادة 198 مكرر)

كما حدد القانون رقم 15–04 مؤرخ في 2015/02/01 القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ( الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 06 الصادرة في 10 فيفري 2015)

**ثالثا: النافذة الواحدة :**

حسب مركز تسهيل التجارة التابع للأمم المتحدة تعرف النافذة الواحدة على انها وسيلة/ مرفق يتيح للرفقاء المشاركين في التجارة والنقل تقديم المعلومات ومستندات معيارية من خلال نقطة ادخال واحدة لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد، التصدير، والترانزيت إذا كانت المعلومات مقدمة الكترونيا عندها يجب ان تقدم عناصر البيانات الفردية مرة واحدة فقط.

على ضوء التوجه العالمي نحو اضفاء الطابع اللامادي على الاجراءات الجمركية وتحرير التجارة الخارجية واما الحاجة الى تبادل المعطيات الالكترونية، حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 21–146 المؤرخ في 17 افريل2021 والذي يحدد كيفيات تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الاستيراد والعبور والتصدير، اتجهت الجزائر نحو انشاء نافذة جمركية واحدة تسمح بتبادل البيانات عبر نقطة دخول واحدة بين مختلف الفاعلين في سلسلة توريد التجارة الخارجية وتهدف النافذة الواحدة الى مايلي:

–توحيد الاجراءات الجمركية المرتبطة بالرقابة على التجارة الخارجية على مستوى نقاط الدخول،

– تشجيع التعاون بين الهيئات المكلفة بالتنظيم المتعلق بالتدفقات عبر الحدود،

– تحسين التواصل بين جميع المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية،

–ضمان تسيير منسق للحدود،

– تجنب التكرار في تسجيل البيانات وارسال الوثائق،

– توحيد وتسهيل عمليات الرقابة الميدانية،

– تقليص اجال المعالجة وتكاليف الاجراءات والمراقبة،

السماح بتحسين ودعم التسيير الخاص بمخاطر الغش.

- التخفيف والاستغناء عن الطابع المادي للإجراءات الجمركية المطلوبة على الحدود وضمان شفافيتها

تهدف الجمارك الجزائرية الى تحديث الخدمات الجمركية من خلال اطلاق هذا المشروع الذي من شأنه ان يسهل عمليات التجارة الخارجية ولديها قابلية التشغيل البيني بين انظمة المعلومات للإدارات والمؤسسات والاطراف المشاركة في الاجراءات الجمركية وسيسمح بتنمية الاقتصادية للجزائر وزيادة حجم التجارة الخارجية مع الدول الاجنبية، كما تسمح النافذة الوحيدة بالتحكم في التجارة الخارجية والمبادلات على الاستيراد والعبور والتصدير وكذلك مراقبة المسافرين ووسائل النقل والحركة الطرود البريدية ( وكالة الانباء الجزائرية )

**رابعا: منصة رقمية من أجل الشفافية وضمان حق الوصول الى المعلومات:**[1]

بالاعتماد على الوسائل الملائمة بما فيها الالكترونية، تعمل ادارة الجمارك على نشر وتوزيع كل معلومة ذات صبغة جمركية تهم المستعملين او لها علاقة بالتنظيم الجمركي ساري المفعول ( المادة مكرر من قانون الجمارك)

تتيح ادارة الجمارك للجمهور المعلومات التالية على موقع الكتروني مجاني www.douane.gov.dz وعند الضرورة تقوم بتحديث المعلومات التالية:

- المستندات والبيانات التي تطلبها للاستيراد الى اراضيها او للتصدير منها او للعبور عبر اراضيها.
- المنشورات الوثائقية التي تصف الاجراءات والخطوات العملية التي يجب اتباعها عند الاستيراد او التصدير.
- قوانينها وانظمتها واجراءاتها المتعلقة بالاستيراد او التصدير.
- الرسوم الجمركية او الضرائب او المصاريف المفروضة من قبلها على الاستيراد.
- تفاصيل الاتصال الخاصة بنقطة (نقاط) الاستفسار.
- قوانينها وأنظمتها واجراءاتها المتعلقة بممارسة مهنة المصرح الجمركي ومنح تراخيص الوكلاء لدى الجمارك.
- الموارد المستندية التي تهدف الى مساعدة الاشخاص المهتمين على فهم مسؤولياتهم عند الاستيراد او التصدير وشرح الوسائل ومزايا الامتثال لالتزاماتهم.
- الاجراءات الواجب اتباعها لتصحيح خطأ في معاملة جمركية بما في ذلك المعلومات التي يتعين تقديمها وان أمكن الظروف التي لن يتم فيها فرض العقوبات.

كما تقدم الجمارك الجزائرية على موقعها الالكتروني www.douane.gov.dz في قسم الخدمات الالكترونية ما يلي:

التعريفة الجمركية، سند العبور لدى الجمارك، المعلومة التعريفية الملزمة RTC ،الاستفسارات والمعلومات

[1] عروج عبد الباسط ،مرجع سابق ص605

**خامسا: نظام المعلومات الجمركي الجديد لتسهيل الاجراءات الجمركية :[1]**

بغية رقمنة الاجراءات الجمركية وتعزيز الدور الرقابي والرقي بمستوى الخدمات المقدمة من طرف ادارة الجمارك للمتعاملين الاقتصاديين و حرصا منها على مزيد من تدعيم مساهماتها في انعاش الاقتصاد الوطني، تبنت ادارة الجمارك الجزائرية مشروع النظام المعلوماتي الجديد لتعويض نظام الاعلام والتسيير الالي للجمارك ( SIGAD ) الذي اثبت محدوديته كصعوبة الحفاظ على شفرة المصدر وتطويرها وكذا صعوبة صيانته في حالة تعرضه لخلل او عطب تقني وكذا مشكلة مركزيته فهو على مستوى كل جهاز على حدى..

## الفرع الثاني: النظام المعلوماتي الجديد

**أولا-تعريف النظام المعلوماتي الجديد:**

نص المشرع الجزائري في المادة 02 من المرسوم التنفيذي 18-63 " يقصد بالنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك مجموعة منظمة من البرامج المعلوماتية والموارد البشرية والمادية والاجراءات التي تسمح لإدارة الجمارك بجمع المعلومات المتعلقة بالنشاط الجمركي وتخزينها ومعالجتها ونشرها"

وعرفت الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة النظام المعلوماتي في المادة 02 الفقرة 05 على انه " مجموعة برامج وأدوات معدة لمعالجة وادارة البيانات و المعلومات"

وعليه يمكن تعريف النظام ألمعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية على انه نظام يعتمد على استخدام تقنيات المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يعنى بمعالجة البيانات الجمركية آليا، وكذا تنفيذ إجراءات التخليص الجمركي التلقائي في الجزائر عن طريق استخدام برامج مختلفة مثل الإعلان الالكتروني، والبيان الالكتروني، والفاتورة الالكترونية، والدفع الإلكتروني للمستحقات، شهادة المنشأ الالكترونية، والبرمجيات الخاصة باختيار وادارة الملفات والتسيير المتكامل للمخاطر وشركات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي والافراج عن البضائع والمراقبة والرقابة اللاحقة، بالإضافة الى التسيير الالي لمراقبة المسافرين وبعض التسهيلات الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين.

- مر النظام المعلوماتي الجديد لإدارة الجمارك بعدة مراحل قبل تجسيده على ارض الواقع وقد تم الانتهاء من تجهيز جميع عناصره المتمثلة في :

[1] رابحي فريد ،النظام المعلوماتي الجديد كآلية لرقمنة الإجراءات الجمركية في الجزائر ،مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد السابع العدد الثاني،2023،ص333

**1- مركز البيانات:** يعتبر بمثابة حاوية تستقبل برمجيات التسيير الالي للجمارك ،حيث تم الانتهاء منه وهو قيد التشغيل.

**2- ربط جميع مكاتب الجمارك بمختلف شيكات الاتصال:** حيث تم ربط حوالي 177 مكتب جمركي بالألياف البصرية ،كما سيتم ربط العناصر المتنقلة بالساتل ALCOMASAT

**3- البرمجيات:** تم الانتهاء منها والتي جرى الشروع في تجاربها مؤخرا ( تم القيام بإعادة هندسة وتكييف الاجراءات الجمركية، التحليل واعداد النماذج واخيرا اعداد البرمجيات في حد ذاتها.

**ثانيا: وحدات النظام المعلوماتي الجديد:**

النظام المعلوماتي الجديد سيعوض نظام الاعلام والتسيير الالي للجمارك SIGAD بشكل تدريجي وسيغطي جميع الأنشطة الجمركية ويتكون من 15 وحدة كالاتي:[1]

**1- الجمركة الإلكترونية:** توفر إدارة الكترونية شاملة للتصريح الجمركي ، تسمح بتسيير البيانات النسبية ،معالجة طلب الأنظمة الاقتصادية الجمركية ، معالجة التصريحات ،ومعالجة العمليات المتعلقة بالهيدروكربونات.

**2- التحصيل الالكتروني:** توفر بيئة شاملة لإدارة الرسوم الجمركية لكل من المستخدمين و الجمارك، يدير النظام دفع الرسوم وفقا لقانون الجمارك ويخطر الجمارك والبنوك ودافعي الرسوم بتفاصيل الدفع التي تؤدي الى تحصيل الرسوم في الموعد المحدد، كما يسمح بحساب الرسوم وردها بطريقة الية بالكامل وبالتالي سيسمح بتسيير التحصيل النقدي ، تسيير الائتمان والدفع المسبق ، تسيير المدفوعات المستحقة ومعاملات النفقات ،حالة الاسترداد.

**3- تسيير عمليات الشحن:** مراقبة **تدفق البضائع** في جميع مراحل حركتها من وصول السفينة، والتفريغ، والنقل الجمركي، والدخول الى منطقة الإيداع بما في ذلك المستودعات، وعملية التخليص، والافراج عن البضائع، وما يتعلق بالاستيراد والتصدير والتخليص العابر.

**4- معالجة حركة المسافرين:** ستسمح هذه الوحدة بجمركة بضائع المسافرين ومعالجة تصاريح العملة الصعبة، وتشمل من جهة التخليص الجمركي للمسافرين الخارجيين أصحاب المصلحة المختلفين في سلسلة التوريد من خلال التكفل ببيان الركاب، تصريح المرور الجمركي (TPD)، طلب التخليص الجمركي للمركبات، طلب تمديد المهلة الزمنية للأمتعة الشخصية، تصريح العملة، ادارة M846 الولاية ومن جهة اخرى تخليص جمركة المسافرين الداخليين من خلال ادارة المسافرين، ادارة المركبات ادارة العملات ،مراقبة الامتعة الشخصية ، التخليص الجمركي للأمتعة الشخصية، إدارة دخول وخروج الامتعة الشخصية، ادارة الطرود البريدية.

[1] رابحي فريد ،مرجع سابق ،ص 333

**5- البوابة الالكترونية:** تتكون من البوابة الداخلية للجمارك مخصصة لشهادات المستخدم ( الاتصال بالبوابة الداخلية باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور أو الشهادة ، طلب انشاء حساب للوصول الى البوابة الداخلية)، صفحة خاصة لكل جمركي (قائمة المهام التي يجب القيام بها لتسهيل العمل والادارة والحالة الحالية لمهامه، وانشاء اختصارات مرتبطة بالقوائم الاكثر استخداما، ومراجعة تاريخ الطلبات التي تم ادخالها في البوابة الخارجية) ، الربط البيني لمجالات العمل ( ربط مختلف الخدمات الجمركية التي يتقاضاها كل مستخدم – تخليص جمركي، شحن، تحصيل....على البوابة الداخلية للسماح للجمارك بالعمل على خدمتهم ) الوحدة النمطية المشتركة، المنتدى ،مراقبة معالجة العمل، ادارة المستندات الالكترونية، ادارة المستخدمين ،ادارة البوابة الداخلية، وكذلك بوابة خارجية تشارك في سلسلة التوريد مخصصة لشهادات المستخدم، خدمة العملاء، توفير المعلومات، معالجة المهام، ادارة البوابة، توزيع المستندات، فحص المتطلبات، الدفع الالكتروني.[1]

**6-مستودع البيانات:** مخصصة لإدارة طلب المعلومات الاحصائية، ادارة تسجيل المستخدمين، ادارة طلبات الحقوق، ادارة طلبات تسجيل حقوق المستخدم، ادارة تاريخ انشاء المعلومات الاحصائية، الاحصائيات الدورية ، احصاءات التجارة، احصاءات ادارة الجمارك ، انشاء جداول احصائية شبه منظمة.

**7-التسيير المتكامل للمخاطر:** تسيير برنامج المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين ،تسيير الملاحظات حول الامتثال للقوانين واللوائح ، تحديد المخاطر، اختيار المخاطر، ردود الفعل على المخاطر، ادارة التشغيل، ملاحظة الامتثال للقوانين واللوائح ، وتحليل المخاطر.

**8-التحقيقات الجمركية:** جمع المعلومات الخاصة بالتحقيقات ،اجراء التحقيقات ، ادارة نتائج التحقيق، الزيارات المضادة.

**9-المراقبة:** مراقبة خارجية تتعلق بالمرسل اليه ، وشركات الطيران ووكيل الجمارك...،حيث يتم مراقبة تقرير وصول ومغادرة الميناء، مراقبة تقرير الوصول والمغادرة من المطار، مراقبة تقرير التوريد ، مراقبة تقرير فتح الحاوية، مراقبة تقرير حساب التوقف وصحيفة الطيران، ومراقبة داخلية ( الجمارك) ، تتمثل في ادارة الوصول والمغادرة في المطار، ادارة الوصول والمغادرة بالمطار، تسيير التوريد، تسيير الحساب المفتوح للحاوية، ادارة حساب التوقف وصحيفة الطيران.

**10-المنازعات الجمركية:** تسجيل المنازعة، المعاملة، المتابعة، التنفيذ، ضبط التأخير

[1] رابحي فريد ،مرجع سابق ،ص 336

**11-الرقابة اللاحقة:** خارجيا تتعلق بالمسافرين، المتعاملون....،تسمح بإدارة المستندات، وداخليا تتعلق بالجمارك ، وتسمح بالرقابة المؤجلة على عناصر الاقرار الجمركي من خلال فحص الدفاتر والسجلات وانظمة الاعمال والبيانات التجارية ذات الصلة التي يحتفظ بها الاشخاص المعنيون، مراقبة الاعمال، وادارة المطالبات.

**12-نظام الانذار المبكر والتحكم ( EWACS)** :أعدت هذه الوحدة لمراقبة حالة عمل النظام المعلوماتي الجديد، المراقبة الانية لأداء الخدمات (ملفات الجمركة) ، وحالة المعدات التكنولوجية وشبكة الاتصالات ، وكذا تأمين النظام من الهجمات الالكترونية.

**13-ادارة خدمات تكنولوجيا المعلومات (ITSM)** : وحدة مخصصة للإدارة التقنية للنظام الجديد ( انشاء الحسابات، مراقبة الولوج، مراقبة العمليات المنجزة على الاجهزة، الشبكات، البيانات ....الخ

**14-تسيير الموارد البشرية:** المسار المهني، التكوين ، الرواتب .....الخ

**15-الشباك الوطني الوحيد:** سيمثل نقطة الدخول الوحيدة لإتمام الاجراءات الجمركية والتكفل بالوثائق المتعلقة بالمراقبة عند الاستيراد والعبور والتصدير، كما يشكل منصة الكترونية تتيح التبادل والنشر الالكتروني للمعلومات والوثائق بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية.[1]

## المطلب الثاني: ايجابيات التحول الرقمي للخدمة الجمركية

إن التحول الرقمي لإدارة الجمارك له أثر على له من المجالات بصفة عامة وعلى القطاع الاقتصادي بوجه الخصوص، والتي ساهمت في تشجيع المناخ الاستثماري من خلال التسهيلات التي جاء بها برنامج رقمنة إدارة الجمارك، ومن خلال هذا العنصر سوف نحاول التعرف على آفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجديد في تجسيد هذا التحول الرقمي وكيف أثر على البيئة الاستثمارية.

### الفرع الأول: مزايا و فوائد الخدمة الجمركية

إن التحول الرقمي لإدارة الجمارك جاء في طياته جملة من المزايا والفوائد المتمثلة فيما يلي:

**أولا: مزايا الخدمة الجمركية الالكترونية:**

يتيح التوجه نحو الجمارك الإلكترونية جملة من الإيجابيات نذكر منها:

1- سداد جميع المستحقات الجمركية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك.

2- توفر خدمة السداد طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة.

3- إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيا.

4- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير عن بعد.

5- توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت عن طريق الشخص المفوض فقط من قبل الشركة (العميل) لمدفوعات تخص الشركة فقط .

[1] رابحي فريد ،مرجع سابق ،ص 337

6- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير[1].

غير أنه لتعزيز هذه الإيجابيات وتجسيدها، لابد من ربط النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك مع أنظمة الإدارات التي تتعامل معها بالخصوص المؤسسات البنكية.

**ثانيا: فوائد الخدمة الجمركية الالكترونية:** توفر الخدمة الجمركية الالكترونية جملة من الفوائد منها:

1-المساهمة في تطوير الإدارة الجمركية، من خلال إجراءات التخليص الجمركي للسلع المستوردة والمصدرة.

2- تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية من خلال تسريع وخفض الوقت الذي تأخذه إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع.

3- المساهمة في رفع مستوى التعامل الراقي مع كافة المستوردين والمتعاملين في المنافذ الجمركية، كون أن التخليص يتم آليا واعتمادا على نظام الانتقائية لتحديد البضائع الخاضعة للمعاينة من غيرها وكذا الاختيار العشوائي للمعاينين في بعض المنافذ الجمركية.

4- توفير قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة، وبما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، من خلال تمكين هذه الجهات على البيانات إلكترونيا.[2]

صحيح أن رقمنة إدارة الجمارك توفر جملة من الفوائد و المزايا، كما تحقق العديد من الأهداف كدعم التجارة الخارجية و تشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أن هذا يظل مرهون بمدى توفير البيئة التنظيمية والتشريعية وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

**الفرع الثاني: ايجابيات الخدمات الجمركية الالكترونية على ترقية التجارة الخارجية**

تتجلى أهمية أي نظام آلية محوسب من طبيعة الأهداف والنتائج التي يسعى لتحقيقها، وبصفة عامة يمكن القول بأن الغاية الأساسية من تركيب وتشغيل هذا النظام تتمثل في تحسين وترقية الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي.

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الهامة في الدولة كونه يعد من أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، لذا أدخلت إدارة الجمارك إصلاحات جوهرية على قانون التخليص الجمركي لأجل تبسيطها وإضفاء طابع المرونة والليونة عليها باستعمال أنظمة معلوماتية أكثر تطورا لتكريس خدمات إدارية إلكترونية في إطار مسايرة الإجراءات الجمركية المعمول بها دوليا هذا من جهة ولتقريب إدارة الجمارك من المستثمر الأجنبي بكسر حاجز الخوف من إدارة الجمارك وتنمية الثقة بين الطرفين.[3]

---

[1] عيسى بوراوي، عمار ميلودي، المرجع السابق ، ص 712

[2] عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، المرجع السابق،ص 160.

[3] بن ميلود كنز ،مرجع سابق ،ص682

حيث أدخلت إدارة الجمارك مجموعة من التحسينات على الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب وذلك عن طريق التخلص من النماذج الشكلية واستعمال قنوات نموذجية في علاقتها بالمستثمرين الأجانب تجاوز التباطؤ وتثاقل الإجراءات الإدارية؛ هذا كله لتقريب إدارة الجمارك من المستثمر الأجنبي الذي غالبا ما كان يشكو من بطئ العمل الإداري وتماطل الإجراءات و تعقيدها وندرة المعلومات المتعلقة بالوثائق والإجراءات وكأثر الشكليات القانونية، إلا أنه في إطار تجسيد البعد الاقتصادي للدولة عكفت إدارة الجمارك على تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليصها بهدف جنب المستثمرين الأجانب قدر الإمكان؛ فليس هناك آلية تمكن من تحقيق هذا القرب والتواصل أكثر من استعمال شبكة المعلومات لخدمة المستثمرين، ويتجلى ذلك في مجموعة من الخدمات الجمركية الإلكترونية.[1]

في هذا الإطار عمل المشرع الجزائري على تحسين أداء الخدمة الجمركية المقدمة للمستثمرين الأجانب بتوفير خدمات إلكترونية و هذا ما كرسه من خلال نص المادة 50 مكرر02 من قانون الجمارك "... تحمل إدارة الجمارك عن طريق استعمال الوسائل الملائمة بما فيها الإلكترونية على نشر وتوزيع كل معلومة ذات صبغة جمركية تهم المستعملين أو لها علاقة بالتنظيم الجمركي الساري المفعول."[2] حسن فعل المشرع من خلال هذه المادة فقد أزاح عناء التنقل للمتعاملين مع إدارة الجمارك بتوفير قدر من المعلومات الجمركية وكل ما يخص الإجراءات لدى إدارة الجمارك عبر بوابة إلكترونية خاصة، تتيح لك كل ما يمكن الاستفسار عنه بضغطة زد من خلال الهاتف المحمول الذكي أو جهاز الكومبيوتر عبر الانترنت.

والمادة91 مكرر1 "يمكن أن تكتتب التصريحات لدى الجمارك المنصوص علها في هذا القانون بالطريق الإلكتروني، يمكن استبدال توقيع التصريحات بوسيلة إلكترونية أو رمز تعريفي إلكتروني..."[3]. أي أنه لا داعي للشكليات والوسائل المادية و الانتقال من التقليدي إلى كل ما هو تكنولوجي كالتوقيع الالكتروني بشتى أنواعه التصريح الالكتروني و غيره من الاجراءات الالكترونية. كما أصدر المرسوم التنفيذي رقم 146/21 الذي نظم خدمة الشباك الوحيد"[4]، و الذي تطرقنا إلى مزاياه أعلاه،

يتضح مما سبق أن سعي إدارة الجمارك الجزائرية لتحسين خدماتها: من خلال التوجه نحو التحول الرقمي تماشيا مع التحولات الحاصلة في بنية الاقتصاد الجزائري، ومتطلبات الالتزامات الدولية فيما يخص تدفقات البضائع

---

[1] بن ميلود كنز ، المرجع السابق،ص682

[2] المادة 50 مكرر 02 من القانون رقم04/17 المعدل و المتمم للقانون رقم 07/79 المؤرخ في 17 فيفري 2017 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد ،11 المؤرخة في 19 فيفري 2017 .

[3] المادة 91 مكرر1، من القانون رقم04/17 المعدل و المتمم للقانون رقم 07/79 المؤرخ في 17 فيفري 2017، المتضمن قانون الجمارك.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 146/21 المؤيخ في 17 أفريل 2021 المحدد لكيفيات تفعيل و تسيير الشباك الوحيد المخصص للإتمام الإجراءات الجمركية والاستيراد والعبور والتصدير، الجريدة الرسمية، العدد 31، المؤرخة في 27 أفريل 2021 .

ووسائل النقل وانتقال رؤوس الأموال، فهذا الهدف لا يمكن أن يجد له طريقا للنجاح دون التأسيس لقاعدة شراكة معلوماتية حقيقية ومستدامة. تمكن كل الفاعلين من التحكم في مفردات التجارة الخارجية بأريحية وربحية.

## المطلبالثالث :واقع ومساعي رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية

إضافة الى كل ما سبق، يؤدي إنشاء إطار قانوني قوي ومتماسك لحماية البيانات في الجزائر إلى بناء الثقة مع الدول والكيانات الأجنبية المختلفة، وقد يوفر إطارا ومعايير مشتركة للتعامل مع البيانات، وتعزيز الثقة في أمن وخصوصية العمليات التجارية عبر الحدود، تسهل قوانين حماية البيانات المنسقة أيضا التعاون الدولي بين إدارات الجمارك من خلال تعزيز التبادل الآمن للبيانات وضمان تكافؤ الفرص للشركات العاملة عبر الحدود.

### المطلب الأول: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر

يعد وجود بنية تحتية قوية وفعالة لتكنولوجيا المعلومات عنصرا محوريا في رقمنة العمليات الجمركية، كونها تسهم في تبسيط العمليات، وتعزز التدابير الأمنية، وتسريع التجارة الدولية، ومع الحجم المتزايد باستمرار للمعاملات عبر الحدود، يتيح وجود بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات لوكالات الجمارك المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي، ومكافحة التجارة غير المشروعة، وتقوية الشراكات الدولية لتسهيل التجارة بشكل أكثر سلاسة، في هذا المطلب نلقي الضوء على وضعية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وقابلية استيعابها لرقمة الجمارك الجزائرية مستقبلا.

#### الفرع الأول: تقييم البنية التحتية للأنترنيت في الجزائر:

تحظى الانترنيت بأهمية بالغة كجزء من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات نظرا لقدرتها على توفير الاتصال، وتسهيل التعاون، وتمكين نقل البيانات وتخزينها، إنها بمثابة أساس للوصول إلى المعلومات وإجراء البحوث وقيادة الابتكار، مما يجعله مكونا أساسيا للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

يهدف هذا الجزء الى تقييم استخدام الانترنيت وسرعتها بالجزائر بالاعتماد على بيانات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بالجزائر وكذلك التقارير السنوية لكل من داتا ريبورتال (Data Reportal) وأوكلا(Ookla) وهما منظمتان منفصلتان تقدمان رؤى وتقارير موثوقة حول الاتصال بالإنترنت والاتجاهات الرقمية.[1]

#### أولا: استخدام الانترنيت في الجزائر

وفقا للتقرير السنوي ل Data Reportal هناك 32.09 مليون مستخدم للإنترنت في الجزائر في يناير 2023، وقد بلغ معدل انتشار الإنترنت في الجزائر 70.9% من إجمالي السكان في بداية عام 2023، اي أن عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر زاد بمقدار 553 ألفا ( +1.8 بالمائة) بين عامي 2022 و 2023.

[1] غزلاني أسامة ،مرجع سابق ،ص192

من هذا المنظور، تكشف أرقام المستخدمين هذه أن 13.17 مليون شخص في الجزائر لم يستخدموا الإنترنت في بداية عام 2023 مما يشير إلى أن 29.1% من السكان ظلوا غير متصلين بالإنترنت فينفس الفترة

**الشكل 01 : معدل انتشار الانترنيت بالجزائر**

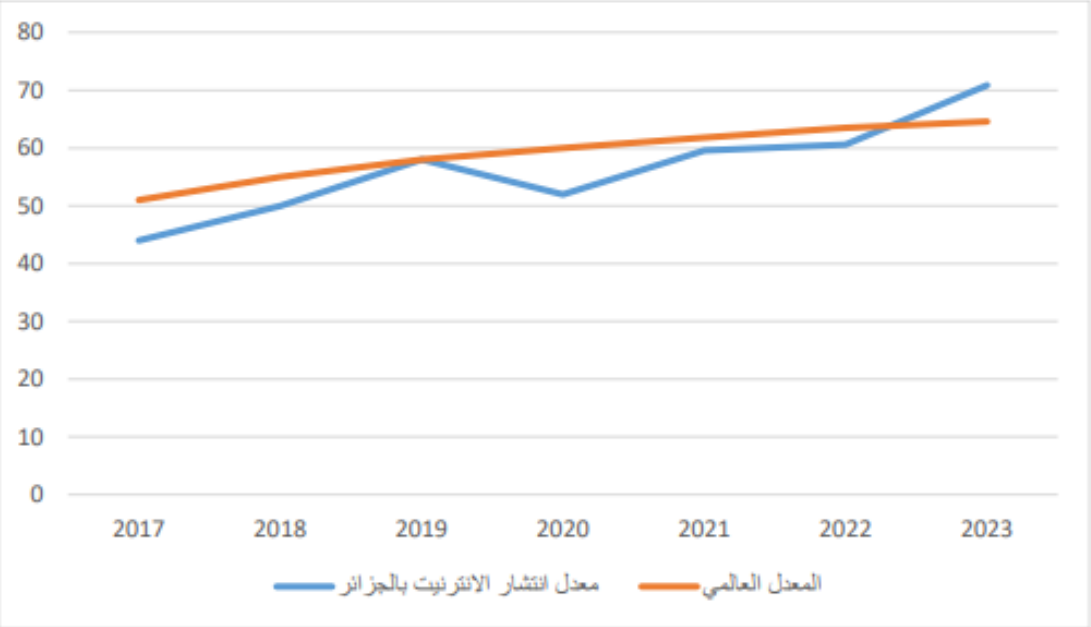


**المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات**

يوضح الشكل 01 معدل انتشار الأنترنيت في الجزائر مقارنة بالمعدل العالمي انطلاقا من سنة 2017 الى غاية سنة 2023، طيلة هذه الفترة كان معدل انتشار الانترنيت بالجزائر قريبا من المعدل العالمي باستثناء سنة 2020اين انخفض معدل الربط بالأنترنيت بنسبة 6% مقارنة بسنة 2019.

ويفسر ذلك بكون الزيادة الديموغرافية في الجزائر خلال نفس الفترة كانت أسرع من أداء الربط بالأنترنيت، ليعود المعدل في الارتفاع مع حلول سنة 2021 حتى يتجاوز المعدل العالمي بحلول سنة 2023 في تقدم ملحوظ وواضح.

**1- الأنترنيت الثابت:**

حسب بيانات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، يقدر عدد المشتركين في لأنترنيت الثابت بالجزائر 4.905.405 مشترك في حدود شهر مارس 2023، يختلفون حسب نوع التكنولوجيا المعتمدة كما يلي: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2023).

**الشكل رقم 02: أنواع الاشتراك في الانترنيت الثابت في الجزائر**

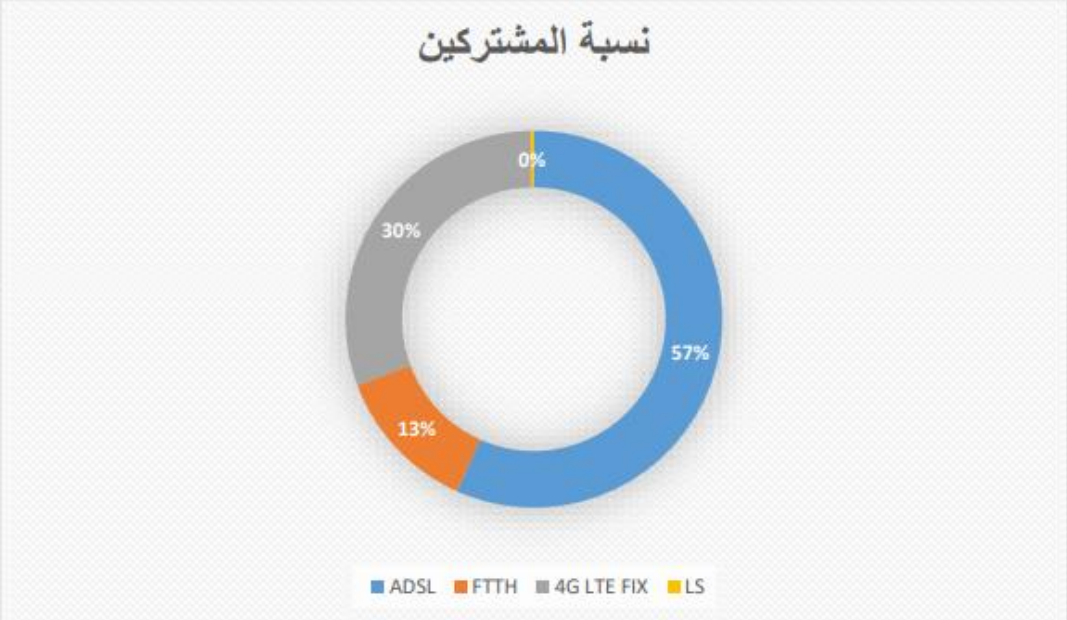


**المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية,2023)**

الفئة الأكبر من المشتركين في الأنترنيت الثابت بالجزائر تحوز على ربط بالإنترنيت من نوعADSL بـ 57% من المشتركين، وهو نوع من اتصالات الإنترنت ذات النطاق العريض الذي يستخدم خطوط الهاتف النحاسية الحالية لنقل البيانات، يعمل على مبدأ تقسيم النطاق الترددي المتاح إلى قناتين، واحدة للتحميل (إرسال البيانات) والأخرى للتنزيل( استقبال البيانات)، الطبيعة "غير المتماثلة" ل ADSL تعني أن سرعات التحميل والتنزيل غير متساوية، اذ عادة ما يكون ADSL أسرع في استقبال البيانات مقارنة بإرسالها، ومع ذلك تختلف السرعة الفعلية حسب المسافة بين موقع المشترك في الانترنيت الثابت ADSL ومبادل الهاتف.

يفسر العدد الكبير للمشتركين في خدمة الانترنيت الثابت من نوع ADSL في الجزائر مقارنة بالأنواع الأخرى بكون ال ADSL هو أول بنية تحتية للأنترنيت تم تثبيتها في الجزائر ولم تظهر الأنواع الأخرى من الأنترنيت الثابت الا في السنوات الأخيرة.

تأتي خدمة الأنترنيت الثابت من نوع الجيل الرابع 4G LTE في المرتبة الثانية من حيث عدد المشتركين بنسبة 30%، وهي تقنية هجينة توفر الوصول إلى الإنترنت المحمول باستخدام مودم ثابت، وتنقل البيانات عبر

موجات الأثير باستخدام ترددات الراديو، يعد هذا النوع من الربط بالإنترنيت حلا مرنا للمناطق التي لا تتوفر على توصيل البنية التحتية للإنترنيت الثابت، اذ يعتمد على مودم مجهز بشريحة انترنيت محمول يمكن تثبيتها في أي مكان تتنقل إليه شرط وجود تغطية شبكة الهاتف المحمول في ذات المكان، من سلبيات هذا النوع من الربط بالأنترنيت انه غير موثوق من ناحية تدفق الانترنيت، وهو ما يفسر قلة المشتركين فيه مقارنة بخطوط ADSLلأنه يمثل خيارا "اضطراريا" يلجأ إليه المشتركون فقطفي حالة غياب بنية تحتية للأنترنيت الثابت في منطقتهم.

تأتي في المرتبة الثالثة شبكة الأنترنيت للألياف الضوئية FTTH بنسبة 13% والتي توفر إنترنت عالي السرعة يستخدم كبلات الألياف الضوئية لنقل البيانات مباشرة إلى منازل المشتركين، وتصنع كابلات الألياف الضوئية من خيوط رفيعة من الزجاج أو البلاستيك تحمل البيانات كنبضات ضوئية، توفر هذه التقنية موثوقية أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بالاتصالات النحاسية التقليدية مثل.ADSL

ويفسر قلة المشتركين في الربط بالأنترنيت الثابت للألياف الضوئية على الرغم من الجودة العالية التي يوفرها مقارنة بالأنواع الأخرى من الأنترنيت الثابت بكون FTTH عالي التكلفة، فضلا عن البنية التحتية
للألياف الضوئية غير متوافرة في كل أنحاء الجزائر كون الاعتماد على هذه التقنية لا يزال في مراحله الأولى في الجزائر.

**2- الأنترنيت المحمول:**

قدر عدد المشتركين في الأنترنيت المحمول بالجزائر ب 44.8 مليون مشترك سنة 2022 وهو عدد أكبر بكثير من مشتركي الأنترنيت الثابت ومقارب لعدد سكان الجزائر، يفسر ذلك بأن الأنترنيت المحمول يتيح للأفراد امتلاك أكثر من خط هاتف محمول واحد، وبالتالي إمكانية حيازة الفرد الواحد لعدة اشتراكات في الانترنت المحمول، على العكس من الأنترنيت الثابت الذي يتيح اشتراك واحد لكل منزل.

يتوزع مشتركي الأنترنيت المحمول في الجزائر على نوعين من الشبكات، حيث أن الجزء الأكبر من المشتركين بنسبة 86.9% يستخدمون شبكة الإنترنيت المحمول للجيل الرابع، في حين تقدر نسبة المشتركين في الأنترنيت المحمول للجيل الثالث ب 13.1" وهذا منطقي نظرا لكون الجيل الرابع أكثر سرعة من الجيل الثالث وينفس التكلفة تقريبا، قد يرجع السبب في تخلف المشتركين في الجيل الثالث للإنترنيت المحمول عن الترقية الى الجيل الرابع هو كون أجهزتهم قديمة ولا تدعم الجيل الرابع أو أن تغطية شبكة الجيل الرابع في منطقتهم غير كافية. (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2023).

يزود خدمات الأنترنيت المحمول بالجزائر ثلاثة متعاملين مختلفين، يتصدر المتعامل "الجزائري للاتصالات" عدد المشتركين، في حين تعود المرتبة الثانية للمتعامل "أوراسكوم" والثالثة للمتعامل "الوطنية للاتصالات". (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2023.)

**الجدول رقم 02: مزودي خدمة الانترنيت المحمول بالجزائر.**

| المتعامل | عدد المشتركين |
|---|---|
| **الجزائرية للاتصالات موبيليس** | 19.442.730 |
| **اوراسكوم للاتصالات** | 13.676.739 |
| **الوطنية للاتصالات** | 11.639.036 |

**المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية,2023)**

### 2-1-سرعة الأنترنيت في الجزائر:

تكشف بيانات أن متوسط سرعة اتصال الإنترنت المحمول في الجزائر قد سنة 2022يقدر ب 18.31 ميغابايت في الثانية، وبذلك فهي تحتل المرتبة 112 عالميا من بين 140 دولة، وهي مرتبة متأخرة للغاية تعكس الحاجة الى بذل المزيد من الجهود وتوفير المزيد من الموارد لتحسين سرعة الأنترنيت المحمول بالجزائر .

وفي الوقت نفسه، بلغت سرعة الاتصال بالإنترنت الثابت في الجزائر 11.41 ميغابت في الثانية خلال نفس الفترة، وهي سرعة منخفضة مقارنة بالهاتف المحمول، وتحتل بذلك المرتبة 149 من بين 181دولة شملها التقرير، وهي أيضا مرتبة متأخرة كثيرا وتوضح أن هناك مجال كبير للعمل على تحسين سرعة تدفق الانترنيت الثابت .

على الرغم من كون سرعة الاتصال بالإنترنيت الثابت والمحمول على حد سواء تسمح بتبادل البيانات الكترونيا الا أنها قد تأخذ وقتا لتبادل البيانات التجارية ذات الحجم الكبير، اذ لا تتيح سرعة الأنترنيت 18 ميغابايت في الثانية التبادل الالكتروني للبيانات التجارية بسلاسة الذي يتطلب على الأقل سرعة تساوي او تتجاوز 25 ميغابايت في الثانية.

أما بالنسبة لمراكز البيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تقدر سرعة الإنترنت المطلوبة لتشغيلها بسلاسة من 100 ميجابايت في الثانية إلى بضع جيجابايت في الثانية، في حين تتطلب مراكز البيانات الأكبر حجما إنترنت بسعة 10 جيجابيت في الثانية أو أكثر .

توضح هذه المعطيات ان سرعة الانترنيت في الجزائر لازالت بعيدة عن استيعاب مبادرات الرقمنة والتحول الرقمي في مختلف القطاعات، وبالأخص قطاع الجمارك الذي يتعامل مع بيانات تجارية ضخمة تتطلب تدفق انترنيت عالي السرعة.

**الشكل رقم 03: سرعة الأنترنيت المحمول والثابت في الجزائر**

**المصدر : (Ookla, 2023)**

**الفرع الثاني :النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية:**

تعد الأنظمة المعلوماتية جزء مهم من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، لذا فان تشخيص وتحليل قدرات النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية SIGAD يعد أمرا ضروريا في سياق تقييم قابلية استيعاب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لرقمنة العمليات الجمركية مستقبلا.

**أولا :وصف النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية**

يعتبر SIGADالنظام المعلوماتي الجمركي الوحيد المطور والمستخدم في الجزائر منذ 1995 إلى غاية يومنا الحالي، عرف تحديثات محدودة في مراحل معينة ليأخذ شكله الحالي، اقتصرت النسخة الأولى من هذا النظام على عملية معالجة التصاريح الجمركية آليا والكترونيا.

في مرحلة ثانية وفي إطار تحديث وعصرنة النظام الجمركي الجزائري تم توسيع مهام نظام SIGADبحيث يتيح الوصول إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية الكترونيا وكذلك المعالجة الآلية للمنازعات الجمركية، حيث كانت المرة الأولى التي يتم فيها رقمنة عدة مهام جمركية في آن واحد نتج عن ذلك نظام SIGAD.

الذي طبق لأول مرة سنة 2004 على مستوى ميناء الجزائر، ثم تم توسيع الاعتماد عليه في مكاتب الجمارك عبر الوطن. [1]

[1] غزلاني أسامة، مرجع سابق ،ص197

**ثانيا :مكونات النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية:**

يتكون نظام المعلومات للجمارك من عدة أنظمة فرعية يختص كل منها بجانب معين من المهام الجمركية بحيث تشكل في مجملها نظاما معلوماتيا يعتمد عليه في تأطير ومراقبة عمليات التجارة الخارجية، ليستمر العمل به في هذه الصورة الى غاية يومنا الحالي.

**الجدول 03: مكونات نظامSIGAD**

| الأنظمة الفرعية | الوظائف |
|---|---|
| **التعريفة المدمجة** | – تصنيف البضائع وترميزها |
| **عمليات الجمركة** | – تسجيل جميع الإجراءات الجمركية من دخول البضائع الى غاية خروجها |
| **التحصيل الجبائي** | – وصل الدفع للرسوم الجمركية<br>– الدفاتر الحسابية |
| **تسوية المنازعات** | – تسجيل ومتابعة المخالفات المتعلقة بالعمليات التجارية |
| **الاحصائيات الجمركية** | – تسجيل و معالجة الاحصائيات المختلفة للتجارة الخارجية |

**المصدر: من اعداد الباحث ص197**

**ثالثا :امكانية التشغيل البيني للنظام:**

تعد قابلية التشغيل البيني لأنظمة المعلومات الجمركية مع الكيانات المشاركة في العمل الجمركي أمرا بالغ الأهمية لتحسين الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتخفيف المخاطر، وتسهيل التجارة، وتعزيز التعاون، إنه يمكن إدارات الجمارك من الاستفادة من البيانات من مصادر مختلفة لاتخاذ قرارات مستنيرة، وتبسيط العمليات، وتعزيز فعاليتها الشاملة في إدارة التجارة الدولية ومراقبة الحدود.

في هذا الاطار تعد البنوك التجارية وبنك الجزائر الهيئات الوحيدة التي تتمتع بتشغيل بيني مع نظام المعلومات للجمارك SIGAD هذا بالإضافة الى إمكانية تثبيته لدى مكاتب المتعاملين الاقتصاديين.

يوضح الجدول الموالي مختلف المنظمات المحلية والدولية ذات الصلة بالجمارك الجزائرية .

**الجدول رقم 04: مختلف الهيئات ذات الصلة بالعمل الجمركي الجزائري**

| محليا | دوليا |
|---|---|
| وزارة التجارة | الفرع الإحصائي لهيئة الأمم المتحدة |
| وزارة المالية | المنظمات المالية الدولية |
| وزارة الفلاحة | ديوان الإحصاء للاتحاد الأوروبي |
| وزارة الصيد البحري | |
| وزادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | |
| غرفة التجارة | |
| غرفة الفلاحة | |
| بنك الجزائر | |
| البنوك التجارية | |
| الدرك الوطني | |
| الأمن الوطني | |

**المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (المديرية العامة للجمارك، 2024)**

**1- التشغيل البيني مع البنوك التجارية وبنك الجزائر:**

في إطار تدعيم التعاون بين الجمارك والبنوك تم التوقيع على بروتوكول تفاهم بين المديرية العامة للجمارك والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المصرفية حول تبادل المعلومات المتصلة بعمليات التجارة الخارجية بتاريخ 23 مارس 2014، كل هذا انطلاقا من واجهة منفصلة ومحدودة المهام محدودة المهام مخصصة فقط للاطلاع على وضعية التخليص الجمركي من قبل البنوك، من الدوافع التي أسهمت في تجسيد هذا التعاون .

إن تحويل الأموال قبل تنفيذ البروتوكول كان يتم دون أي اثبات على دخول البضائع إلى الجزائر على الرغم من إتمام عملية تخليصها الجمركي (الواردات)، وذلك بسبب التأخر في ارسال المستندات الجمركية إلى البنك أو إرسالها الى بنك آخر عن طريق الخطأ، فضلا عن كون المستندات الجمركية الخاصة بالعميل تأخذ وقتا طويلا من 10 أيام الى 15 يوم للوصول الى البنك وهذا ما يسبب في إعلان الملفات والدفعات من قبل البنوك التجارية الى بنك الجزائر على أنها فائضة رغم إتمام عمليات التخليص الجمركي بشكل صحيح.[1]

أسهمت المنصة الجديدة في تحقيق شفافية وموثوقية أكبر في عمليات التوطين البنكي بالأخص للواردات، وتوفير الوقت والتكاليف الناجمة عن إرسال المستندات الجمركية عن طريق البريد، باستثناء البنوك لا توجد أي منصة أخرى تربط بين الجمارك والهيئات السابقة ذات الصلة بالعمل الجمركي المذكورة في الجدول الموالي.

[1] غزلاني أسامة ، مرجع سابق، ص 198

في الوقت الراهن، وعلى الرغم من وجود تشغيل بيني محدود بين المنظومة البنكية والجمارك الجزائرية إلا ان النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية لا يدعم الدفع الالكتروني للرسوم الجمركية، ولا يزال المتعاملين الاقتصاديين مضطرون الى التنقل الى مفتشيات الجمارك المحلية والدفع نقدا، وهذا يثبط من تنافسية التجارة ويؤثر سلبا على أداء الجمارك الجزائرية في تسهيل التجارة، بل ويؤثر سلبا على المناخ الاستثماري ككل.

يأتي كل هذا في وجود شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM التي تأسست سنة 1995 والتي تعد مزودا معتمدا للدفع الالكتروني من قبل الدولة الجزائرية، وتعمل على تطوير ودعم استخدام طرق الدفع الالكتروني بين مختلف الفاعلين في الجزائر، كذلك في وجود منظومة قانونية مؤطرة للدافع الالكتروني منذ سنة 2003 ممثلة في القانون 15-03 وغيرها من النصوص القانونية الداعمة.[1]

**الشكل رقم 04: النافذة التي تربط البنوك التجارية بنظام المعلومات للجمارك SIGAD**

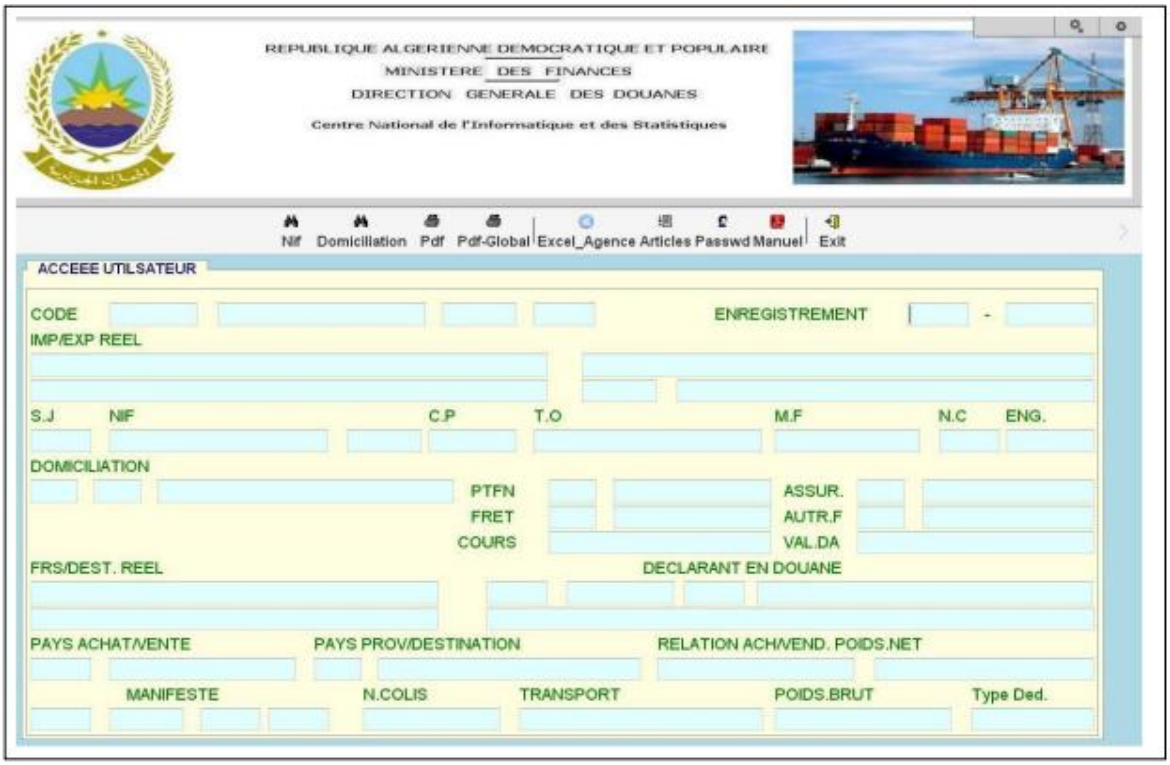


**المصدر: أطروحة الدكتوراه غزاني أسامة مرجع سابق ص199**

**2-التشغيل البيئي مع المتعاملين الاقتصاديين:**

فضلا عن تزويد البنوك بواجهة محدودة المهام لنظام المعلومات للجمارك الجزائرية، يمكن تثبيت نظامSIGADلدى المتعاملين الاقتصاديين بناء على طلبهم وفي شكل اشتراك سنوي تحدد قيمته ب 30 ألف دينار جزائري حسب المادة 74 من العدد 81 للجريدة الرسمية الجزائرية.

تشترط إدارة الجمارك على المتعامل الاقتصادي ان نتوافر لديه العديد من الشروط التقنية، فضلا عن العديد من المواصفات لجهاز الكمبيوتر المتعلقة بحجم الذاكرة وقدرة المعالج ونوع نظام التشغيل وغيرها.

[1] غزلاني أسامة: مرجع سابق، ص 199

يتم تثبيت النظام المعلوماتي للجمارك لدى المتعامل المشترك بعد ملأه لاستمارة اشتراك تقدم له من قبل مصالح الجمارك، ليتم على أساسها توقيع اتفاقية اشتراك في النظام المعلوماتي بين المدير الجهوي للجمارك والمتعامل.(الجريدة الرسمية الجزائرية، 2018)

**الجدول 05: الشروط التقنية الواجب توافرها في حاسوب المتعامل لتثبيت نظامSIGAD**

| | |
|---|---|
| **Duel Core or more** | **المعالج** |
| **XP SP2 or more** | نظام التشغيل |
| **أو أكثر**SATA 120 Go | القرص الصلب |
| Intel Pro 100/1000 | بطاقة الشبكة |
| 02GB DDR2 | ذاكرة الوصول العشوائي |
| Lecture RW | قارىء القرص المضغوط |
| Ecran Plat 17 | الشاشة |
| PS2/ USB Optique | الفأرة / لوحة المفاتيح |

**المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مستندات الجمارك ص200**

وفقا لهذه الاتفاقية يترتب على كل من المتعامل ومصالح الجمارك العديد من الالتزامات الواجبات، وتقر لكل منهما حقوقا معينة.

بناء على ما سبق، يعكس التشغيل البيني للنظام المعلوماتي للجمارك مع البنوك فقط (من خلال واجهة محدودة المهام) حقيقة أن نظام SIGAD محدود تكنولوجيا وبعيد عن تحقيق الجدوى الاقتصادية طالما يشترط التنقل إلى مفتشيات الجمارك من أجل استخدامه، او من خلال تثبيته في مقرات المتعاملين بعد إجراءات بيروقراطية مطولة، لذا فهو لا يلبي احتياجات الجمارك الحديثة خصوصا في وقتنا الراهن أينتعد السرعة واختصار الوقت والقدرة على معالجة كم هائل من العمليات بأداء عالي ضرورة قصوي، لهذا تدمج أغلب الدول المتقدمة في الوقت الراهن جميع الوكالات المشاركة في العمل الجمركي مثل البنوك ومصالح التجارة ووكالات النقل والتأمين وغيرها في نافذة موحدة، تسمح باختصار الوقت وتكاليف التجارة للمتعاملين الاقتصاديين، وتزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية وحتى ترفع من تنافسية الصادرات المحلية.[1]

فضلا عن ما سبق، وانطلاقا من مراجعة المواصفات التقنية الواجب توافرها في حاسوب المتعامل الذي يطلب تثبيت نظام SIGAD، وبالتحديد نوعية نظام التشغيل المعتمد (Windows XP) الذي يعد نظاما قديما للغاية وقد تخلت عنه الشركة المنتجة له icrosoftM منذ سنوات عديدة، وهذا يعني ان تحديثات الأمان لم تعد تصل إلى نظام التشغيل هذا، وبالتالي فان نظام SIGAD معرض لمخاطر أمنية كبيرة ولا يفي بالمعايير التي تحقق أمنه السيبراني.[2]

ان فكرة تثبيت النظام المعلوماتي للجمارك SIGADعلى مستوى مقرات المتعاملين في حد ذاتها

[11] غزلاني أسامة: مرجع سابق، ص 200
[2] غزلاني أسامة ، مرجع سابق،ص201

تعد عملية تجاوزها الزمن، اذ يفرض التحول الرقمي الراهن ضرورة إتاحة الوصول للنظام من قبل والمصدرين والمستوردين في أي وقت ومن أي مكان من خلال حساباتهم عبر شبكة الانترنيت لمعالجة معطياتهم وبياناتهم في الوقت الفعلي.

**الفرع الثالث: مراكز البيانات**

في سياق العمليات الجمركية، يشير مركز البيانات إلى منشأة متخصصة تلعب دورا حاسما في إدارة ومعالجة الكمية الهائلة من البيانات الناتجة أثناء الإجراءات الجمركية، اذ يعد مركز البيانات الجمركية هو مرفق مركزي مجهز بالأجهزة والبرامج والبنية التحتية للشبكات اللازمة لتخزين ومعالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالجمارك، وهي بمثابة مركز لجمع وإدارة ونشر البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك المستوردين والمصدرين ووكالات الجمارك وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في التجارة الدولية.

تعمل مراكز البيانات الجمركية كمستودعات لتخزين كميات هائلة من البيانات المتعلقة بالجمارك، مثل إقرارات الاستيراد والتصدير، والمعاملات التجارية، ورموز التعريفات، ومعلومات التقييم، وسجلات الامتثال، فضلا عن معالجة البيانات وتحليلها بما يتيح تيسير التجارة بكفاءة وإدارة المخاطر وإنفاذ الامتثال وأمن الحدود، وبالتالي فان مراكز البيانات تلعب دورا محوريا في دعم العمليات الجمركية وتعزيز التجارة الدولية الفعالة والآمنة والمتوافقة.

في الوقت الراهن تملك الجزائر مركزين للبيانات، أحدهما يعود لشركة الجزائرية للاتصالات Algerie Telecom والذي يعد حديث النشأة اذ تم تدشينه بتاريخ 2023/02/23 بمدينة قسنطينة، تم تنفيذ هذا المشروع بالكامل من قبل فرق من شركة الاتصالات الجزائرية، وتخطط أيضا لإنشاء مراكز بيانات أخرى في مناطق مختلفة من البلاد من أجل توفير حلول تكنولوجية قوية ستساهم بطريقة فعالة في تطوير القطاع الرقمي .(Algerie Telecom, 2023)[1]

أما المركز الثاني للبيانات في الجزائر فهو يعود الى شركة سونطراك Sonatrach ، المختصة في المحروقات والتي تعد من أهم شركات البلاد، يحتوي مركز بيانات سوناطراك على بنية تحتية حديثة وعالية الأداء، ومجهزة بخوادم متصلة بالإنترنت عالي السرعة يضمن تخزين البيانات والتطبيقات ومعالجتها وسيولتها، ويوفر بيئة آمنة، مما يقلل من مخاطر وقال البيان "خروقات امنية وانتهاكات لنظم المعلومات.[2]

**الفرع الرابع: مؤسسات دعم التحول الرقمي في الجزائر**

فضلا عن الشركات الخاصة الناشطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أنشأت الجزائر مؤسستان عموميتان لدعم جهود الرقمنة وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر:

[1] غزلاني أسامة ، مرجع سابق،ص202
[2] غزلاني أسامة ،مرجع سابق،ص202

**أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة ANDN:** تأسست سنة 2019 تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة مؤسسة عمومية ذات طابع محدد، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على تصميم عناصر الاستراتيجية الوطنية لتطوير للرقمنة وكذلك تعمل على عصرنة الإدارت أوالمؤسسات العامة، يشرف على تسييرها مجلس إدارة يترأسه ممثل يعينه الوزير الأول بموجب مرسوم رئاسي، مدعوما بمجلس علمي وتقني.

**ثانيا :مؤسسة دعم وتطوير الرقمنة:** تم انشاء هذه المؤسسة في إطار تحديث الهيئات العمومية في المجال الرقمي في الجزائر، وتعمل على توحيد الموارد البشرية و البنى التحتية ومنصات تكنولوجيا المعلومات للإدارات والهيئات العمومية، لتقديم خدمة عالية الجودة للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين كل هذا في اطار مساعيها لتكون عاملا محفزا لنظم تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر من أبرز اعمالها:

البوابة الالكترونية للصفقات العمومية التي أنشئت من أجل عصرنة الإجراءات بين المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة.

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة سنوات على نشأة هذه المؤسسات الا أن مساهمتها في تعزيز جهود الرقمنة في الجزائر غير واضحة إلى حد الآن، فأغلب مشاريع تطوير البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر يتم تعهيدها لشركات أجنبية مثل Huawei و ZTE الصينية والشركات الكورية الجنوبية، حتى في جانب التكوين وبناء قدرات الموارد البشرية الجزائرية في الجانب المعلوماتي والتكنولوجي لا توجد برامج واضحة مسطرة وفق رؤية طويلة المدى لتكوين الفرد الجزائري تكنولوجيا ومعلوماتيا من قبل هذه الشركات التي من المفروض أن تقود جهود التحول الرقمي في الجزائر.

**الفرع الخامس :الأمن السيبراني:**

يعد الأمن السيبراني في الجمارك ضرورة ملحة لوكالة تختص بحماية الحدود الوطنية، وتسهيل التجارة، وضمان الحركة الآمنة للبضائع عبر الحدود الدولية، لذا تستثمر العديد من وكالات الجمارك عبر العالم موارد مالية ضخمة لتطوير مستويات الأمن السيبراني لديها، نظرا لما يمثله من أهمية في حماية الأمن القومي وتأمين المصالح التجارية والاقتصادية، حماية البنية التحتية الحيوية، وضمان تيسير التجارة، وفي سياق الرقمنة يسهم ارتفاع مستوى نضج وكالات الجمارك في جانب الأمن السيبراني في بناء الثقة العامة وتعزيزها سواء ثقة المواطنين أو الشركات وهذا عامل بالغ الأهمية في نجاح مبادرات التحول الرقمي.

في هذا الجزء نعمل على تحليل وضعية الأمن السيبراني في ومدى دعمها لجهود ومبادرات الرقمنة في الجزائر.

**أولا: لمحة عن أهم اختراقات الأمن السيبراني في الجزائر**

عرفت الجزائر وبالأخص في العقد الأخير العديد من حوادث ومحاولات اختراق المواقع الالكترونية والصفحات التي تخص الهيئات الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، أهمها:

1- تم اختراق الحساب الرسمي لوزارة العدل على تويتر، بحسب الإذاعة الجزائرية الرسمية، وبحسب نفس المصدر فإن قراصنة مغاربة كانوا مسؤولين عن منشورات لا علاقة لها بالسياسة الخارجية الجزائرية،

حيث نشروا عددا من الرسائل لدعم تدخل روسيا في أوكرانيا، متهمين الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بـ "النازية وذبح مواطنيه". في 12 مارس، القضاء الجزائري.

2-وتعرض موقع وزارة المالية الجزائرية للهجوم من قبل مجموعة القرصنة المغربية المسماة "فريق المغربهاك" على الرغم من إنكار المغرب للادعاءات الجزائرية.

3-نشرت صحيفة Hespress اليومية المغربية معلومات عن قرصنة قراصنة مغاربة لعشرات المواقع المرتبطة بقطاعات حكومية جزائرية في 16 فبراير 2021.

4-تماختراق الصفحة الرسمية للمركز الوطني للسجل التجاري بالجزائر على الفايسبوك وهي صفحة موثقة بالشارة الزرقاء، تم الاختراق بتاريخ 15-07-2023 وتم استعادتها بعد يومين.

5- أعلنت شركة Kaspersky أنها أحبطت 95000 هجوم إلكتروني ضد الجزائر خلال عام 2020.

**ثانيا :تقييم مستوى الأمن السيبراني بالجزائر من قبل المنظمات الدولية**

تحتل الجزائر مرتبة متأخرة في كل من مؤشر الأمن السيبراني الوطني (المرتبة 98) الذي تطوره كل من أكاديمية الحوكمة الالكترونية ومنظمة استونيا للتعاون الإنمائي ومؤشر الأمن السيبراني العالمي(المرتبة 104) الذي يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات، وهما مؤشران موثوقان لمدى التزام الدول بالأمن السيبراني على نطاق عالمي .

كذلك تحتل مراتب متأخرة في كل من مؤشري تطوير التكنولوجيا (المرتبة )102 وجاهزية الشبكة(المرتبة 100) اذ توضح النسب في الشكل الموالي أن الجزائر لم تصل حتى الى متوسط الأداء لكلال مؤشرات السابقة (متوسط الأداء 50%).[1]

[1] غزلاني أسامة ،مرجع سابق،ص204

**الشكل 05: مرتبة الجزائر في مؤشري الأمن السيبراني الوطني والعالمي**

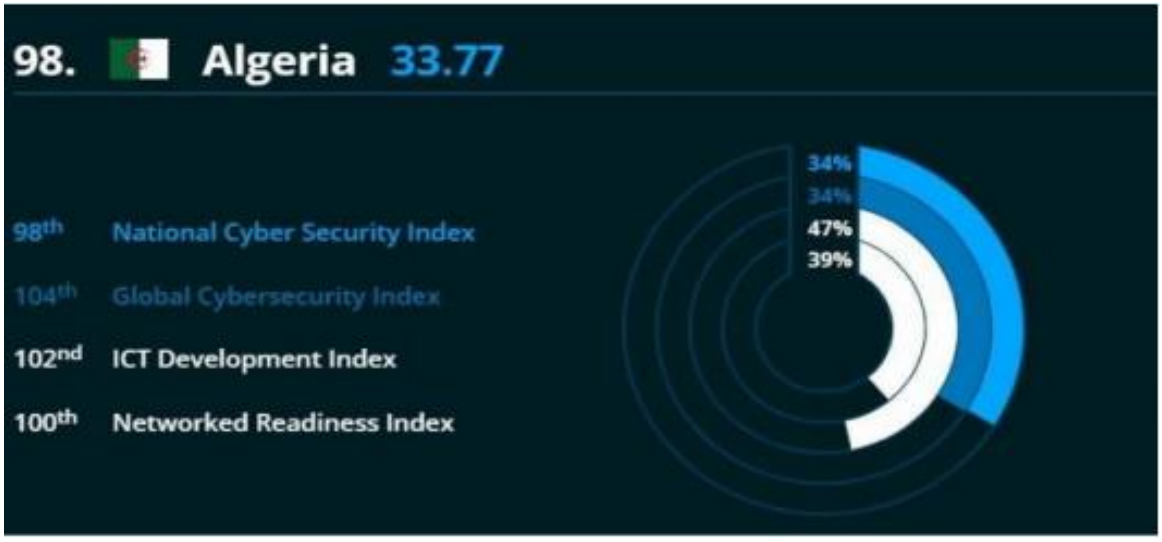


**المصدر:(NCSI,2023)**

يوضح تقرير تقييم التهديد السيبراني الأفريقي وهو تقرير سنوي ينشره الإنتربول ويقدم لمحة عامة عن التهديدات السيبرانية في أفريقيا والتي يحصرها تقرير سنة 2021 في اختراق البريد الالكتروني للأعمال، فيروس الفدية، الابتزاز الالكتروني، عمليات الاحتيال عبر الانترنيت. (Interpol, 2021)ويستند التقرير إلى بيانات من البلدان الأعضاء في الإنتربول وشركاء من القطاع الخاص وبحوث أجراها مكتب عمليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في إفريقيا، وقد صنف التقرير الجزائر من بين الدول الإفريقية التي تعرضت الى ما يقارب 50الى 100 مليون تهديد الكتروني.(Interpol, 2021)

**الشكل 06: الكشف عن التهديدات الشاملة لإفريقيا حسب تقرير التهديد السيبراني الافريقي لسنة 2021**

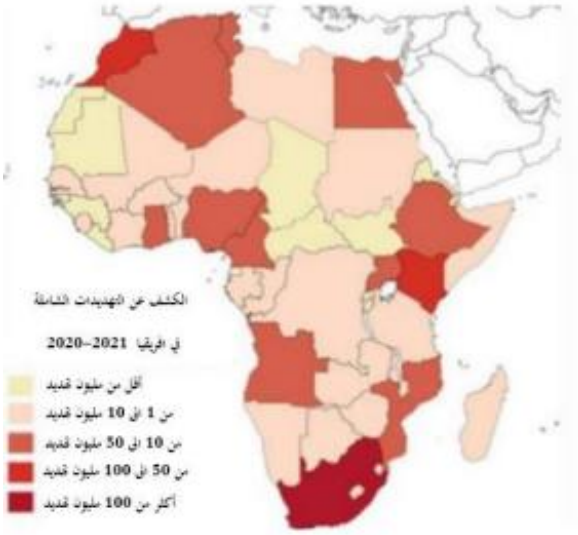


المصدر:(Interpol,2021)

حسب مدير الضبطية العدلية الحاج سعيد أرزقي، شهدت الجزائر زيادة كبيرة في عدد الجرائم المسجلة في عام 2020، اذ تم الإبلاغ عن 258171 حالة من جميع أنواع الجرائم خلال العام، بما فيذلك 5163 حالة جرائم إلكترونية، والتي ارتفعت مقارنة بسنة 2019 التي سجلت فيها 4210 حالة، وتشمل هذه الجرائم الإرهاب المعلوماتي والاحتيال والضرر للأشخاص ونظم المعلومات.

توصل التحقيق الذي أجرته الجمعية الجزائرية لأمن نظم المعلومات (AASSI) في عدة منظمات جزائرية تتعلق بنظم المعلومات في عام 2015 الاستنتاجات التالية(AASSI,2015)

- 1% من المؤسسات الجزائرية تستخدم معيار أمن المعلومات ISO 27001 ;
- 7.5% ليس لديهم إجراءات امتثال لتكنولوجيا المعلومات؛
- 10% ليس لديهم خطة استئناف النشاط؛
- 1 %لديهم سياسة لإدارة جسر الفجوات.

**ثالثا: امدادات الطاقة الكهربائية:**

احتلت الجزائر المرتبة 81 في مؤشر أداء هندسة الطاقة العالمية(EAPI) لسنة 2017 وهو مؤشر طوره المنتدى الاقتصادي العالمي لتقييم أداء أنظمة الطاقة في مختلف البلدان، ويوفر تحليلا شاملا لهندسة الطاقة بما في ذلك إمدادات الطاقة وتوزيعها واستهلاكها، يهدف إلى قياس استدامة وكفاءة وموثوقية أنظمة الطاقة في جميع أنحاء العالم. (WEF,2015)

يوضح تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي لسنة 2020 أن الجزائر تحتل المرتبة 102 عالميا في مؤشر الحصول على الكهرباء، اذ يقدر عدد الإجراءات الواجب اتمامها للحصول على الكهرباء في الجزائر خمسة إجراءات، مع متوسط وقت يقدر ب 84 يوما، مع مؤشر 5 من 8 لمدى موثوقية التغذية.

**الشكل07: أداء الجزائر ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء وفقا لتقرير التجارة عبر الحدود للبنك الدولي**

**المصدر: غزلاني أسامة، مرجع سابق ص206**

على الرغم من المرتبة المتأخرة للجزائر ضمن مؤشر أداء هندسة الطاقة العالمية الا ان هذا لا يعكس بالضرورة وضعية الامداد بالطاقة في الجزائر كون التقرير يجمع بين ثلاثة مؤشرات مختلفة هي على التوالي الوصول إلى الطاقة والأمن، النمو الاقتصادي والتنمية، الاستدامة البيئية.

لو قمنا بتركيز تحليلنا على أداء الجزائر في مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة سنجد ان الجزائر تحقق معدلا أعلى من المتوسط ضمن هذا المؤشر.

فيما يتعلق بتقرير التجارة عبر الحدود للبنك الدولي فان أداء الجزائر يعتبر أقل من المتوسط نظرا لكثرة الإجراءات الواجب القيام بها للحصول على الكهرباء ،(5 إجراءات مقارنة مع معدل 4.4 في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا)، فضلا عن طول الوقت الذي تستهلكه(84 يوما مقارنة مع معدل 63.5 يوم في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا)، بينما تحقق أداء أعلى بقليل من المتوسط في جانب موثوقية التزويد بالطاقة ( 5 مقارنة مع 4.4 في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا).

**رابعا :الحكومة الالكترونية**

فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية، يعد مسح الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية من أكثر التقارير موثوقية عالميا، وهو تقرير شامل نشرته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يقيم المسح التقدم المحرز في مبادرات الحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية في جميع أنحاء العالم، ويوفر رؤى حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز العمليات الحكومية وتقديم الخدمات.

من أهم مكونات مسح الأمم المتحدة والتي نركز عليها خصيصا في دراستنا هذه هو "مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية" لسنة 2022 الذي يقيس مدى تطور الحكومة الإلكترونية في البلدان على أساس ثلاثة أبعاد : الخدمات عبر الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات، والقدرات البشرية.

وفقا للتقرير تصنف الجزائر في المرتبة 112 عالميا والتاسعة إفريقيا في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية، وهو أداء أقل من المتوسط، رغم أن هناك تحسنا طفيفا في قيمة المؤشر مقارنة بسنة 2020, إلا ان أداء الجزائر ضمن هذا المؤشر لا يزال بعيدا عن المأمول، بالأخص وأن دولا افريقية عديدة أقل إمكانيات وموارد مثل جزر الرأس الأخضر وتونس تحتل مراتبا أحسن في ذات المؤشر، تعكس هذه المعطيات حاجة الجزائر إلى تسريع وتيرة تطوير بنيتها التحتية للاتصالات وتوسيع الاعتمادية على الخدمات عبر الانترنيت وكذلك تعزيز تكوين العنصر البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

**خلاصة الفصل الثاني:**

يتجلى دور الجمارك الجزائرية في تنظيم وتنفيذ السياسات الجمركية و إدارة تدفقات البضائع و التجارة الخارجية ،وذلك عن طريق استخدام نظام معلوماتي يدعى سيغاد في الجمارك الجزائرية ،وهو نظام قديم وغير كافي كما أنه على الحكومة الجزائرية تحديد القوانين و اللوائح الجمركية لمواكبة التطور الالكتروني ويجب أيضا على الجمارك الجزائرية تعزيز تقنيات الرصد والتفتيش للتأكيد من أن المنتوجات الواردة للبلاد تتوافق مع المعايير الصحية و البيئية المطلوبة ،حيث يتطرق هذا الفصل أيضا إلى النظام المعلوماتي الجديد الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، والذي يهدف إلى تحسين كفاءة و أداء الجمارك الجزائرية وترقية وتسهيل حركة التجارة الخارجية وتقليل الإجراءات الإدارية وزيادة الشفافية ، وتعتبر هذه الخطوة احدث الآفاق المستقبلية لتطوير مجال التجارة الخارجية في الجزائر

الجمارك الجزائرية، وفي محاولة منها لإنجاح هذه التسهيلات وتحقيق الغاية من تقديمها وضعت ترسانة قانونية تسمح باستعمال التكنولوجيا في إجراءات الجمركة كما تعمل على وضع نظام معلومات جديد من شأنه تبسيط الإجراءات وتسهيلها ومواجهة التحديات في مجال تبادل معلومات، تسهيل التجارة وإدارة المخاطر وتحسين العلاقة مع شركائها لذا أصبح من الضروري على الإدارة الجمركية الجزائرية إتباع النهج الدولي في مجالي العصرنة والرقمنة لا سيما تلك المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والتبادل الالكتروني للوثائق والبيانات.

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة مفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج

**تمهيد:**

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الهامة في الدولة كونه يعد أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني لاسيما الدور الرئيسي والحيوي الذي يلعبه في ما يخص مراقبة وتسهيل التجارة الخارجية وترقيتها حيث تكافح الجرائم الاقتصادية، وكذا تحقيق المهام المنسوبة إليه باستعمال الوسائل الأساسية لإدارته والعمل على التشخيص المستمر على مختلف مستويات الإدارة للتوصل إلى النقائص الموجودة والسعي إلى إصلاحها.

في ظل عولمة الاقتصاد والتجارة الذي شهده العالم المعاصر بسبب التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل النقل، الاتصال، تحرير المبادلات التجارية وتكريس مبدأ المنافسة الحرة بين الدول، سنحاول في هذا الفصل تقديم نظرة حول مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج.

المبحث الثاني: واقع الرقمنة في مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج.

المبحث الثالث: آفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجمركي الجديد.

## المبحث الأول: إدارة الجمارك بولاية برج بوعريريج

الجمارك الجزائر هي جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش ،كما تعتبر من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية ،حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمة الاقتصاد الوطني وكذا الدور الذي يلعبه في مراقبة التجارة الخارجية.

### المطلب الأول: ماهية مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج

#### الفرع الأول: تعريف مفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج

هي مقاطعة إقليمية تابعة للمديرية الجهوية للجمارك بسطيف واختصاصها الإقليمي يغطي الحدود الإقليمية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج مسيرة من طرف رئيس مفتشية الأقسام برتبة مفتش٠عميد تحت سلطة المدير الجهوي مباشرة كما نجد أن رئيس مفتشية الأقسام يعمل لضمان تسيير النشاطات الجمركية في حدود اختصاصه فهو يسير من جهة مكاتب الجمارك ومن جهة أخرى مصالح الفرق.

#### الفرع الثاني : لمحة تاريخية عن المفتشية:

تم إنشاء مفتشية الأقسام للجمارك برج بوعريريج بمقتضى المقرر رقم :819/م ع ج/١خ/م د 400 المؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق ل:18 أكتوبر 2009 والصادر في الجريدة الرسمية رقم:37 المؤرخة في 6/24/ 2009 والذي تقرر من خلاله فتح مكاتب الجمارك ببرج بوعريريج باعتبارها تشكل قطب صناعي وتجاري بالغ الأهمية.

وبمقتضى المقرر المؤرخ في 22جمادى الأولى 1430 الموافق ل:17ماي 2009 والمتضمن إحداث مكتب الجمارك ببرج بوعريريج وتضم مفتشية الأقسام للجمارك برج بوعريريج قباضة وثلاث مفتشيات رئيسية وهما:

1 – المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية IPOC

2 – المفتشية الرئيسية للأقسام IPS.

3 – المفتشية الرئيسية للفرق IPB.

بالإضافة إلى مكاتب جمركية أخرى وهي مكتب المنازعات، مكتب الشؤون التقنية، ومكتب المستخدمين ومكتب الوسائل العامة، ومكتب الإشارة، ومركز العملياتي.[1]

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي 2024

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج

تعتبر مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج مقاطعة إقليمية من المديرية الجهوية للجمارك – سطيف تغطي ولايتي برج بوعريريج والمسيلة، تنقسم مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج إلى عدة مصالح وتتكفل هذه المصالح بكل الشؤون الإدارية المتعلقة بتنظيمها وتسييرها و تتمثل في:[1]

- مكتب المستخدمين والشؤون العامة E.A.G.
- قطاع الرقابة اللاحقة.
- مكتب الشؤون التقنية B.A.Tويكلف أيضا بمهام مكتب القيمة.
- مكتب المنازعات B.CX
- مكتب الإشارة

المفتشية الرئيسية PB للفرق وهيتضم:

– الفرقة التجارية BRIGADE COMMERCIALE

–الفرقة المتنقل Brigade MOBILE

– فرقة الأمن BRIGADE DE SECURITE

– الفرقة المتعددة الاختصاصات بالمسيلة .polyvalente a MSILABRIGADE

- المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية IPCOC
- مكتب نظام الإعلام الآلي SIGAD
- قباضة الجمارك LA RECETTE برج بوعريريج وتحتوي على المكاتب التالية:

– الأمانة

– قسم المنازعات

– المفوض المالي

– أمين الصندوق

– المخزن

– قسم الأرشيف

- قباضة المسيلة

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي 2024

## المطلب الثالث: مهام مفتشية أقسام الجمارك

تكلف مفتشية أقسام الجمارك الموضوعة تحت سلطة المدير الجهوي والمسيرة من طرف رئيس مفتشية الأقسام بما يلي:

### الفرع الأول: مهام رئيس مفتشية الأقسام

أسندت لرئيس مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج مهام عديدة نظرا لأهمية هذا المنصب الحساس ويمكن تقسيم هذه المهام حسب طبيعتها إلى ثلاث عناصر رئيسية وهي:[1]

**أولا: في الميدان الإداري**

- يعمل على ضمان تسيير الموارد البشرية والتجهيزات الموضوعة تحت تصرفه.
- تسيير الحظيرة الخاصة بسيارات المفتشية.
- جرد التجهيزات الخاصة بالمفتشية.
- إعداد حصيلة شهرية ومخطط سنوي فيما يخص تطور نشاطات مصالح المفتشية وإرسالها إلى المديرية الجهوية.
- تبليغ المدير الجهوي بالاحتياجات الخاصة بالمفتشية.

**ثانيا: في ميدان المنازعات:** مكلف بما يلي:

- مراقبة مطابقة ملفات المنازعات من حيث الشكل والمضمون القانوني وتبليغها للقاضي المعني مع إعلام المديرية الجهوية.
- السهر على تحضير وتنظيم البيع بالمزاد العلني من طرف القابض.
- إصدار قرارات خاصة بملفات المنازعات المفصول فيها عن طريق المصالحة.
- ضمان مراقبة مستمرة لنشاطات المحاسبة والمنازعات.
- جمع الإحصائيات الخاصة بالنشاطات الجمركية مع سحب كل تبليغ أو تنفيذ لقرارات العدالة.

**ثالثا: في ميدان الشؤون التقنية:**

- يسهر على دراسة طلبات الطعن الصادرة من المتعاملين من خلال إرسال الطعون المقدمة في ميدان المنازعات والنظم الجمركية ومراقبة ملفات التحصيل المنجزة من طرف القابض وإرسالها إلى المدير الجهوي.
- جمع الإحصائيات الخاصة بالنظم الجمركية.
- مراقبة التصريحات الجمركية.

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

**الفرع الثاني: قطاع نشاط الرقابة اللاحقة**

يتولى الإشراف على قطاع الرقابة اللاحقة ببرج بوعريريج رئيس القطاع ويعين عن طريق قرار المدير العام للجمارك وتتم مساعدته من طرف محققين وكذا أعضاء في الفرقة المختلطة ومهامها كالتالي:[1]

- إعداد برامج المراقبة اللاحقة للعمليات الجمركية وتنفيذها،
- القيام بمراقبة الوثائق المتعلقة بمحاسبة المخزون بالمؤسسات المبرمجة في المراقبة اللاحقة،
- إجراء تحقيقات بطلب من الإدارة المركزية أو من المصلحة الجهوية في إطار الاتفاقيات المبرمجة (مثل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي) حول منشأ البضاعة،
- مراقبة نشاط وكلاء العبور والوكلاء لدى الجمارك،
- يقوم بإبلاغ المصلحة الجهوية المكلف بمكافحة الغش بكل نتائج التحري والتحقيقات،
- تنفيذ مخططات التحريات والتحقيقات التي تعدها المصلحة الجهوية للرقابة اللاحقة،
- مراقبة المستودعات الجمركية،
- كما يقوم بمهام الرقابة في إطار التنسيق مع المصالح الرقابة الأخرى – الفرقة المختلطة (تجارة – جمارك –ضرائب )،
- كما يتعاون مع المفتش الرئيسي للفرق ورؤساء الفرق لمكافحة تجارة المخدرات ومحاربة التهريب،
- مراقبة البضائع المستوردة في إطار (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ )

**1-مكتب الشؤون التقنية :**

- يسهر على التطبيق الأمثل للتشريع والتنظيم الجمركي لنشاط مصالح إدارة الجمارك،
- يضمن نشر وتوزيع كل التعليمات والأوامر الصادرة من الهيئة السلمية المشرفة على مختلف المصالح،
- ضمان متابعة السندات بالكفالة الصادرة عن مصالح الإقليم الخاص بالمفتشية،
- يراقب مدى مطابقة شروط إنشاء وفتح المستودعات ومخازن الإيداع المؤقت،
- دراسة كل الطلبات الخاصة بالطعون المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين والخواص وترسل إلى المديرية الجهوية،
- إعداد كشف شهري لحصيلة نشاطاتها ويرسل إلى المديرية الجهوية،
- مختلف السجلات المتواجدة: سجل التحري، سجل الأبحاث العامة، سجل تمديد سند العبور لدى الجمارك، سجل سند الكفالة، القبول المؤقت، الأبحاث عن السيارات: المتعامل الاقتصادي المعتمد، البريد الصادر والوارد.

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

**2- مكتب الإشارة والاتصال:**

فيما يخص المحطة: نظرا لضيق مبنى المفتشية اكتفى مسؤولو هذه المصلحة بوضع كل ما يخص هذا المكتب في مكتب واحد أي مكتب خاص بالراديو والتليكس والفاكس.

**-الوسائل البشرية:**

يتكون مكتب الاتصال من رئيس مكتب + أعوان ويكون العمل مستمر 24سا / 24 سا بما في ذلك أيام العطلة

**-الوسائل المادية:**exploitation — radio — standard

جهاز تحكم يعلق على مقدمة سيارة الجمارك + فاكس +هاتف matérielles: C›MS

**-السجلات:**

- البرقية الصادرة هناك سجل خاص يسجل فيه الرقم ، النص، الساعة، التاريخ .....الخ،
- التسليم: تسجل فيه البرقية، الساعة، التاريخ، وقت وصولها للأمانة، درجة الاستعجال، الرقم، النص، التاريخ..... الخ،
- سجل خاص بالهاتف يتضمن أرقام الهواتف المتعلقة بإدارة المفتشية، والإدارات الأخرى،
- سجل تقارير المهام،
- سجل أرقام الهواتف: فيه كل الأرقام الخاصة بالجمارك على المستوى الوطني (المديرية العامة، المديرية الجهوية، المفتشيات، المراكز) وكل ما يخص الجمارك الجزائرية إضافة إلى ذلك أرقام الهواتف على المستوى المحلي، الشرطة، الحماية المدنية، الدرك الوطني، المستشفيات، .....الخ

**3-مكتب المستخدمين والشؤون العامة:**

- مكلف بضمان تسيير الموارد البشرية، المادية الموضوعة تحت تصرف رئيس مفتشية الأقسام،
- تقييم في السجلات الخاصة التغيرات اليومية الحاصلة على ملف مستخدمي المفتشية،
- إعداد جداول خاصة بالحركة الدورية للمستخدمين على مستوى المفتشية،
- مراسلة الهيئات العليا حول حاجيات المصلحة من المستخدمين وذلك عن طريق التوظيف الخارجي بالنسبة للموظفين غير الدائمين والمؤقتين،
- إعداد الملفات الخاصة بالمنازعات الإدارية وإرسالها إلى المديرية الجهوية،
- يبين حاجيات المصلحة من الوسائل المادية ويرسلها إلى المديرية الجهوية،
- تسيير حظيرة السيارات الخاصة بالمفتشية ومراقبة دورياتها،
- متابعة الرسكلة والتكوين لأعوان الجمارك.

❖ **الفرع الثالث: مفتشيات أقسام الجمارك:**

**أولا-المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجاريةIPOC**

يشرف عليها إطار برتبة مفتش عميد ويتولى مهام رئيس مفتشية في نفس الوقت وتنحصر مهامها في:[1]

- مراقبة مضمون التصريحات المفصلة.
- تصفية الرسوم والحقوق الجمركية باستخدام نظام الإعلام الآلي .SIGAD
- مراقبة مدى مطابقة البضاعة مع الوثائق المقدمة.
- يقوم مفتش الفحص بمراقبة السلعة بحضور مالكها من حيث: المنشأ- النوع التعريفي – القيمة وبالتالي التأكد من صحة تصنيف البضاعة.
- إعداد تقرير شهري حول نشاط المفتشية وإرساله إلى السلطة السلمية.
- مراجعة بعض العمليات الحسابية للتأكد من القيم المدونة على التصريح والخاصة بالحقوق والرسوم وكذلك مطابقة البضائع بما هو مصرح به وإذا وجد المفتش أي نقص أو عدم صحة المعلومات أي عدم توافق بين ما يوجد في الوثائق والفحص المادي للبضاعة يحرر مباشرة منازعة جمركية.

**2-المفتشية الرئيسية للأقسامIPS[2]**

- استلام الملفات الجمركية (التصريحات المفصلة والوثائق المرفق بها) ومن ثم تسجيل الملفات سجل خاص بذلك وإرسالها إلى المفتشية الرئيسية للعمليات التجارية.
- إعداد جداول إحصائية ( ETATS) أسبوعية، شهرية، ثلاثية، وسنوية:

– **اسبوعية:** إرسال القائمة الأسبوعية للتدفق المادي للبضائع إلى المديرية الجهوية.

– **شهرية:** قائمة الإعفاء الدبلوماسي (FRANCHISE DIPLOMATIQUE).

- إرسال يخص استيراد سيارة بعد الجمركة إلى مديريات المجاهدين التي أصدرتها.
- إرسال سندات العبور TPD إلى المكاتب التي أصدرتها.
- تزويد المواطنين أو المتعاملين بمختلف المعلومات التي يحتاجون إليها وتتوفر المفتشية الرئيسية للأقسام على دفاتر التسجيل التالية:

– سجل الدخول: REGISTRE D ARRIVE ويسجل فيه كل الوثائق الواردة إلى المفتشية.

– سجل الخروج: REGISTRE DE DEPART :و يسجل فيه كل الوثائق الصادرة إلى المفتشية.

- مختلف السجلات المتواجدة:

– سجل واحد ويسجل فيه كل التصريحات المفصلة بمختلف رموزها وفق ترتيبها في نظام الإعلام الآلي SIGAD

– 1004 : وضع البضاعة للاستهلاك للسيارات في إطار رخص المجاهدين .

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

[2] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

- 1009: الوضع للاستهلاك في إطار ANDI
- 1026: وضع البضاعة للاستهلاك بعد الخروج من المستودع الجمركي في إطار اتفاق الشراكة الاتحاد الأوروبي – الجزائر.
- 1031 :وضع البضاعة للاستهلاك بعد الخروج من المستودع الجمركي في إطار GZALE.
- 1033 :وضع البضاعة للاستهلاك بعد الخروج من المستودع الجمركي.
- 1101:التصدير النهائي L'exportation Définitive من مكتب داخلي.
- 1133 :إعادة التصدير Réexportation.
- 3301 : وضع البضاعة بالمستودع الجمركي الخاص.
- 3602 :التصدير المؤقت للعتاد في إطار التصليح
- 7804 :القبول المؤقت L'Admission Temporaire للحقوق (التغليف)

بالإضافة إلى سجل خاص لجمركة السيارات في إطار ما يعرف بالحطام رمز التصريح: * 2360

- إرسال نسخة البنك من التصريح المفصل إلى البنك الموطن لديه
- سجل تسجيل التصاريح المفصلة ب SIGAD
- سجل تسجيل التصاريح 3301
- سجل تسجيل التصاريح 1033
- سجلات رفع اليد، المنازعات، الاستيراد في إطارGZALE, إلغاء التصاريح، إشعار البحث، المتهربين، المتعاملين، الوكلاء لدى الجمارك الموقفين، المتعاملين الاقتصاديين الذين لهم تصاريح مزورة، الصندوق (تسليم التصاريح) التصفية التكميلية.

**3-مكتب نظام الإعلام الآلي [1]:SIGAD**

- المراقبة الدورية وصيانة نظام الإعلام الآلي SIGAD
- معالجة جميع المشاكل والأعطال التي تواجه النظام (السهر على حسن سير النظام بدون خلل)
- إنشاء وفتح حسابات (اسم المستخدم، وكلمة السر الخاصة به) لمفتشي الفحص، الوكيل لدى الجمارك، وكيل العبور.
- حفظ المعلومات الخاصة ب SIGAD وتخزينها دوريا(كل يوم وكل أسبوع)
- توجيه مفتشي الفحص، الوكيل لدى الجمارك وكيل العبور والإجابة على كل تساؤلاتهم المتعلقة بـ SIGAD
- السهر على حسن سير النظام والمحافظة على العتاد الموصول به.

**ثانيا : المفتشية الرئيسية للفرق IPB**

تتمثل المهمة الأساسية لهذه المفتشية في تنظيم وتسيير شؤون الفرق، وأعوان الفرق، ذلك باحترام برنامج مسطر

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

من طرف المصلحة تعمل بطريقة تضمن السير الحسن لمختلف الفرق وأدائها لمهامها على أكمل وجه في الميدان، ومن مهامها الأساسية: تعمل على ضمان ممتلكاتها وكذلك مستخدميها.

تتكون المفتشية الرئيسية للفرق ببرج بوعريريج من أربعة فرق وهي:

- فرقة الأمن.
- الفرق المتنقلة.
- الفرقة التجارية.
- الفرقة المتعددة المهام بالمسيلة.

تتكون مصلحة الفرق إداريا من اعوان الجمارك للفرق المفتش الرئيسي للفرق.

**1-تعريف الفرقة:** هي الركيزة الأساسية التي تقوم بالمراقبة عل الحدود البرية وعلى السواحل البحرية وكذا في المناطق الداخلية ويقسم ميدان نشاطها في قطاعات أكثر أو أقل اتساعا حسب طبيعة ومدى اختصاصها.

**2-المفتش الرئيسي للفرق :**

مكلف أساسا بتسيير نشاط الفرق بالإضافة إلى المهام التالية:

- تقديم اقتراح لرئيس مفتشية الأقسام فيما يخص جداول الترقية الدورية،
- تنشيط وربط ومراقبة نشاط الفرق في الميدان أو المراقبة البعدية لسجلات أوامر العمل وسجلات وتقارير العمل وسجلات فرز ساعات العمل،
- السهر على تطبيق تعليمات ارتداء الزي الرسمي لأعوان الفرق،
- المشاركة في التحريات في إطار مكافحة الغش،
- السهر على أمن الأشخاص والممتلكات لحدود المفتشية،
- تحرير تقرير شهري عن نشاط الفرق وإرساله إلى مفتشية الأقسام،
- تنظيم دورات تكوينية للأعوان التي هي بمصالحه،
- متابعة ومراقبة استعمال الوسائل اللوجستية،
- السهر على تنفيذ حصص الرمي الدورية.

**3-رئيس الفرقة:** يخضع أثناء تأدية مهامه لعدة مسؤوليات تحكمه والتي يمكن إدراجها في:

- مراقبة حضور الأعوان الذين تم وضعهم تحت تصرفه، كما يعمل على تبديلهم دوريا إضافة إلى دور ضابط الفرق تكمن مهامه فيما يأتي:
- السهر على الانضباط والتعامل الأفضل بين أعوان الفرقة،
- التكفل بالمتربصين من أجل تكوين تطبيقي على الميدان،
- إعلام السلطة التصاعدية عن استعمال الوسائل المادية كالذخيرة الموضوعة تحت تصرف فرقته،
- السهر على ضبط مختلف سجلات الفرقة،
- الضبط اليومي لسجلات الأسلحة والذخيرة،

- الإشراف اليومي لسجل إحصاء ساعات العمل،
- إرسال تقارير وحالات دورية إلى مفتش الفرق،
- تحرير الملفات المنازعاتية وإرسالها للقابض لمتابعتها،
- نقل البضائع محل المصادرة، المحجوزة، أو التي هي رهن الإيداع، إلى القابض مع ضمان الحراسة،
- مراقبة الأعوان في الميدان سواء كانت فجائية، مؤقتة، محدودة،
- وضع حوصلة شهرية للنشاطات وإرسالها إلى المفتش الرئيسي للفرق.

**ثالثا: الفرق الجمركية**

**1-فرقة الأمن BRIGADE DE SECURITE**

إن أعوان الجمارك مطالبين بضمان أمن وسلامة الأشخاص من موظفين ومستخدمين لدى الجمارك هذا من جهة وحماية المنقولات والعقارات، البضائع المحجوزة، وحراسة موقف السيارات ..... الخ

ويمكن تجسيد مهامها فيما يلي:

- ضمان أمن الأشخاص الموظفين والمتعاملين مع الجمارك،
- ضمان أمن الممتلكات التابعة لإدارة الجمارك،
- مراقبة تحركات المتعاملين مع إدارة الجمارك عند الدخول والخروج،

ويقوم رئيس الفرقة بالإشراف على تقسيم المهام حسب توقيت عمل كل عون في سجل تقارير المهام.

إن فرقة الأمن تباشر مهامها 24سا/ 24سا بمراعاة شروط العمل بالزي الرسمي، حمل السلاح، حسن التصرف مع المستخدمين لدى الإدارة والموظفين كما يتم تنفيذ التعليمات حرفيا الصادرة من الإدارة.

**2-مختلف السجلات المتواجدة على مستوى فرقة الأمن:**[1]

- **سجل اليد الجارية:** تحدد فيه مهمة كل عون داخل الفرقة ليكون منظم ومنسق ومنسجم حيث تحدد ساعات العمل مع ذكر الأعوان الذين هم في عطلة ويكون هذا السجل في متناول جميع أعوان الفرقة كما يمكن الحذف أو الشطب على هذا السجل عكس السجلات الأخرى ومن هذا السجل يفتح سجل أوامر العمل.
- **سجل أوامر العمل:** وهو سجل خاص برئيس الفرقة ويراقبه المسؤولون المباشرون له حيث يقوم رئيس الفرقة بتعيين عمله ومهمة كل عون ويكون أمر العمل شاملا لكن أشكال النشاطات التي يقوم بها أعوان الفرقة مع إعطاء أمر مهمة رقم، أما تحرير الأوامر فيكون محاطا بالسرية التامة وخاصة الفرقة المتنقلة.
- **سج لتقرير العمل:** عند نهاية كل مدة عمل يقوم العون بتحرير تقرير يدون فيه مختلف الأحداث التي وقعت خلال تأدية عمله مع ذكر الملاحظات إن وجدت، وأخيرا يقوم بالتوقيع.
- **سجل البريد الوارد:** تسجل في هذا السجل تاريخ ورقم الوثائق والرسائل الواردة من مختلف المصالح الداخلية و الخارجية.
- **سجل البريد الصادر:** يسجل في هذا السجل رقم وتاريخ اتجاه وموضوع الوثائق أو الرسائل الصادرة من

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

الفرقة.

- **سجل الأسلحة:** يسجل فيه نوع وعدد وطبيعة الأسلحة والذخيرة الموجودة بمقر الفرقة،
- **سجل حركة السيارات الإدارية:** تسجل فيه حركة دخول وخروج السيارات الإدارية والساعة وإسم السائق

**رابعا: الفرقة التجارية BRIGADE COMMERCIALE**

تعمل هذه الفرقة تحت السلطة المباشرة لرئيس الفرقة وتتمثل مهامها فيما يلي:

- الإشراف على جرد وإحصاء البضائع وتصنيفها،
- تصفية بيان الشحن وكشف الاختراقات،
- مراقبة حركة البضائع في مساحات الجمركة والمستودعات عند تحرير وصل رفع اليد،
- مساعدة مفتش الفحص في عملية مراقبة السلع.

**1-مختلف السجلات المتواجدة على مستوى الفرقة التجارية:**

- **سجل اليد الجارية،** سجل أوامر العمل، سجل تقرير العمل، سجل المذكرة (خاص برئيس الفرقة، يتضمن التوجيهات والملاحظات ومراقبة سيرة الأعوان)، السجلات الخاصة بالمستودعات الجمركية: تسجل فيها نوعية وكمية البضاعة ورمز التصريح والفاتورة والتصنيف.
- **سجل كشف الفارق** : تسجل في هذا السجل كل من البضائع الناقصة أو الزائدة ويحتوي على سجلين :

- **سجل البضائع الناقصة:** خاص بكل البضائع الناقصة والتي تختلف عن الوصول.
- **سجل البضائع الزائدة:** تسجل فيه البضائع الزائدة كما هو مصرح به في الوثائق الرسمية.

- **سجل البريد الوارد:** تسجل في هذا السجل تاريخ ورقم الوثائق والرسائل الواردة من مختلف المصالح الداخلية والخارجية.
- **سجل البريد الصادر:** تسجل في هذا السجل رقم وتاريخ اتجاه وموضوع الوثائق أو الرسائل الصادرة من الفرقة.

**خامسا: الفرقة المتنقلةBRIGADE MOBILE**

1- **تعريفها:** تتكون الفرقة المتنقلة للجمارك ببرج بوعريريج من عدد محدد من أعوان المراقبة يرأسها رئيس فرقة برتبة ضابط رقابة تحت إشراف المفتش الرئيسي.[1]

2- **مختلف السجلات المتواجدة على مستوى الفرقة المتنقلة:**

سجل اليد الجارية، سجل أوامر العمل، سجل تقرير العمل، سجل المذكرة (خاص برنيس الفرقة) سجل البريد الوارد، سجل البريد الصادر، سجل حركة الأسلحة، سجل العطل، سجل الجرد، سجل إعلان عن الغش، سجل البحث والتحري.

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

**3- المهام المخولة لها:**

المهمة الرئيسية للفرقة تتركز أساسا على مكافحة الغش والتهريب، والتصدي لها بمختلف الوسائل المنصوص عليها في قانون الجمارك على مستوى الإقليم المخصص لها.

– يقوم أعوان الفرقة المتنقلة بالمراقبة في الحواجز وتضع تحت تصرفها سجل يدون عليه كل عمليات الحجز مدعمة كفصل يحتوي على كل المعلومات التي تخص السلع المحجوزة، نوعها، كميتها، مالكها، النقل ومبلغها ويوقع الأعوان الذين قاموا بعملية الحجز، ويقدم إلى المفتش الرئيسي للفرق مع الإمضاء والختم، وإلى جانب مهمة الحواجز تستطيع الفرقة المتنقلة بأمر من قائد الفرقة الذي يتلقى هو كذلك أمر عن طريق (أمر بمهمة) من طرف رئيس المفتشية بإخبار أو بإيقاف أو بجمع المعلومات حول شخص معين سواء له سوابق مع مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج أو بأمر من إحدى المفتشيات بالوطن حيث يقوم في هذه الحالة رئيس الفرقة بتعيين الأعوان للقيام بالمهمة وتسجيل ذلك في سجل خاص، إذ أن الفرقة المتنقلة تعمل خارج الجو الإداري وتقوم بصفة عامة على قمع الغش وإيقاف كل مخالفة سواء بالقوة أو بالطرق الأخرى فمنفعة الحواجز تتمثل في:

–إكمال مفعول مكاتب الحدود بواسطة الرقابة المفاجئة،

–القيام بنصب الحواجز: تنصب الحواجز إما ثابتة أو متنقلة عبر الطرق الرئيسية الوطنية والولائية وكذا الثنائية التي كثيرا ما يلجأ إليها المهربون وعند نصب حاجز طريقي ثابت يقوم أعوان الجمارك المؤهلون والمعنيون بالفرقة المتنقلة بمراقبة وتفتيش كل وسائل النقل القادمة من وإلى الخارج عبر الإقليم الجمركي وفي حالة ما إذا ثبت أن صاحب وسيلة التنقل يحوز بضاعة ما يطلب منه تقديم الوثائق ( الفواتير، سندات العبور، السجل التجاري .....الخ، وفي الحالة العكسية أن لم يثبت صاحبها الوضعية القانونية للبضاعة تحجز البضاعة ويتابع صاحبها ويحرر ضده ملف منازعات سنذكره لاحقا .

–القيام بالحواجز المتنقلة:(الطرق غير المعبدة يسلكها المهربون في كثير من الأحيان) ويأتي بالدرجة الأولى في إقليم المفتشية مهربوا السجائر والمواشي الذين كثيرا ما يستعملون هذه الطرق للتحايل وعدم لفت انتباه أعوان الجمارك الذين يقومون بتفتيش وسائل النقل خاصة أثناء الليل في ساعات متأخرة.

–القيام بنصب كمائن: تنصب الكمائن في أغلب الأوقات في الليل وعند تلقي الفرقة لمعلومات مفادها أن هناك أشخاص أو وسائل تنقل تقوم بعملية التهريب في مكان محدد.

–القياء بالاستطلاع: من المهام التي تقوم بها الفرقة عملية الاستطلاع من أجل التحضير للعملية وتكون سرية وذلك قصد الحصول على معلومات دقيقة وإحباط محاولات التهريب.

**مهمة الفرقة في الميدان:**

- مراقبة وتفتيش البضائع ووسائل النقل،
- مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال،
- مراقبة الوثائق للسيارات السياحية المستوردة وخاصة قبل جمركتها،
- حق تفتيش المنازل بأمر وكيل الجمهورية ،
- حجز البضائع المحظورة (الأسلحة، المخدرات، السجائر، المشروبات الكحولية، المجوهرات)،

- المحافظة على التراث الفني والثقافي،
- تفتيش الأشخاص جسدي في حالة الشك،
- مراقبة وتفتيش البضائع العابرة للبلدان المجاورة،
- حق التعرف على هوية الأشخاص.

**سادسا-المنازعات:**

- حجز البضاعة المغشوشة والتي لم يقدم صاحبها إثبات، وثائق، سندات، فواتير تثبت الوضعية القانونية للبضاعة والتي تثبت بأنها قد وضعت أو جلبت لإثبات منشأها ومقصدها،
- تسليم للشخص المتابع شهادة استلام مقابل حجزها يذكر فيها عدد ونوع وطبيعة البضاعة المتنازع فيها،
- استدعاء المعني إلى مقر الفرقة قصد متابعة القضية الخاصة به.
- مصادرة وسيلة النقل إن وجدت، وهذا فيما إذا كانت البضاعة غير مهربة أو غير محظورة، أما في حالة البضاعة المحظورة تختلف الإجراءات الإدارية مما سبق فإن الشخص الملاحق يحال مباشرة إلى العدالة لتحديد عقوبة السجن من طرف العدالة بالإضافة إلى الغرامات المالية التي تطالب الإدارة بها،
- البضاعة التي يتم حجزها تودع لدى القابض مباشرة، وتصبح ملك للدولة والتي تباع في عمليات البيع بالمزاد العلني، في حالة ما إذا تم تسجيل مخالفة جمركية من طرف الفرقة، ولم تتجاوز قيمة المحجوزات 20000 دج فان الشخص الذي تحجز أو تصادر منه البضاعة فهو غير متابع إداريا، إذ تقوم الفرقة بمصادرة بضاعته فقط إن لم يثبت وضعها القانوني ويكون في هذه الحالة المتابع غير مطالب منه بدفع الغرامة وإنما مصادرة البضاعة فقط، وهذا ما يسمى بالحجز البسيط على البضاعة الضئيلة القيمة (المادة288ق ج )وتودع دائما البضاعة المحجوزة لدى القابض للجمارك لبيعها بعد موافقة العدالة في المزاد العلني .

الملف الإداري الخاص بالفرقة: يتكون الملف من:[1]

- شهادة التكفل للبضاعة (تسلم نسخة منها للشخص صاحب البضاعة)
- شهادة استعلامات (يذكر فيها هوية الشخص الملاحق، وتسمى أيضا شهادة تشبيه)
- البيان الموجز (وثيقة إدارية توجه إلى المديرية العامة)
- محضر سماع أقوال المتهم (حيثيات المخالفة)
- محضر الحجز (ظروف حجز البضاعة، المكان، تصنيف المخالفة) ينسخ هذا الملف على خمسة(05) نسخ ترسل إلى:

1/ المديرية العامة للجمارك.

2/ المديرية الجهوية للجمارك سطيف.

3/ القباضة.

4/ المفتش الرئيسي.

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

5/الفرقة (الأرشيف).

**الفرع الرابع: قباضة الجمارك LA RECETTE برج بوعريريج:**

– حسب الهيكل التنظيمي للمفتشية فإن مصلحة القباضة تتكون من عدة مكاتب تعمل بانتظام تحت تصرف القابض والعامل الرئيسي للقباضة هو متابعة القضايا على مستوى مختلف الهياكل القضائية (مجلس، محكمة) وتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية وجمع الموارد المالية للخزينة العمومية وكذا ضبط المحاسبة تحتوي المصالح التالية:[1]

– قابض الجمارك Le Receveur

– قسم المنازعات Section de Contentieux

– الوكيل المفوض

– أمين الصندوق

– المخزن

– قسم الأرشيف Section d'archive

**أولا: قابض الجمارك:Le Receveur**برتبة مفتش رئيسي حيث يمارس صلاحياته كمحاسب عمومي مودع ومتابع ويمارس السلطة الإدارية على أعوان القباضة ويعتبر المسؤول الأول على حسن سير القباضة فهو يشرف على الأعمال المحاسبية والمتابعة القضائية والنزاعات ويعتبر مودعا لديه حيث تودع لديه الأشياء المحجوزة والمصادرة والمتخلي عنها لفائدة الخزينة العمومية وتتمثل المهام الموكلة إليه في:

**– بصفته محاسب عمومي Comptable publique:**

- تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية وتحرير وصل الدفع،
- تحصيل رفع اليد عن البضاعة بعد تسديد الحقوق والرسوم الجمركية الخاصة بها،
- إجراء حسابات التسيير في إطار القانون،
- إجراء تقارير يومية، شهرية، وسنوية للإيرادات والنفقات،
- يضمن الحماية على الأرشيف الخاص بوثائق المحاسبة.

**– بصفته متابع poursuivant:**

- متابعة القضايا والمنازعات المتعلقة بالمخالفات الجمركية من أجل تحصيل الحقوق والرسوم والغرامات لصالح الخزينة وتكون المتابعة إما بالمتابعة الإدارية عن طريق المصالحة أو عن طريق المتابعة القضائية.
- تمثيل إدارة الجمارك أمام الجهات القضائية والسهر على تنفيذ الأحكام القضائية وإبلاغها للسلطة السلمية.

**–بصفته مودع Dépositaire:**

- تسيير البضائع المحجوزة، المصادرة، المتنازل عليها لصالح الخزينة والبضائع غير المجمركة في الآجال

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

القانونية،

- تنظيم عمليات البيع بالمزاد العلني لهذه البضائع ،
- إتلاف البضائع الفاسدة بعد إجراء الفحوصات وذلك بترخيص.

**ثانيا: أمين الصندوق:**

1- يتم فيه تسديد الحقوق والرسوم الجمركية لكل العمليات الخاصة بجمركة البضائع والسيارات، التحقق من صلاحية التصفية ومعرفة طريقة الدفع (نقد، صك، حساب بريدي جاري، سند أمر)،

2-تحصيل المبالغ وتحرير إيصال للمصرح لدى الجمارك،

3- القيام بتحصيلات أخرى غير الحقوق والرسوم الجمركية،

4-غرامة على سند العبور لانتهاء مدة صلاحيته،

5-غرامة منازعة الغرامة على التصريح، المادة 319 من ق ج، كفالة، قبول مؤقت، كفالة منازعة(ملف، رقم، بتاريخ)

6- كفالة على الحقوق والرسوم الجمركية (تصريح رقم .....بتاريخ.

**ثالثا :الوكيل المفوض LE fondé de pouvoir:**

يتمثل دوره في الإشراف والتسيير لشؤون القباضة في حالة غياب القابض بهدف استمرارية العمل كما يقوم بمراقبة ومتابعة الصندوق وكذا السجلات المحاسبية وعمليات التحويل والتسديد وكذا إعادة ترتيب الحسابات وسيرها وهو همزة وصل بين المكاتب، ويساعده قسم المحاسبة حيث يتلقى هذا المكتب ورقة اليوم ونسخ من إيصالات الدفع المحررة من طرف أمين الصندوق قصد ضبط وتصنيف ومسك السجلات المحاسبية وتقييد كل العمليات المعلقة بالإيرادات والتحويلات والنفقات حيث يتم تدوينها على يومية العمليات المختلفة اليومية المساعدة على الإيرادات واليومية العامة وكذلك وصولات الدفع والأمر، النفقة هناك وثيقة توزيع ناتج الغرامات بعد نهاية ملف منازعةc47 [1]

**رابعا: قسم المنازعات:**

هو مكتب تابع للقباضة مهمته الرئيسة هو متابعة الملفات التي أساسها القضايا ذات الطابع القضائي أي الملفات التي لها علاقة مع المحاكم أو المجالس القضائية حيث أنه لابد أن يحرر عن كل قضية محضر يبلغ بواسطة القابض نتائجه وهذا الأخير يبلغ إلى السيد رئيس المفتشية أي يعتبر هذا المكتب نقطة اتصال بين إدارة الجمارك والقضاء وبالتالي فهي تحتاج إلى متابعة يومية، والكفاءة اللازمة في ميدان القانون ،يقوم هذا المكتب بإنشاء ملف خاص عن كل قضية يتابع فيها أي مخالف للقانون والتشريع الجمركي سواء كانت مخالفة أو جنحة أو جناية ويتم بذلك متابعته قضائيا من أجل استرجاع الحقوق الجمركية وتسجيل تواريخ الجلسات على سجل

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

الجلسات الخاص بالمحاكم والمجالس القضائية، إما عن طريق المصالحة بين إدارة الجمارك والمخالف عدا أعمال التهريب التي استثناها المشرع، يتم هذا الأخير بالخضوع إلى إدارة الجمارك ويسدد كل ما عليه من غرامة حيث يعترف بالمخالفة المرتكبة فيحق التشريع الجمركي كغرامة مالية ففي هذه الحالة يمثل أمام المحاكم بطلب من إدارة الجمارك يدعي هذا الطلب بالشكوى ترسل إلى وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة مع الوثائق المرفقة التي تثبت إدانته مع توضيح نوع المخالفة المرتكبة والأدلة المثبتة لتلك العقوبة المقررة ضده حسب قانون الجمارك.

إن هذه المخالفة المرتكبة في حق قانون الجمارك يمكن أن تثبت من طرف إدارة الجمارك الأمن الوطني، الدرك الوطني ففي حالة إثبات مخالفة مرتكبة في مكان معين من طرف أحد السلطات المذكورة أعلاه تقوم بتحرير محضر خاص بالمخالفة ويكون بعدها ملف خاص يحوي ويشمل القضية بوجه عام. يتكون ملف قضية المنازعة من:

**1- بيان موجز:** المكان، التاريخ، التوقيت، النوع أو الطبيعة، الكيفية، القيمة، المنشأ، مكان التحرير، المحرر.

وتحرر الوثيقة على خمس نسخ ترسل منها:

- المديرية العامة للجمارك،
- المديرية الجهوية للجمارك بسطيف،
- رئيس مفتشية الأقسام ببرج بوعريريج،
- قباضة الجمارك ببرج بوعريريج،
- نسخة تبقى في الملف.

**2-المحضر:** والذي يشمل على العناصر التالية:

- السرد المفصل لوقائع المخالفة،
- توقيع القائمين بالحجز،
- وصف الأشياء المحجوزة.

وفي الأخير يتم عرض الوقائع وتنسخ هذه الوثائق إلى خمس نسخ:

- المديرية العامة للجمارك،
- المديرية الجهوية للجمارك بسطيف،
- رئيس مفتشية الأقسام ببرج بوعريريج،
- قباضة الجمارك ببرج بوعريريج،
- ونسخة تبقى في الملف.

3-**ورقة التلخيص:** وتتضمن المعلومات حول ظروف ارتكاب المخالفة وتكون على ثلاث نسخ:

- نسختان تبقيان في ملف المنازعات.
- نسخة ترسل إلى رئيس مفتشية الأقسام الجمارك.

وتوضع هذه الوثائق (المحضر، البيان الموجز، ورقة التخليص) في ملف بمكتب المنازعات. مع ورقة (450) التي تشمل العناصر التالية:

الرقم التسلسلي للقضية، تاريخ تسجيلها، اسم المخالف وعنوانه، ذكر السلعة المعاينة، قيمتها في السوق الداخلية، القيمة الجمركية للبضاعة، وتنسخ هاته الوثيقة على ثلاث نسخ وترسل كل منها إلى:

- المديرية الجهوية للجمارك بسطيف.
- رئيس مفتشية الأقسام.
- قباضة الجمارك (مكتب المنازعات).

وفي حالة المصالحة يتم تحرير وثيقة المصالحة الإدارية النهائية وتوقع من طرف المخالف لقبوله المصالحة وتعتبر القضية منتهية.

وفي حالة عدم قبول المخالف للمصالحة، يحرر القابض عريضة ترسل إلى المحكمة ويتم عن طريقها تقديم شكوى لمخالفة التشريع الجمركي وبهذا تبدأ متابعة المخالف قضائيا أمام العدالة، ويتم بهذا المكتب تحرير قائمة القضايا التي سجلت خلال الشهر إلى جانب كشف الحصيلة اليومية وهي وثيقة تملأ كل يوم من طرف القابض وترسل إلى رئيس المفتشية.

مختلف السجلات: سجل البضائع المحجوزة، المصالحة، المتابعة، الشكاوى، جدول الجلسات، جدولا لمتابعة الشهرية، الأوامر بالدفع، الدفتر الكبير، سجل السيارات والشاحنات المحجوزة، البضائع المحجوزة حجز طفيف، السيارات المتخلي عنها.[1]

– المخزن: ويحتوي على كل البضائع المصادرة أو المتنازل عنها لصالح إدارة الجمارك.

– قسم الأرشيف: يتم حفظ الملفات المنازعاتية التي تمت تصفيتها وملفات الجمركة التي تم تلخيصها وكذا كل الوثائق والمراسلات الهامة وذلك عند انتهاء السنة المدنية حيث يتم ترتيبها وتصنيفها بشكل يسمح العثور عليها بطريقة سهلة عند الحاجة إليها.

**المطلب الخامس: مكتب المنازعات:**

–إن هذا المكتب مسؤول مباشرة عن القضايا التي تكون فيه إدارة الجمارك طرفا والمتهم طرفا آخر ويتدخل في تسويتها ومتابعتها،

–السهر على تنظيم الملفات المنازعاتية من حيث الشكل والمضمون المسجلة من طرف قابض الجمارك،

– مراقبة توزيع النواتج والغرامات والمصادرات التي أعدها القابض،

– تسوية الملفات المنازعاتية التي تمت تسويتها عن طريق المصالحة،

– إعداد قرارات التنازل الودي عن البضاعة،

– إرسال الملفات المنازعاتية التي لم يتم الفصل فيها من طرف المحاكم والمجالس إلى المديرية الجهوية ويعاد تسجيلها في الدفتر الكبير للسنة القادمة،

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات ،مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج ،ماي2024

–تأمين تمثيل إدارة الجمارك أمام الجهات القضائية من الدرجة الأولى عندما لا تكون موجودة في مكان تواجد مكتب القابض المتابع وأمام الجهات القضائية من الدرجة الثانية فيما يخص الملفات المنازعاتية محل طعن من القابض المختص،

– إرسال إلى المديرية الجهوية مع رأي معلل ملفات المنازعة محل طعن بالنقض،

– تفعيل المراقبة الدائمة للنشاطات المنازعاتية والسهر لاسيما على مدى احترام إجراءات تعيين قرارات لدى الجهة القضائية.

–السهر على تحضير وإعداد تنظيم عمليات البيع بالمزاد العلني من طرف قابض الجمارك وإتلاف البضائع غير المطابقة أو غير قابلة للاستهلاك.

– تحرير كشف شهري حول النشاطات المنازعاتية وإرسالها إلى السلطات العليا.

–تمثيل إدارة الجمارك في المجلس الخاص بمكافحة التهريب والذي أنشأ بمقتضى الأمر :06/05 الصادرة بتاريخ 23 أوت 2005.

## المبحث الثاني: النظام المعلوماتي الجديد ALCES

بالنظر إلى الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه الجمارك في تسهيل وترقية التجارة الخارجية، ونظرا للتطور التكنولوجي الحديث دفع الجمارك الجزائرية إلى تبني نظام معلوماتي جديد لمواكبة هذا التطور وتسهيل المعاملات والإجراءات مع مختلف دول العالم.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف النظام المعلوماتي الجديد

#### الفرع الأول: نشأة النظام المعلوماتي الجديد

بدأ مشروع البحث للنظام المعلوماتي الجديد عام 2018 تحت إشراف طواقم مكونة أساسا من خبرات جزائرية بالتعاون مع الوكالة الكورية الجنوبية للتعاون الدولي، كونها تعد من أحسن النماذج في العالم حيث تم الإشادة بها وبنظام التخليص الإلكتروني UNI–PASS الخاص بها دوليا خاصة من منظمة الجمارك العالمية بسبب وظائفه وفعاليته واستقراره.

يأتي هذا النظام ليعوض نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD) والمستخدم منذ سنة 1995، والذي أظهر أوجه قصور وظيفية وقيود تكنولوجية وأثبت نقاط ضعف عديدة أهمها صعوبة الحفاظ على شفرة المصدر وتطويرها وصعوبة صيانته في حالة تعرضه لخلل أو عطب تقني وكذا مشكلة مركزيته فهو على مستوى كل جهاز على حدى.

بدأ العمل بالنظام المعلوماتي الجديد في الجمارك الجزائرية إبتداء من 01/ 01/ 2024 وتم التوقف نهائيا العمل بنظام الإعلام والتسيير الآلي ما عدا جمركة السيارات ،أو بعض الملفات العالقة التي لم يتم جمركتها في ظل النظام القديم.

**الفرع الثاني: تعريف النظام المعلوماتي الجديد**

عرفه المشرع الجزائري في نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 18-63 النظام المعلوماتي الجديد لإدارة الجمارك على أنه مجموعة من البرامج المعلوماتية والموارد البشرية والمادية والإجراءات التي تسمح لإدارة الجمارك بجمع المعلومات المتعلقة بالنشاط الجمركي وتخزينها ومعالجتها ونشرها .

هذا النظام يعمل بصيغة صفر ورق ،حيث عند وصول أي باخرة إلى أي ميناء من موانئ الجزائر محملة ببضاعة يتم إدخال بيان الحمولة أو ما يعرف بالمنافسات في النظام الجديد ALCES وإرسال جميع الوثائق من سندات الشحن وكذا إشعارات الوصول من طرف شركات النقل، بعد هذه العملية يتقدم وكلاء العبور لدى الجمارك أو مالكي البضائع الذين يملكون ترخيص لدى المديرية العامة للجمارك لتقديم تصريحات جمركية ضمن النظام المعلوماتي الجديد ALCES من أجل جمركة بضائعهم، هذه العملية تتم عن بعد ودون تقديم أي وثيقة خارج النظام المعلوماتي الجديد ALCES .

عند حجز ملف الجمركة من طرف وكيل معتمد أو مالك البضاعة ،النظام يقوم بتوجيه التصريح إلكترونيا وتلقائيا لأحد مفتشي الجمارك المدرجين في النظام بحيث أن صاحب البضاعة لا يمكنه معرفة المفتش أو العون الذي سيقوم بفحص بضاعته ، وهذا ما يضفي طابع الشفافية على الإجراءات الجمركية والحد من التصرفات المشبوهة لأعوان الجمارك.

يتضمن هذا النظام عدة نوافذ أساسية أهمها:

1. **نافذة الشحن (FRET)** :من خلال هذه النافذة تقوم شركات الشحن بتسجيل حمولات جميع البواخر ضمن هذا النظام من أجل متابعة تفريغ البضائع.

2. **نافذة الجمركة:** من خلال هذه النافذة تقوم مصالح الجمارك بتسيير ومتابعة جميع التصاريح الجمركية التي يسجلها وكيل العبور لدى الجمارك أو مالكي البضائع، كما تقوم مصالح الجمارك من خلال هذه النافذة بتسيير التصريحات المتعلقة بالأنظمة الجمركية مثل استيراد بضاعة في إطار نظام القبول المؤقت أو في إطار استيراد لغرض تحسين الصنع أو تصدير بضاعة في هذا الإطار تكون الحقوق الجمركية معفية وفي حالتي التصدير المؤقت وإعادة تموين بالإعفاء لمدة 06 أشهر تكون كذلك معفية من الحقوق الجمركية.

كما تقوم مصالح الجمارك خلال هذه النافذة بمعالجة جميع الطعون والشكاوي لجميع المتعاملين في هذا النظام دون استثناء، كما يتم توجيه وتوزيع التصريحات الجمركية على أعوان ومفتشي الفحص للجمارك بصفة انتقائية وتلقائية وهذا لضمان الشفافية وتفادي التواطؤ الذي كان سابقا.

كما يمكن لإدارة الجمارك من خلال هذه النافذة تسيير ومراقبة حضور الأعوان من خلال الرقم السري لكل عون فلا يمكن أن يحل عون مكان عون آخر إلا في حالات خاصة أو حالات القوة القاهرة (مرض، عطلة استثنائية....) يمكن لمسؤول الجمارك إعادة توحيه التصريح الجمركي لمفتش آخر لضمان السير الحسن للمصلحة.

3. **نافذة تسيير الأخطار:** يتم خلال هذه النافذة الاطلاع على جميع عمليات الجمركة التي تتم على المستوى الوطني وإجراء مقارنات من حيث:

- ✓ قيمة البضائع المستوردة
- ✓ منشأ البضائع المستوردة
- ✓ نوع البضاعة

حيث يتم اكتشاف مخالفات جمركية تتعلق بالتصريح الخاطئ في قيمة أو منشأ أو حتى نوع البضاعة.

متابعة قاعدة المعطيات فيما يخص الجباية وفرض الحقوق والرسوم الجمركية

**4.نافذة تتعلق باستعمال النظام:** هذه النافذة تخص كل ما يتعلق بأمن وسلامة النظام ، وكل متعامل له حق الولوج الى هذا النظام يملك كلمة المرور.

## المطلب الثاني: مزايا النظام المعلوماتي الجديد ومعوقات تطبيقه:

### الفرع الأول: مزايا النظام المعلوماتي الجديد

سيشكل النظام المعلوماتي الجديد نقلة نوعية حقيقية في عمل الجمارك عند بدء العمل به حيث سيوفر مزايا عديدة تتمثل فيما يلي :

-الاستعمال العقلاني والرشيد للوسائل المادية والبشرية لإدارة الجمارك لأنه من غير الممكن أن تقوم هذه الأخيرة بالمراقبة والمعاينة الميدانية لكل الواردات، وعليه يسمح هذا النظام باستهداف الواردات المشكوك في مصدرها أو تصريحها بفعالية كبيرة عن طريق التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين النزهاء وبين الذين لهم شبهة التهريب الجمركي، الأمر الذي يساهم بتسريع عمليات الجمركة بالنسبة للشركات الوطنية والمعرفة لدى مصالح الجمارك،

-ربح الوقت: من خلال وضع بضاعة المتعاملين مباشرة في الرواق الأخضر وهو ما يوفر عليهم الخضوع للجمركة العادية، مما يسهل للمؤسسات الاقتصادية التي تعتمد استيراد المواد الأولية للقيام بنشاطها بالحصول على التموين الدائم مما يوفر ضياع الوقت في مكوث هذه المواد في النقاط الجمركية،

-توفير التكاليف: إن مكوث البضائع في المخازن الجمركية وخضوعها إلى الجمركة العادية يكلف المتعاملين مصاريف زائدة حيث كلما طالت مدة المكوث كلما انعكس ذلك سلبا على المتعاملين، كما أن اللجوء إلى الفحص المادي للمواد قد يضر بسلامة المواد التي قد تكون حساسة،

-تسهيل عملية تحصيل الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب التي تتم تصفيتها بطريقة آلية،

-تبسيط وتسهيل عملية جمركة البضائع بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين خاصة المصنعين أو المؤسسات الوطنية فيما يخص استيراد المواد الأولية.

-المساهمة في رفع الاختناق في مستودعات الجمارك عن طريق تقليص آجال الجمركة،

-تحسين وتوقيت إحصائيات التجارة الخارجية.

-تقليل آجال وإجراءات التخليص الجمركي وفق متطلبات المعايير الدولية.

-تقليل اللجوء إلى الفحص المادي للبضائع والذي يكون بصفة منهجية ومستهدفة عن طريق التركيز على الملفات المشبوهة.

-عصرنة وسائل التدخل والمراقبة واللجوء إلى المعلوماتية في مجال التسيير ما يضمن الشفافية والموضوعية من خلال تقليل تدخل العنصر البشري .

**الفرع الثاني: معوقات تطبيق النظام المعلوماتي الجديد**

إن سرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعدم ثباتها يجعل إدارة الجمارك تواجه العديد من العقبات التي تحول دون الاستفادة من مزايا هذا النظام من جهة وبلوغ الأهداف المرجوة من جهة أخرى:

**المعوقات البشرية والمادية:**

هناك تحديات رئيسية تواجهها إدارة الجمارك في تنفيذ رقمنة الجمارك والتي تتعلق بشكل أساسي بأصحاب المصلحة الخارجيين (المتعاملون الاقتصاديون) حيث قد يستخدم العديد منهم خدمات الأنترنت للمعاملات لأول مرة، بينما يكون الآخرون على دراية بالتكنولوجيا إلى حد ما إلا أنهم لا يستخدمونها في وظائفهم الداخلية الخاصة بهم وبالتالي فإنهم يفتقرون إلى الخبرة وسواء تعلق الأمر بموظفي الجمارك وذلك بسبب ضعف بعض الإطارات العليا في تكنولوجيا المعلومات ونقص المهارات الفنية المتعددة الاختصاصات نتيجة قلة برامج التدريب والتكوين أو اقتصار التدريب على الجانب النظري وفقا للشكل التقليدي دون أن يرتبط ذلك بالتنفيذ الفعلي، إضافة إلى إيجاد صعوبة لدى بعض العاملين في إدارة الجمارك في الانتقال من المعاملات التقليدية إلى معاملات تعتمد على التقنية الرقمية.

ومن جهة أخرى فان تطبيق النظام المعلوماتي الجديد لإدارة الجمارك يتطلب موارد مالية معتبرة لتغطية تكاليف تجديد البنية التحتية ،وخدمات الصيانة والتحديثات المستمرة للبرامج الإلكترونية.

**المعوقات القانونية:**

إن الاطار التشريعي للعمل الجمركي هو أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المتعاملون الاقتصاديون والمستثمرون، ولا يقف فقط عند القانون الجمركي ولكنه يمتد أيضا ليشمل اللوائح التنفيذية، التعريفة الجمركية، وأدلة الإجراءات الجمركية والتي تتضمن كافة إجراءات النظم الجمركية الخاصة أي من القواعد والإجراءات التي تضع نظاما للعمل الجمركي وتحدد آليات تنفيذه ،وعدم استقرار التشريع الجمركي وكثرة النصوص والتي تكون في مصادر متفرقة وتعقد الإجراءات وتشابكها وعدم وضوحها قد تجعل المستثمرين الأجانب والمتعاملين الاقتصاديين عرضة لعدم الاستقرار والأمن القانونيين.

لذا يجب توفير المناخ التشريعي الملائم الذي يؤمن تأسيس منظومة الإدارة الرقمية، اذ لابد أن تمارس في إطار بيئة قانونية محكمة تنظم استخدام النماذج الإلكترونية مقارنة بالنماذج الورقية من خلال تطوير التشريعات الحالية وصياغة تشريعات تقترن بمعاملات التجارة الإلكترونية التي تعد جزء لا يتجزأ من الإجراءات الإلكترونية بما في ذلك التوقيع الإلكتروني، وثبوتية التعاملات الإلكترونية وقوانين الاحتيال الإلكترونية، بمعنى يجب أن يتميز الإطار القانوني بالحداثة والمرونة والشمولية والوضوح لكي لا يكون في حد ذاته عائقا أو معوقا لأي من الخدمات التي يحتاجها المجتمع التجاري من الإدارة الجمركية.

**المعوقات التقنية والأمنية :**

تتمثل الصعوبة الرئيسية التي قد يواجهها أصحاب المصلحة في الجمارك في اعتماد النظام المعلوماتي الجديد في ضعف الاتصال وتكرار تعطل الخادم، نتيجة عدم كفاية البنية التحتية أو الأنظمة حيث أن الإعداد غير الكافي قد يعيق تنفيذ التدابير القائمة على تكنلوجيا المعلومات كما أن عدم توفر بدائل فورية يتم اللجوء إليها في حالة الخلل التقني المفاجئ بالنظام المعلوماتي الجديد سوى الاستعانة بمهندسي الصيانة لمعالجته أو يتعطل العمل ،يحول دون التأسيس لإدارة جمركية رقمية فعالة.

## المطلب الثالث: واقع النظام المعلوماتي في أقسام مفتشية الجمارك برج بوعريريج

ذمن خلال المقابلة التي أجريناها مع المفتش الرئيسي للعمليات التجارية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك أين تم التساؤل حول تقييمه لهذا النظام على الرغم من قصر مدة استعماله حيث أجابأنه لا يمكن الحكم عليه بشكل كامل إلا بعد مدة من الزمن :

على العموم هذا النظام جد متطور مقارنة بالنظام القديم من خلال خاصية الأروقة التي تساعد وبشكل كبير في توجيه الأعوان إلى المراقبة الدقيقة والتركيز أكثر على الملفات المشبوهة من خلال دلالة الألوان (الأحمر، الأخضر، البرتقالي، الأزرق) .

-عدم إمكانية طلب وثائق إضافية للوثائق المطلوبة في ملف الجمركة سواء تصدير أو استيراد وهذا ما يساعد في القضاء على تعقيد الإجراءات والتأخير الناتج عن ذلك في تصفية الملفات.

-مراقبة الملفات إلكترونيا حيث يتم حفظ جميع الوثائق المطلوبة لدى وكيل العبور المعتمد، وهذا ما يسهل على أعوان الجمارك العمل دون حفظ الملفات يدويا.

-مراقبة حضور الأعوان إلى مكاتبهم دون الحاجة إلى التوجه إليهم شخصيا من خلال إشارة النظام إلى الأعوان الذين هم في حالة نشاط من خلال الرقم السري الممنوح لكل عون

-متابعة تنفيذ الأعوان لمهامهم من خلال وضعية الملفات الموجهة إليهم لمعالجتها والتي تظهر على النظام للمفتش الرئيسي للعمليات التجارية إذا ما عولجت هذه الملفات أم لا. وإبداء الرأي حولها وتصفيتها.

-من جهة أخرى :

إلى حد الآن تم مصادفة بعض النقائص في هذا النظام منها:

- عدم التمكن من طباعة أي وثيقة في أي نافذة من نوافذ النظام وهذا راجع لطبيعته الذي يعتمد أساسا على الرقمنة بمبدئ صفر ورق.

– عدم توفر قسم خاص بإحصائيات إجمالية للملفات التي تمت معالجتها بهذا النظام، أي عدم توفر وضعية إجمالية مفصلة حول العمليات التي تمت معالجتها.

– النظام يشتغل بوتيرة بطيئة وهذا بسبب قلة تدفق الأنترنت.

– عدم توفر الوسائل المساعدة كاللوحات الرقمية التي تساعد الأعوان في تأدية مهامهم خارج إدارة الجمارك

## المبحث الثالث: إجراءات الاستيراد والتصدير ،وكيل العبور المعتمد لدى الجمارك

تحتاج الدول إلى تبادل السلع والخدمات فيما بينها لتصدير الفائض واستيراد ما تحتاجه من السلع والخدمات من الأسواق الدولية، فتساهم التجارة الخارجية في دعم وتطور وازدهار الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: إجراءات الاستيراد

تعد التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية للدول التي تمارسها، خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فلا يمكن أن تنعزل الدول في مجال التجارة الخارجية.

وعليه تعتبر عملية الاستيراد بالنسبة للمؤسسة من أهم القرارات الاستراتيجية المساهمة في نجاعة السياسة الإنتاجية والتخزينية والتمويلية للمؤسسة فمن الضروري معرفة أساسيات سير عملية الاستيراد الفعال من خلال التحديد الدقيق للاحتياجات وللأزمنة الموافقة لذلك سواء تعلق ذلك بقرار التموين أو بقرار التمويل وبطريقة الجمركة.

#### الفرع الأول: تعريف وأهداف عملية الاستيراد:

تختلف تعاريف الواردات عند علماء الاقتصاد كل حسب منظوره، وتختلف أيضا من منظور الدول كل حسب درجة تطور التجارة الخارجية بها، أيضا حسب متطلبات كل دولة باختلاف احتياجاتها لأنواع لها، لكن المعنى لا يختلف في مضمونه، وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها.

**أولا: تعريف الاستيراد:**

الاستيراد هو جلب السلع والخدمات من الخارج إلى داخل البلد وإدخالها في الدائرة الجمركية، وتسجيل البيان الجمركي للإفراج عنها برسم الوارد النهائي.[1]

يعرف الاستيراد على أنه عملية جلب السلع والخدمات من خارج حدود الدولة إلى داخل حدودها ووضعها للاستهلاك المحلي برسم الواردات النهائية لأغراض التجارة أو تمويل السوق الوطنية بالمواد التي يحتاجها المستهلك.[2]

---

[1]– الحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011،ص33 .

[2]– شلال زهير، إجراءات التصدير والاستيراد، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2023 ص 28

تعتبر عملية الاستيراد عملية معقدة وواسعة تتطلب تدخل عدة أطراف اقتصادية بهدف التقليل من المخاطر المتعلقة بها وتسهيل سيرورتها وفي هذا الإطار يمكن تحديد أهم الأطراف المتدخلة في عملية الاستيراد[1]:

- المستورد.
- الناقل.
- البنوك.
- المؤمن.
- وكي العبور.
- إدارة الجمارك.

**ثانيا:أهداف عملية الاستيراد**

باعتبار عملية الاستيراد هي العملية التي من خلالها تدخل البضائع والمنتجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي فهي تهدف إلى ما يلي:

- مصدر تمويل خزينة الدولة عن طريق تحصيل الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم على الاستيراد،
- جلب التكنلوجيا وتطوير وسائل الانتاج،
- سد عجز المواد التي لا يستطيع العرض المحلي توفيرها،
- مصدر تموين للمواد والسلع التي لا يمكن إنتاجها محليا أو إنتاجها يكون بتكلفة كبيرة،
- الاستخدام الأمثل لحصيلة النقد الأجنبي المتاح من خلال البحث عن أفضل الشروط التعاقدية سعرا وجودة وترشيد الواردات،
- تموين المؤسسات بالمواد الأولية اللازمة والتكنولوجيا الحديثة من أجل استمرار وتطوير عملية الإنتاج.

وعليه يشكل الاستيراد عاملا مهما بالنسبة للاقتصاد المحلي والفائدة الأساسية تتجلى في إتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أقل من إنتاجها محليا وكذا الحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا أو لا تنتج مطلقا.

**الفرع الثاني: مراحل وإجراءات عملية الاستيراد**

تتم عملية الاستيراد عبر مراحل عديدة ووفقا لإجراءات تفرضها إدارة الجمارك

**أولا: مراحل عملية الاستيراد:**

تتم عملية الاستيراد بمراحل من خلالها يتم التوصل إلى تحقيق الغرض من الاستيراد نذكرها كما يلي:

**1. إتخاذ القرار:** يتم اتخاذ القرار بناء على توفر مجموعة من المعلومات التي تفرضها طبيعة المشروع تجاري أو صناعي وطبيعة السلعة والمواد التي يتم التعامل بها وفقا لقوانين الدولة، فيتحدد بذلك الغرض من الاستيراد إما من أجل عملية التصنيع أو الاستيراد من أجل إعادة التصدير أو من أجل التوزيع والبيع في السوق المحلي،

[1]– شلال زهير، مرجع سبق ذكره، ص 29،30

وعليه فان القرار النهائي يعود للمتعامل الاقتصادي بناء على نتائج تحليل المردودية وقياس التكاليف ودراسة السوق.

**2. دراسة أسواق الاستيراد :**

خلال هذه المرحلة يتم البحث عن مصادر التوريد التنافسية في الأسواق الخارجية وأهم مصادر الحصول على أسماء الموردين والمعلومات عنهم الملحقون التجاريون ،سفارات بعض الدول، مواقع الشركات العالمية، أو عن طريق وزارة الصناعة والتجارة والغرف التجارية، لإعداد دراسة مفصلة لأسواق الموردين لاختيار الموردين المناسبين والمؤهلين وطلب عروضهم وبيان شروط البيع والتسليم والدفع بهدف اختيار أفضل العروض التنافسية.

**3. الاستراتيجية:** بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين تبدأ الشركة بوضع استراتيجية الاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين الأول طبيعة السوق المحلية وقدرته الاستيعابية وحاجته لهذه السلع، والآخر إمكانية وموارد الشركة ومدى قدرتها على التفاوض وقبول شروط الموردين سواء الإمكانات المالية أو التسويقية أو عناصر أخرى، وعند دراسة العروض يجب الأخذ بعين الاعتبار ما تفرضه حكومات الدول المصدرة أو المستوردة على هذا النوع من البضاعة أو الشركات المنتجة لها فقبل المباشرة بالاستيراد يحب التأكد من عدم وجود عوائق حكومية أو سياسية أو أي تحفظات أخرى.

**4. البرامج:** خلال هذه المرحلة تترجم السياسات والأهداف إلى نواحي عملية، حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه السياسات والاستراتيجيات، أي تقوم الشركة بتوزيع البيانات

والمعلومات الكاملة على المورد وفقا لنموذج معين أين يتم ترتيب الموردين حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها وسياساتها.

**5. العقد:** بعد الانتهاء من التفاوض مع الموردين الذين تم اختيارهم يتم تحرير العقد التجاري الذي يذكر بالتفصيل الشروط التعاقدية المتفق عليها.

**6. التمويل والائتمان:** بما أن أطراف العقد التجاري من بين دول مختلفة فإن آليات الدفع تكون بالضرورة دولية وهو ما تخضع له إجراءات تمويل التجارة الخارجية عن طريق تحديد آليات التمويل الدولية المتعارف عليها،

**7. بوليصة الشحن:** هي عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن أو وكيله ويثبت استلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة ،ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة وشهادة المنشأ وأية وثيقة أخرى مطلوبة إلى البنك لغاية التحصيل، وتختلف نوع البوليصة حسب الجهة التي تصدرها واختلاف وسيلة النقل.

**8. ميناء الوصول:** عند وصول البضاعة إلى ميناء الاستيراد يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضائع إلا لمن يحمل البوليصة الأصلية أو من أجريت باسمه أو بواسطة وكيل يقدمها إلى وكلاء الشحن للحصول على إذن استلام يبين حالة البضائع عند وصولها موجهة لدائرة الجمارك للتخليص على البضاعة.

**9. التخليص:** عندما يتسلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل إدارة الجمارك يرفق مع مجموعة من المستندات والوثائق التجارية من أهمها:

- ✓ **الفاتورة التجارية:** وهي مستند محاسبي يبين قيمة البضاعة ونوعيتها وتكاليف نقلها
- ✓ **شهادة المنشأ:** وهي شهادة تصدرها الغرف التجارية وتتضمن تحديد البلد الذي صدرت فيه البضاعة.
- ✓ **رخص الاستيراد:** وهي الإذن والسماح باستيراد البضاعة، وهي إلزامية لكافة البضائع المستوردة للسوق المحلي.
- ✓ **شهادة المقاطعة:** تطبيقا لما نصت عليه قرارات المقاطعة العربية يجب تقديم شهادة المقاطعة تثبت فيها الشركة المصدرة عدم تعاملها مع اسرائيل.
- ✓ **قائمة التعبئة:** وهي قائمة الطرود المشحونة وأوزانها وأحجامها ومحتوياتها التفصيلية بالإضافة الى عدة وثائق أخرى ثبوتية.

**10.الحيازة:** بعد استيفاء العمليات الجمركية والرسوم يتم الإفراج عن البضاعة وذلك ليتمكن المستورد أو وكيله من استلامها ونقلها للمستودعات وفي بعض الحالات يتم السماح للمستورد بموجب قانون الجمارك وبعد موافقة السلطات بحجب البضاعة قبل إتمام العملية الجمركية لقاء ضمان نقدي أو بنكي يقدمه للسلطات كتعهد بإتمام الإجراءات الجمركية خلال فترة لاحقة .

**ثانيا:إجراءات الجمركة عند الاستيراد:**

هي الإجراءات التي تفرضها إدارة الجمارك على المستوردين نذكرها كما يلي:

1- **إجراءات التصريح:** تفرض إدارة الجمارك على المستوردين تنفيذ إجراءات التصريح المفصل على عملية التجارة الخارجية، باعتبار النظام الجمركي قائم على أساس التصريح حيث يقوم المستورد بإيداع التصريح الموجز الذي يتم عن طريق المنصة الإلكترونية لإدارة الجمارك والذي يضمن بيانات عامة حول المستورد وطبيعة وكميات ومصدر البضائع المستوردة على أن يتم إيداع التصريح المفصل بعد 21 يوم من إيداع التصريح الموجز ويقدم في نسخ مقروءة وتحمل نفس رقم التسجيل ويتضمن التصريح المفصل البيانات التالية:

- النظام الجمركي للبضائع، اسم وعنوان المصرح، المرسل والمرسل إليه.
- تحديد وسيلة النقل.
- تعين الطرود.
- طبيعة البضائع.
- تحديد نوعية البضائع من خلال معرفة التعريفة الجمركية، القيمة والمنشأ.
- نسب الرسوم والحقوق الجمركية.
- الوثائق المرفقة بالتصريح المفصل.
- مكان وتاريخ التصريح المفصل.
- العدد الإجمالي للطرود.
- رمز المتعامل الاقتصادي.
- عناصر القيمة لدى الجمارك.
- بلد الشراء، البيع، المنشأ.
- الوزن الخام، الوزن الصافي.

- حساب الحقوق والرسوم الجمركية، طرق الدفع، طبيعة التعهدات.

**2- اجراءات المراقبة والمعاينة الجمركية**

يقوم مفتش الجمارك بفحص وتدقيق مشروعية بيانات التصريح المفصل وهي عبارة عن مراقبة مدى تطابق بيانات التصريح المفصل مع وثائق ملف الجمركة الذي يتضمن بالترتيب الوثائق التالية:

- ✓ إشعار الوصول
- ✓ فاتورة تجارية موطنة
- ✓ سجل تجاري
- ✓ وثيقة الضرائب
- ✓ البيان المفصل
- ✓ سند الشحن الأصلي
- ✓ شهادة المنشأ
- ✓ وثيقة التأمين
- ✓ شهادة النوعية
- ✓ شهادة المعاينة والقبول للبضاعة

بعد قبول التصريح من حيث الشكل يتم معالجة بيانات التصريح المفصل بصفة آلية في النظام الالكتروني للتسيير الآلي للتصريحات الجمركية SIGAD،والذي يعين بصفة آلية المفتش المكلف بتصفية الملف والمراقبة الميدانية للبضاعة حيث يعمل على عقلنة وترشيد الموارد البشرية والمالية لإدارة الجمارك عن طريق تحديد ثلاث أروقة لرقابة وجمركة البضائع كما يلي:

- **الرواق الأخضر:** يخص المتعاملين الاقتصاديين الذين يمتازون بسمعة جيدة وليس لديهم سوابق ومعروفين في الساحة الوطنية حيث يتم تقديم تسهيلات ومعاملة تفضيلية لتسريع إجراءات الرقابة والمعاينة والتخليص الجمركي
- **الرواق البرتقالي:** مراقبة عينة من البضائع بصفة عشوائية مع تدقيق وفحص الملف الإداري ومعاينة ميدانية
- **الرواق الأحمر:** يخصص للمتعاملين الذين لهم سمعة سيئة أو هناك اختلاف في بيانات التصريح المفصل مما يثير شبهة تهرب أو مخالفة جمركية يتطلب فحص ومعاينة كلية للبضاعة من طرف مفتش الجمارك

الإجراءات الجمركية وفق نظام الأروقة (الأحمر، الأخضر، البرتقالي) له دور كبير في زيادة حركة الواردات وتحفيز المتعاملين الاقتصاديين نظرا لما توفره من ربح الوقت وتقليل التكاليف وتوفير التسهيلات .

**3- مرحلة المعاينة الميدانية:**

بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة برمجة المعاينة الميدانية للبضاعة بحضور مفتش الجمارك ووكيل العبور ممثلا عن المستورد لتدقيق ومراقبة والمعاينة الميدانية للبضاعة ومطابقة مواصفاتها مع بيانات التصريح المفصل حيث يقوم المفتش بالمراقبة الميدانية للبضاعة وذلك بحضور مكلف التصفية والوكيل المعتمد في حالة عدم حضوره

بتبليغه إدارة الجمارك برسالة موصى عليها مع إشعار الاستلام أنها عازمة على إجراء الفحص وفي بعض الأحيان يلزم تواجد صاحب البضاعة لإعطاء بعض التوضيحات إلى المفتش المسؤول عن المراقبة ،وترتكز المراقبة على الكمية والنوعية والمنشأ وبعد عملية الفحص وحصول مطابقة البضاعة لما ورد في التصريح تتم المصادقة على الملف.

عملية التخليص الجمركي هي عملية مستندية في المقام الأول في الاستيراد أو التصدير على حد سواء والمستندات تتشابه كثيرا في التخليص الجمركي للصادر والوارد وتتم عملية التخليص الجمركي وفق الخطوات التالية:

- ✓ **الخطوة الأولى:** وصول الحاوية أو ناقلة الحاويات إلى الميناء والبدء في تفريغها
- ✓ **الخطوة الثانية:** يقوم المخلص بسحب إذن التسليم من الوكيل الملاحي
- ✓ **الخطوة الثالثة:** يقدم المخلص نموذج إقرار القيمة الجمركية استنادا على الفواتير المقدمة
- ✓ **الخطوة الرابعة:** إدارة الجمارك تقوم بإرسال مندوبين للكشف على السلعة وتثمينها
- ✓ **الخطوة الخامسة:** في حالة احتاجت السلعة إلى موافقة جهات العرض يقوم مندوب الجمارك بأخذ عينة وإرسالها لجهة العرض
- ✓ **الخطوة السادسة:** يقوم المخلص بدفع الضريبة الجمركية ومصاريف العرض إن وجدت
- ✓ **الخطوة السابعة:** يتعاقد المخلص مع شركة نقل داخلي ثم تحمل الشحنة وتعرض على أشعة الكشف
- ✓ رفع البضاعة من الميناء.

## المطلب الثاني: إجراءات التصدير

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية فهو يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أنه يعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة.

### الفرع الأول: تعريف وأهداف عملية التصدير

#### أولا: تعريف عملية التصدير:

يعتبر التصدير ضرورة حيوية واضحة للغاية وفوائده الاقتصادية لا خلاف عليها ويعرف التصدير على أنه تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها المقيمين وغير المقيمين في البلد

كما يعرف التصدير على أنه بيع أقصى ما يمكن من الانتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية وتفادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء.

#### ثانيا: أهمية عملية التصدير:

ترتكز أهمية التصدير في المزايا التي تحصل عليها الدول كما يلي:

✓ أن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفيد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

✓ إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل.

✓ إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام الترويج وغيرها، وكل هذه الامور تنعكس بدورها على تطوير هياكل مختلف الصناعات .

✓ على مستوى المنافسة العالمية أصبح التصدير يشير إلى مدى امتياز اقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى أن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجيا أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد كثيرا على اعتبار قدرات التصدير ومحتوياته التكنولوجية.

**الفرع الثاني: إجراءات الجمركة عند التصدير والتسهيلات الممنوحة في ظل نظام SIGAD**

نظرا للأهمية الاقتصادية لعملية التصدير، فرضت ادارة الجمارك العديد من الإجراءات بغية تسهيل العملية وتحقيق الهدف منها .

**أولا: اجراءات الجمركة عند التصدير وفق نظام SIGAD:**

تتم إجراءات الجمركة عند التصدير كما يلي:

**1. إحضار البضائع ووضعها أما الجمارك:**

يجب إحضار كل البضائع الموجهة للتصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقة الجمركية قبل تصديريها نحو الخارج حيث يمكن أن يكون مكتب الجمارك هو مكتب الخروج ( المكتب الحدودي ) أو المكتب الأقرب من مقر المؤسسة المصدر.

**2. إجراءات التصريح الجمركي:**

كل البضائع الموجهة للتصدير يجب أن تكون موضوع تصريح مفصل هذا الأخير يمكن تسجيله في أي مكتب جمارك (مركز الخروج، مقر الاقامة أو مكتب داخلي) حيث يعد التصريح الجمركي للتصدير بمثابة رخصة تنقل في حالة إكتتاب هذا الأخير في مكتب غير مكتب الخروج.

**3.فحص البضائع:**

يتم فحص البضائع موضوع التصريح للتصدير عن طريق مراقبة مادية انتقائية قبل الشحن، كما يمكن أن تتم المراقبة داخل محلات المصدر كما يتم إعفاء البضائع من المراقبة في مكتب الخروج في حالة ما تم مراقبتها في المكتب الداخلي.

**4.الشحن عند التصدير:**

يمكن تصدير البضائع المرخص لها على افور أو وضعها في مناطق مينائية، أو في انتظار تصديرها لاحقا منطقة أخرى خارج الميناء تحت الرقابة الجمركية.

يمكن تصدير البضائع المرخص لها على الفور أو وضعها في مناطق مينائية أو أي في انتظار تصديرها لاحقا منطقة أخرى خارج الميناء تحت الرقابة الجمرك

**الشكل رقم:08 ملخص إجراءات الجمركة عند التصدير**

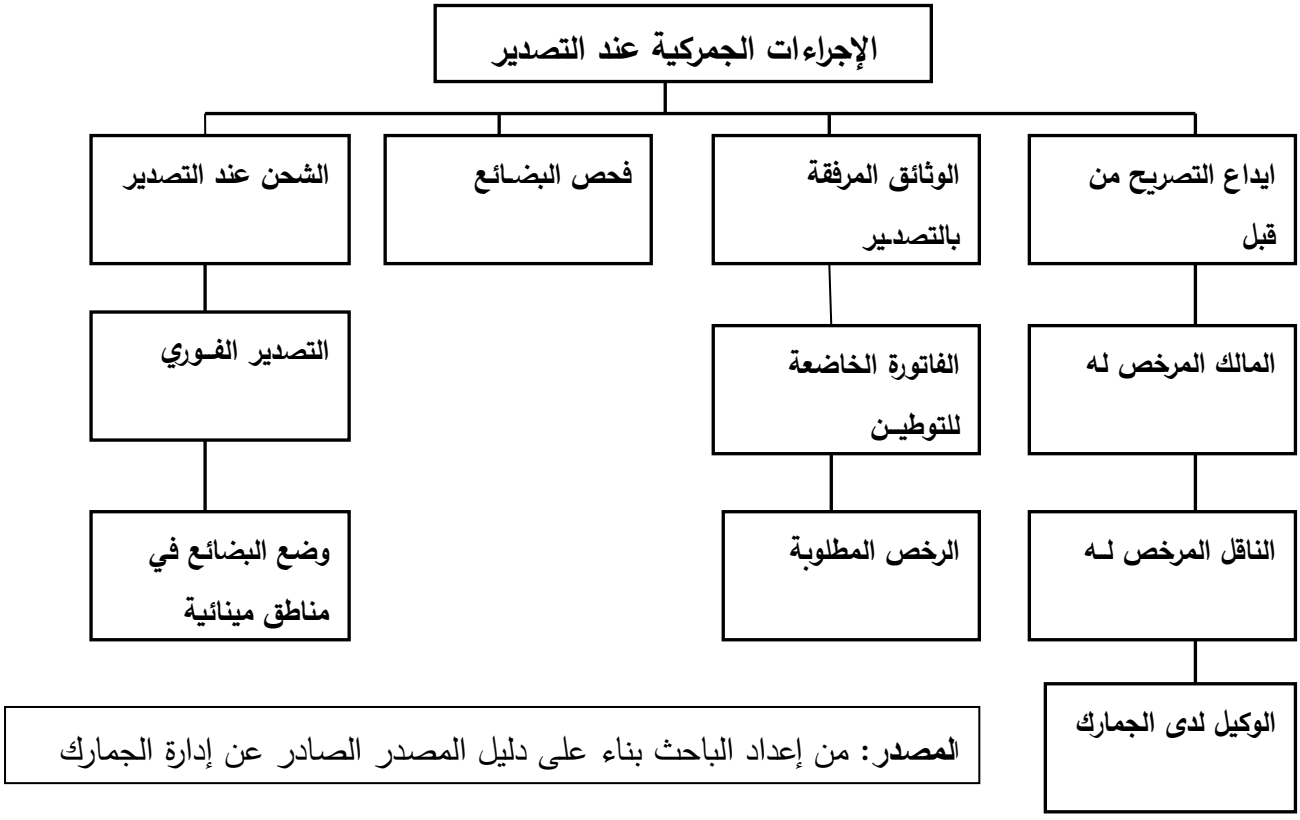


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على دليل المصدر الصادر عن إدارة الجمارك

**يتكون ملف التصريح الجمركي للمصدر من الوثائق التالية:**

- ✓ فاتورة تم توطينها لدى بنك معتمد في الجزائر
- ✓ نسخة من السجل التجاري الخاضع للقانون الجزائري
- ✓ نسخة عن البطاقة الجبائية الصادرة عنم المصالح الجبائية المختصة اقليميا
- ✓ أي وثيقة أخرى مستلزمة كإجراء اداري خاص أو من أجل الاستفادة من مزايا جبائية متعلقة بالأنظمة الخاصة،
- ✓ شهادة المنشأ للبضائع الموجهة للتصدير نحو المناطق التي تستفيد من الامتيازات الجبائية كدول الاتحاد الأوروبي UE، المنطقة العربية للتبادل الحر GZALE ، المنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر ZLECAF ، تونس والأردن

**ثانيا: التسهيلات الجمركية للتصدير فيما يخص الرقابة الجمركية**

تخضع عمليات التصدير إلى رقابة جمركية جد مخففة ، نظام تسيير المخاطر مصمم بطريقة تسهل عملية التصدير في حالة الاضطرار إلى القيام بالرقابة فإنه يتم تنظيم هذه الأخيرة بطريقة لا تعرقل عمليات التصدير:

- ✓ **الاستفادة من المسار الأخضر عند التصدير:** تستفيد عمليات تصدير الخضر والفواكه، والمواد سريعة التلف من المسار الأخضر، مع الإعفاء من الرقابة الجمركية الآنية كما يتم القيام بالإجراءات الجمركية في نفس اليوم الذي أكتتب فيه التصريح تتم معالجة المنتجات الأخرى المصدرة خلال مدة زمنية لا تفوق 48 ساعة.
- ✓ **التفتيش في الموقع:** يمكن للمصدر إكتتاب تصريح التصدير على مستوى أقرب مكتب جمركي لموقع إنتاجه أو المقر الاجتماعي في هذه الحالة تتم الرقابة الجمركية في الموقع.
- ✓ **منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد:** تمنح صفة المتعامل الاقتصادي إلى المنتجين من أجل استيراد المواد الأولية ولكن أيضا تصدير منتجاتهم حيث تمثل صفة المتعامل الاقتصادي في المسار الأخضر الممنوح عند عمليات تصدير المنتجات مع الإعفاء من الرقابة الفورية، يمكن القيام برقابة مستهدفة على مستوى موقع المنتج المصدر.

**الفرع الثالث: إجراءات الاستيراد والتصدير وفق النظام الجديد ALCES**

في إطار رقمنة الإدارة الجمركية أعلنت المديرية العامة للجمارك كافة الشركاء المحترفين ،الوكلاء لدى الجمارك، الناقلين، ووكلاء الشحن وجميع المتعاملين الاقتصاديين من الاطلاع على العنوان الإلكتروني: https://alces.douene.gov.dz من أجل التسجيل للحصول على حساب إلكتروني لتمكينهم من الولوج للنظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES . حيث يسمح هذا الحساب بالقيام بالإجراءات الجمركية والاستفادة من الخدمات الرقمية التي تقدمها إدارة الجمارك عبر هذا النظام المعلوماتي .

**أولا: إجراءات الاستيراد والتصدير وفق نظام ALCES**

يتم تسجيل التصريح عن بعد من طرف الأشخاص المصرحون( ناقل البضاعة او شركات النقل، مالك البضاعة، الوكيل المعتمد لدى الجمارك ) عن طريق الأنترنت بعد إرسال جميع الوثائق الخاصة بعملية الجمركة

ضمن ALCES ولا يتم تقديم أي وثيقة لدى الجمارك، والنظام مفتوح 24 سا /24 سا بحيث يمكن للمصرح حجز التصريح في أي وقت وفي اي يوم من أيام الأسبوع وحتى أيام العطل.

نظام ALCES يحتوي على قائمة محددة للأعوان والمفتشين المكلفين بفحص البضاعة مسجلين حسب الترقيم الممنوح لكل عون.

عند حجز التصريح يقوم النظام تلقائيا بتوجيه التصريح سواء عند التصدير أو الاستيراد إلى أحد المفتشين الموجودين في القائمة .

عندما يفتح المفتش النافذة الخاصة به في النظام يحدد عدد التصريحات الموجهة إليه يقوم بالاطلاع على التصريح لمعرفة نوع الرواق الذي اختاره النظام لهذا التصريح ( أخضر، أحمر، برتقالي).

ففي حالة الرواق الأخضر يتم مباشرة معالجة التصريح ويرسل إلى مصلحة الصندوق لتحصيل الحقوق ورفع اليد على البضاعة.

الرواق الأحمر يرسل المفتش طلب الفحص لأحد الأعوان الموجودين في النظام بحيث يقوم النظام تلقائيا بتحديد اسم العون ليقوم بالانتقال إلى مكان البضاعة وفحصها.

الرواق البرتقالي هو الرواق الذي يمنح السلطة للمفتش بإمكانية فحص البضاعة من عدمه وقد يتم معالجة هذا التصريح دون فحص البضاعة إذا كانت هناك شكوك حول منشأ، نوع، قيمة البضاعة يمكن إعادة توجيه التصريح إلى الرواق الأحمر بعد موافقة المسؤول المباشر.

بمقارنة آلية عمل النظام المعلوماتي الجديد بنظام الإعلام الآلي للجمارك SIGAD تبين لنا أنه قد تم تقليص إجراءات التصدير والاستيراد من عدة ايام في النظام القديم إلى دقائق معدودة في النظام الجديد، مع إضفاء طابع الشفافية في المعاملات حيث لا يعلم المتعامل الاقتصادي من سيقوم بمعالجة ملفه وفحصه وبذلك سيكون لهذا النظام دور كبير في تسهيل وترقية التجارة الخارجية.

## المطلب الثالث: وكيل العبور المعتمد لدى الجمارك

يعتبر وكيل العبور المعتمد لدى الجمارك حلقة وصل بين المصدرين أو المستوردين وادارة الجمارك إذ يعتبرون مهنيين حقيقين في مجال جمركة البضائع وهذا ما يبرر في حدود معينة المسؤولية الصارمة الملقاة على عاتقهم والتزاماتهم في مواجهة موكليهم مع إدارة الجمارك خاصة، ومن هنا يتجلى الدور الحاسم والقوي الذي يلعبه وكيل العبور لدى الجمارك وكذا الخدمات التي يقدمها في مجال جمركة السلع والبضائع وتحقيق الرقابة الجمركية وتسهيل التعاملات بين المستوردين والمصدرين.

### أولا: تعريف وكيل العبور المعتمد لدى الجمارك

حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 24 نوفمبر 2010 "يعتبر وكيلا لدى الجمارك كل شخص طبيعي أو معنوي معتمد من طرف إدارة الجمارك ليقوم لصالح الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل للبضائع على كامل التراب الوطني".

وحسب المادة 4 من نفس المرسوم فإنه في حالة كان وكيل العبور المعتمد لدى الجمارك شخص معنوي يتوجب عليه تعيين ممثلين قانونيين يتمثلون في شخص أو عدة أشخاص مؤهلين للقيام بالإجراءات الجمركية.

**ثانيا: شروط الحصول على اعتماد لدى الجمارك:**

حسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 24 نوفمبر 2010 للحصول على اعتماد وكلاء لدى الجمارك لابد من استيفاء الشروط التالية:

**1**- أن يكونوا ذوي جنسية جزائرية.

**2**- أن يكونوا مقيمين بالجزائر.

**3**- أن يتمتعوا بحقوقهم المدنية والوطنية وأن يكونوا ذوي سلوك حسن.

**4**- وفي مجال التعليم والتكوين والخبرة:

**أ)**-أن يكونوا حائزين شهادة جامعية في الاختصاصات القانونية والاقتصادية والتجارية والمالية،

- أن يكونوا قد تابعوا بنجاح تكوينا خاصا بوكيل معتمد لدى الجمارك في مدرسة عمومية أو خاصة معتمدة، يصادق على برامج تكوينها بقرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمالية والتكوين المهني،
- أن يكونوا قد اجتازوا بنجاح مسابقة الدخول لمهنة الوكيل لدى الجمارك التي تنظمها المديرية العامة للجمارك التي تحدد كيفيات تنظيمها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

**ب)**- أو يثبتوا خبرة مهنية لا تقل مدتها عن عشرين (20) سنة من الممارسة في إدارة الجمارك، منها خمس (5) سنوات على الأقل في رتبة تعادل أو تفوق رتبة مفتش رئيسي أو في وظيفة عليا.

**ثالثا: الالتزامات الواجب التقيد بها:**

يتوجب على وكيل العبور مجموعة من الالتزامات للتقيد بها أثناء ممارسة مهامه نلخصها في النقاط التالية:

- تحرير الوكيل المعتمد التصريحات بنفسه ويقوم بتوقيعها ويقدم البضائع للفحص،
- يمكنه توكيل مستخدميه للتصرف باسمه.
- يمنع على الوكلاء المعتمدين تحرير التصريحات وإمضاؤها من قبل ملاك البضائع أو غيرهم.
- يتوجب على الوكيل بعد القيام بالتصريح الجمركي الاحتفاظ بالوثائق الآتية بعد كل عملية جمركة:
- نسخة من التصريح لدى الجمارك
- نسخة من إيصال دفع الحقوق والرسوم
- نسخة من الوكالة المنصوص عليها في المادة 78مكرر من قانون الجمارك حسب الحالة
- نسخة من كل وثيقة جمركية أخرى متعلقة بها والمراسلات المختلفة مع إدارة الجمارك المتعلقة بالعملية.

**رابعا: مهام الوكيل المعتمد لدى الجمارك:**

يلجأ المستوردين أو المصدرين الى الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك من اجل تسهيل عملية ممر السلع والقيام بمختلف الاجراءات الجمركية لأن هذه الإجراءات تستلزم معرفة جيدة للقوانين الجمركية ولقوانين الميناء والعبور فهذه القوانين تخضع لتغيرات عديدة خلال السنة. ومن هنا فوكيل المعتمد لدى الجمارك يقوم بالمهام التالية[1]:

- يتصرف كمختص في النقل بمساعدة المرسل باختياره لوسيلة النقل الأكثر اقتصادا ونفعا.
- يتصرف كممول للخدمات المختصة في التغليف، شحن الحاويات، الجمركة.
- االختياره لحيز الشحن على السفينة مع تناول التزام الأجرة لصالح المستوردين.
- تنظيم النقل الداخلي للبضائع من نقطة الانطلاق حتى خروجها.
- الحصول على ترخيصات التصدير.
- القيام بمتابعة تسليم السلعة حتى الشحن داخل السفينة.
- تنظيم تغليف تعليم السلعة.
- تنظيم الإيداع والتخزين.
- يقوم بعقود تأمين بحرية.
- إنجاز تصريح الدخول الى مصلحة الجمارك لجمركة السلع .
- التفاوض مع مفتشية السلع، ومؤسسات الإثبات.
- يلعب دور حاسم في الحركات الدولية للسلع باستعماله لوسائل الاتصال الأكثر تطورا بما فيها الإعلام الآلي
- يسعى للدفاع عن مصلحة السلعة بالعمل على تخفيض الأعباء والتكاليف بقدر الإمكان.

[1] بلال بلعيدابين ومحمد سفيان، النظام القانوني لوكيل العبور، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2022 2023، ص 12-13.

**خلاصة الفصل الثالث:**

يتضح مما سبق أن سعي إدارة الجمارك الجزائرية لتحسين خدماتها نحو التوجه الرقمي وتبني نظام معلوماتي جديد يتماشى والتطور التكنولوجي الراهن من أجل ترقية وتحسين أداء خدماتها وتعميم التبادل الإلكتروني للبيانات وتطبيق الخدمات الإلكترونية في جميع مراحل الجمركة لتسهيل الإجراءات وتبسيطها والتقرب من المتعاملين معها، من أجل تسهيل وترقية التجارة الخارجية والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية في إطار اقتصاد قائم على المبادلات التجارية.

ومن خلال الدراسة الميدانية لمفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج اتضح لنا أن النظام المعلوماتي الجديد الذي تبنته إدارة الجمارك والذي بدأت العمل به مع بداية جانفي 2024 يعكس مدى اهتمام إدارة الجمارك بتحسين وتطوير اساليب وجودة العمل الجمركي والسمو به إلى مستويات ترقى إلى المعايير الدولية من خلال استغلال أفضل الممارسات لبعض البلدان الرائدة فيما يتعلق بمعالجة البيانات وأنظمة المعلومات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومواجهة المعوقات التي تواجهها بهدف رقمنة وتسهيل الإجراءات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين من جهة وتعزيز الدور الرقابي وتطوير سبل مكافحة الغش والتهريب.

# الخاتمة

أدى الانفتاح الاقتصادي وانتهاج سياسة اقتصاد السوق بالدولة الجزائرية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا بتحرير التجارة الخارجية ،مما أدى إلى تطور مهام إدارة الجمارك باعتبارها بوابة الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت مهامها اقتصادية و ليست جبائية فقط، مما ستوجب عليها أداء المهام الموكل لها بكل فعالية وكفاءة، وهذا لا يتحقق إلا بامتلاكها الوسائل الكفيلة بذلك والتي من شأنها تسهيل وضمان تحقيق هاته المهام، خاصة ما يتعلق منه بعمليات مراقبة التجارة الخارجية والعمليات المختلفة الأخرى لدعم المنتجات المحلية لمنافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية، وكذا حماية الاقتصاد الوطني من مختلف مظاهر الغش الجمركي و التهريب الجمركي و الذي يضرب بالاقتصاد الوطني بصفة عامة و المنتوج الوطني بصفة خاصة.

أمام هذا الوضع المتمثل في الانفتاح الاقتصادي وجب تقديم مختلف التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين المحليين و الأجانب، وجب على الإدارة الجمركية الجزائرية بناء نموذج إداري جمركي حديث قائم على الأسس الحديثة في التسيير وفق المعايير العالمية لمنظمة الجمارك العالمية من جهة وبناء جسر تواصل مع مختلف الهيئات المحلية ومن جهة أخرى كالمؤسسات المالية والتجارية .

تبنت الجمارك الجزائرية جملة من الإصلاحات كالإصلاحات الجبائية على التعريفة الجمركية، والإصلاحات الإدارية من جهة أخرى كتجهيز مختلف مرافق الإدارية بوسائل التكنولوجيا للإعلام الآلي وهذا في اطار عصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية .

إن مسعى الجمارك الجزائرية للتكيف مع التفتح الاقتصادي ومواجهة تحديات العولمة يظهر من خلال جملة التسهيلات الممنوحة وإزالة مختلف العقبات وقد عرف تطورا ملحوظا أهمها نظام سيغاد SIGADويليها نظام ALCES النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية ،وبرامج اصلاح المنتهجة سواء على المستوى البشري بالتكوين المستمر للأعوان سعيا منها إلى بلوغ الأهداف المسطرة لكن هذه الأهداف تبقى مرهونة بمدى فعالية برامج الإصلاح الإداري وتكييف الأنظمة المعلوماتية بالشكل الصحيح مع خصوصية الاقتصاد الجزائري.

**اختبار الفرضيات** :من خلال ما تم عرضه في الدراسة يمكن اختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا

**-الفرضية الأولى:**

أصبحت تكنولوجيا المعلومات ضرورة حتمية فقد تم استخدامها في رقمنة المكاتب وأنظمة التخليص الجمركية بصفة آلية، وحرصا من الإدارة الجمركية الجزائرية على تقديم المزيد من المساهمة في انعاش الاقتصاد الجزائري ،تبنت نظام الاعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD منذ سنة 1995 وسعيا منها إلى ترقية الخدمة الجمركية الالكترونية اعتمدت نظام معلوماتي جديد يعوض نظام SIGAD وهذا ما يدل على الاعتماد على التكنولوجيا ونظام المعلومات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

**-الفرضية الثانية:**

على الرغم من المجهودات التي لا يمكن انكارها للجمارك الجزائرية في تطوير منظومة الجمارك من خلال جملة الإصلاحات التشريعية الجبائية إلا أن وجهها إلا تطبيق التكنولوجيا ورقمنة الجمارك أضفى لها طابع الحداثة و العصرنة في مواكبة تطورات العالمية السريعة ،وهذا ما يؤكد ان التكنولوجيا والرقمنة هي متطلبات أساسية لعصرنة الإدارة الجمركية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:**

في إطار تسجيل التجارة الخارجية و الخروج من الطابع المادي للإجراءات الجمركية ، اعتمدت الجمارك الجزائرية على إنشاء نافذة جمركية واحدة تسمح بتبادل بيانات عبر نقطة دخول واحدة بين مختلف الفاعلين في التجارة الخارجية ، كما أن إنشاء منصة رقمية من اجل الشفافية و ضمان حق الوصول إلى المعلومات في وقت قصير وتوفير الجهد المال للحصول على المعلومات المطلوبة ، إضافة إلا اعتماد نظام معلومات جمركي جديد عزز التسهيلات الجمركية سواء بالنسبة لأعوان الجمارك او مختلف المتعاملين الاقتصاديين مما ينعكس إيجابا على تسهيل و ترقية التجارة الخارجية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

– تسعى الإدارة الجمركية جاهدة الى نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية ،بغرض التوجه نحو الجمارك الرقمية و تسريع و تطوير الخدمة الجمركية.

–يؤدي القطاع الجمركي دورا هاما في اقتصاديات الدول لما له من تأثير مباشر على حركة التجارة الخارجية.

– لضمان توفير التسهيلات و الرقي بالتجارة الخارجية لابد من إلزامية عصرنة القطاع الجمركي وتكييف مهامه مما يضمن مواكبة التطورات العالمية.

– التوجه نحو رقمنة قطاع الجمارك يضمن الوصول إلى الشفافية في المعلومات وإعطاء أعوان الجمارك فرصا متماثلة من خلال الاختيار العشوائي لأعوان لتأدية مهامه.

–استخدام الرقمنة في عملية الجمركة يوفر الوقت والجهد.

– رقمنة القطاع الجمركي يسمح لإدارة الجمارك بتأدية مهامها بشكل بسيط ومردودية عالية من خلال رقمنة الوثائق و المستندات المطلوبة من المتعاملين الاقتصادين .

– ترقية التجارة الخارجية وقدرة منافسة المنتوجات المحلية في الأسواق الدولية يعتمد وبشكل كبير على كفاءة وفعالية الإدارة الجمركية.

– استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الجمارك الجزائرية يعزز الثقة بين مختلف المتعاملين الاقتصادين.

– عصرنة الإدارة الجمركية يعكس مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع لما له من تأثير مباشر على التجارة الخارجية.

- **الاقتراحات:**

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال قطاع الجمارك:

– الاستفادة من الخبرات والتجارب المحلية التي أثبتت نجاحها في المجال الرقمي والتعاقد معها حسب الأهداف والمعايير المنشودة للجمارك الجزائرية.

–التعاقد مع المؤسسات الأكاديمية والمدارس العليا التقنية مثل المدرسة العليا للذكاء الاصطناعي والمدرسةالعليا للإعلام الآلي والاستفادة من الكفاءات البشرية التي تكونها هذه المؤسسات.

-مضافة الجهود لمواكبة الوتيرة المتسارعة لأنظمة المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية.

- توسيع نشر الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات.

-الحرص على تأمين نظم المعلومات من كل الأخطار خاصة المتعلقة بالقرصنة.

**آفاق الدراسة:**

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور عصرنة الإدارة الجمركية في تعزيز جاذبية المناخ الاستثماري بالجزائر من خلال تسهيل التجارة الخارجية.

- مساهمة رقمنة إدارة الجمارك في المسؤولية الأخلاقية في الجمارك الجزائرية.

- التجارة الدولية الناجحة في عصرنة قطاع الجمارك وإسقاطها على الجمارك الجزائرية.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية

**أولا: الكتب**

- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، طبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1990.
- عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2002 .
- عمر سلمان، الجمارك بين النظري والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2006 .
- حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر،1996.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005.
- طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن،2004 .
- غيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول،.1999
- محمد بودهان، قضاء المحكمة العليا في المادة الجمركية، الملكية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998
- مولود ديدان، قانون الجمارك، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2012.

**ثانيا: الرسائل الجامعية**

- أسامة غزالي، دور رقمنة الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، جامعة 08 ماي قالمة،2023.
- أسيا طويل، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000- شهادة الماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم 2001.
- الحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011 .
- اللحياني ليلى، المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017
- بلال بلعيد ابيوزيون محمد سفيان، النظام القانوني لوكيل العبور، ماستر، قانون عام اقتصادي ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2022 2023.
- حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف 2017.
- شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2012، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 -2015 .

– فريال فراح ،الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية جامعة الجزائر 3 ،الجزائر ،2018، للتجارة ،أطروحة دكتوراه،

– ميلودي عمار، تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007–2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2019،

– هشام دغدوغ، الأنظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للجمارك، وهران، 2014– 2015

**ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية**

– إيمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية لي تحقيق أهداف المجتمع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول المجلد الخامس والخمسون، جامعة الإسكندرية، يناير 2018

– بن ميلود كنزة، رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي ،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ،المجلد 07،العدد 02 ،جامعة مولاي الطاهر سعيدة الجزائر ،2022.

– رابحي فريد ،النظام المعلوماتي الجديد كآلية لرقمنة الإجراءات الجمركية في الجزائر ،مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد السابع ،العدد الثاني ، المركز الجامعي مغنية،2023

– عروج عبد الباسط ،تقييم ورقمنة التسهيلات الجمركية و أثارها على أداء المتعاملين الاقتصاديين ،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08،العدد الأول ،مارس 2023، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، مارس 2023

– غزالي نصيرة، تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول،2021

– مبارك طيبي، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 19، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، جوان 2018.

**رابعا: التشريعات القانونية**

– المرسوم التنفيذي رقم 146/21 المؤرخ في 17 أفريل 2021، المحدد لكيفيات تفعيل و تسيير الشباك الوحيد المخصص للإتمام الإجراءات الجمركية والاستيراد والعبور والتصدير، ج ر ، العدد 31، الصادرة بتاريخ : 27 أفريل 2021.

– قانون رقم 79–07، مؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق 21 يوليو 1979 ،قانون الجمارك المعدل والمتمم، جر، العدد 30،الصادرة بتاريخ: 24 جويلية 1979

– المرسوم التنفيذي رقم 12–93 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1433 الموافق 1 مارس 2012،المحدد لشروط الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد ،ج ر، العدد 14، الصادرة بتاريخ: 7 مارس 2012.

## المراجع باللغة الأجنبية

LASARY, le commerce international è la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.

## المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك: WWW.DOUANE.GOV.DZ تاريخ الإطلاع:2024/04/25
- موقع تربويات:

http:/tarbawiyat-net.blogspot.com/2008/10/blog2024/04/16 تاريخ الاطلاع

# الملاحق

**الملحق رقم 01:**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك

بلاغ

إلى الشركات، المحترفين، الوكلاء لدى الجمارك،
الناقلين،
وكلاء الشحن وجميع المتعاملين الاقتصاديين

تعلم المديرية العامة للجمارك أن التسجيلات للحصول على حسابات إلكترونية لمرتفقي إدارة الجمارك، لتمكينهم من الولوج للنظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES (ALgerian Customs Electronic System)، قد تم فتحها عبر العنوان الالكتروني التالي:
https://alces.douane.gov.dz

ستسمح هذه الحسابات لمرتفقي إدارة الجمارك، بعد إتمام إجراءات التسجيل عبر البوابة الالكترونية الخارجية للنظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES، بالقيام بالإجراءات الجمركية والاستفادة من الخدمات الرقمية التي تقدمها إدارة الجمارك عبر هذا النظام المعلوماتي.

عملية الانتقال من النظام المعلوماتي الحالي للجمارك (SIGAD) إلى النظام الجديد ALCES ستتم بصفة تدريجية وستعمم على جميع المكاتب الجمركية البحرية والجوية والبرية، الموزعة عبر التراب الوطني.

لمرافقتكم في عملية التسجيل وحلحلة أي تعقيد محتمل ذي صلة وللرد عن استفساراتكم و/أو انشغالاتكم، تضع المديرية العامة للجمارك تحت تصرفكم البريد الإلكتروني الآتي: aiceshelpdesk@douane.gov.dz

www.douane.gov.dz
dinf@douane.gov.dz
N°Vert 10.23
023.50.11.80

**الملحق رقم 02:**

**الملحق رقم 03:**

## Communiqué

Dans le cadre de la coopération entre les douanes algériennes et sud-coréennes, un protocole d'accord a été signé le 18 décembre 2018 au siège de la Direction Générale des Douanes Algériennes, portant sur le développement d'un nouveau système d'information.

Ce nouveau système d'information, complet et intégré, mettra a profit l'apport des douanes algériennes dans l'effort de développement économique de notre pays

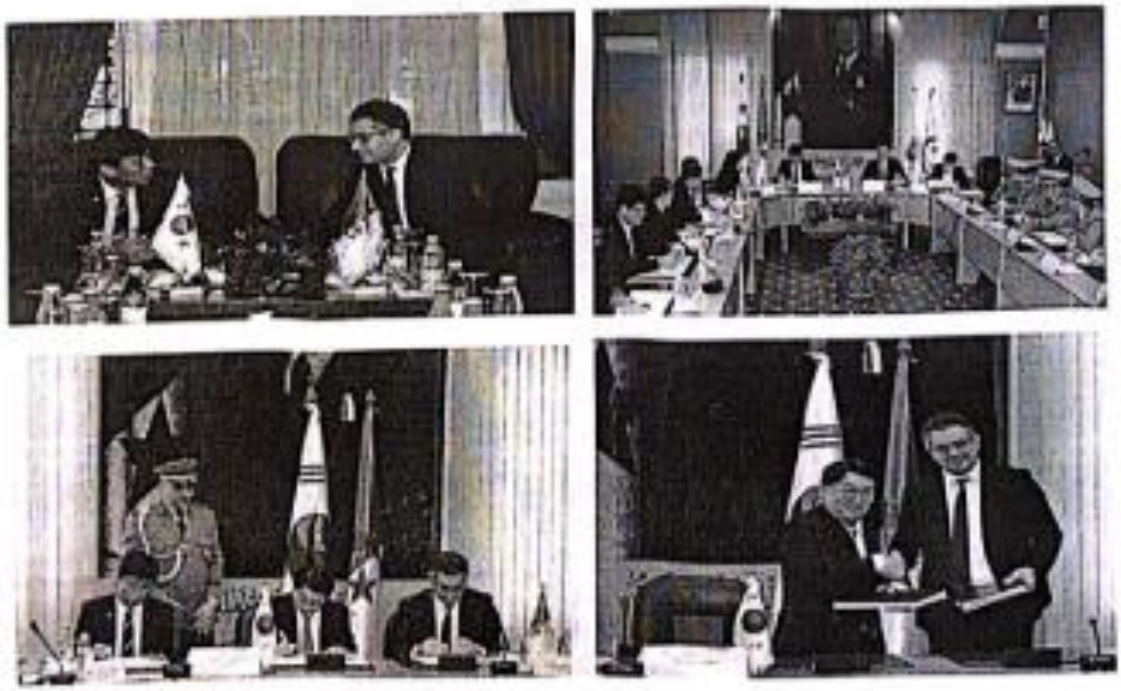

**الملحق رقم 04:**

## الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

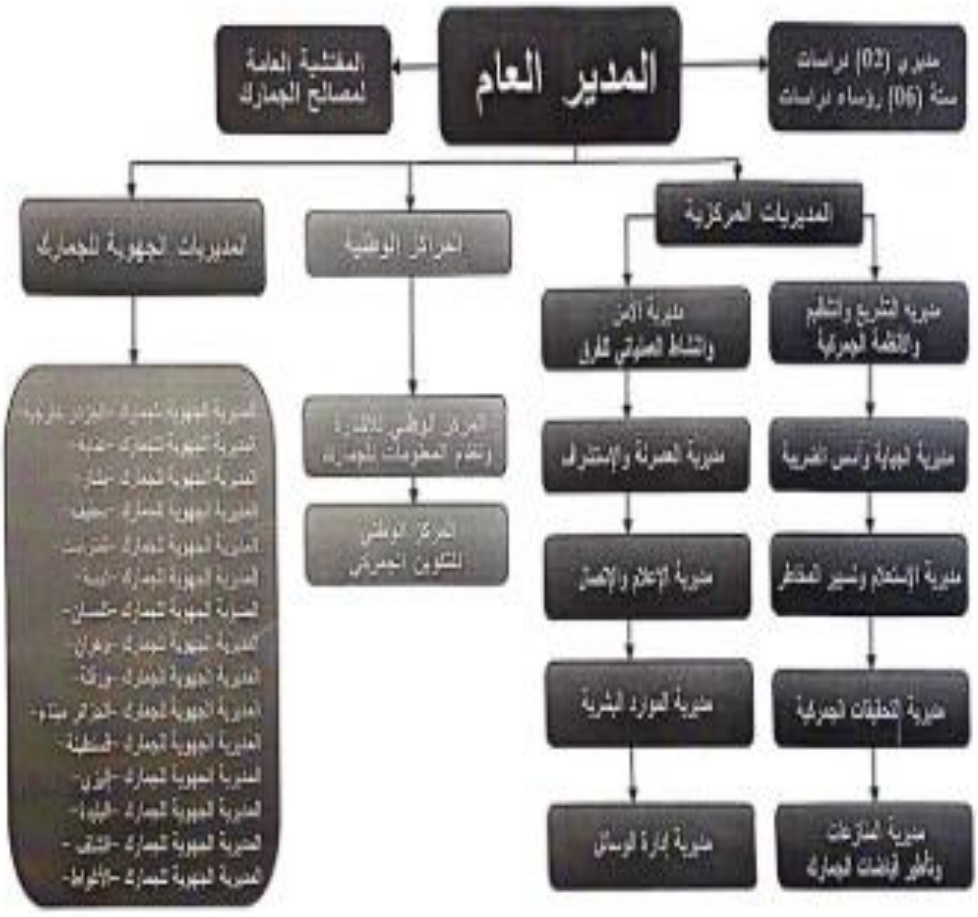


(1) مرسوم تنفيذي رقم 90-17 مؤرخ في 23جمادى الأولى عام 1438 موافق 20 فبراير سنة 2017 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحياتها.

**الملحق رقم 05:**

ARKAS ALGERIE SPA

SPA au capital de 10 000 000 DA / RC N°03B903151 "
Siege Social :7 RUE SIDIYAHIA LOT 8 -16 016- HYDRA ALGER
NIS:000316140767154 AI: 16280260021 NIF:000316090315126
Banque : BEA AMIROUCHE 00200012120326475089
SGA SIDI YAHIA 021 00001 1130000706 18
Tél : 021-43-58-82 à 88 - Fax : 021-43-58-66

ARKAS ALGERIE SPA

REF: 4677/2023 - lydia.berasare

**AVIS D'ARRIVEE**

27/11/2023

Pour le compte de l'Armateur: ARKASLINE

Réceptionnaire: EURL HERLINE LOGISTICS
COOP ERRAAIDA BIS N90 CUE DE CONSTANTINE AIN NAADJA AL GER

Pour le compte de: SARL AROUS INDUSTRY QUALITY

Transitaire:

Lieu de Livraison : BEJAIA (EX BOUGIE) - Port
No Escale : 2023060025
Voyage : AEK5236023

Navire : DJANET
Accostage : BEJAIA (EX BOUGIE) Le 27.11.2023 02:30

Quai/Zone :26
No Grue : 1630

Port de Charg. : ALEXANDRIA
No B/L : ARKALT0000195867

Taux de Change : 136,2404

| Ligne | Marque & Numéro | Designation | Nb.Colis | Poids | Tare |
|---|---|---|---|---|---|
| 014/0 | ARKU2324955 | PACKAGE EGYPTIAN GRANITE UNPOLISHED SLABS 2CM N.W:24000 KGS | 225 | 25000 | 2165 |
| | ARKU2232186 | PACKAGE EGYPTIAN GRANITE UNPOLISHED SLABS 2CM N.W:24000 KGS | 186 | 25000 | 2300 |
| | ARKU2327117 | PACKAGE EGYPTIAN GRANITE UNPOLISHED SLABS 2CM N.W:24000 KGS HS CODE 251612 | 208 | 25000 | 2200 |
| | ARKU2377709 | PACKAGE EGYPTIAN GRANITE UNPOLISHED SLABS 2CM N.W:24000 KGS | 221 | 25000 | 2200 |
| | ARKU2452192 | PACKAGE EGYPTIAN GRANITE UNPOLISHED SLABS 2CM N.W:24000 KGS | 205 | 25000 | 2200 |
| | ARKU2449250 | PACKAGE 36 TC STC EGYPTIAN GRANITE UNPOLISHED SLABS 2CM | 226 | 25000 | 2200 |

| Libelle Rub | Montant H.T | TVA % | Montant TVA | Montant TTC |
|---|---|---|---|---|
| Fret Import 20 SO | 322176,96 | | 0 | 322176,96 |
| Prestation | 182260,32 | 19 | 34439,46 | 216699,78 |

TOTAL MONTANT: 504437,28 DZD
SOCIAL TVA: 34439,46 DZD
TOTAL A PAYER TTC: 538876,74 DZD

Arrêté le présent avis à la somme de:

CINQ CENT TRENTE-HUIT MILLE HUIT CENT SOIXANTE-SEIZE Dinars Algeriens

| AVIONS & HELICOPTERES | 20SO | 20FL | 20GT | 40RS / HC | 40FL | 40HP | 45SO | 45HP | 45SO | 45HP |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| FRANCHISE | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| DE 1JOR AU 20 J | 38.00 USD | 84.00 USD | 84.00 USD | 56.00 USD | 168.00 USD | 96.00 USD | 96.00 USD | 96.00 USD | 96.00 USD | 96.00 USD |
| DE 21JOR AU 60 J | 48.00 USD | 144.00 USD | 144.00 USD | 96.00 USD | 288.00 USD | 96.00 USD | 96.00 USD | 96.00 USD | 96.00 USD | 96.00 USD |
| CHIFFRE EN DZD | 500880.00 | 1508000.00 | 1508000.00 | 1000000.00 | 3000000.00 | 1906000.00 | 1000000.00 | 1000000.00 | 1000000.00 | 1000000.00 |

**الملحق رقم 06:**

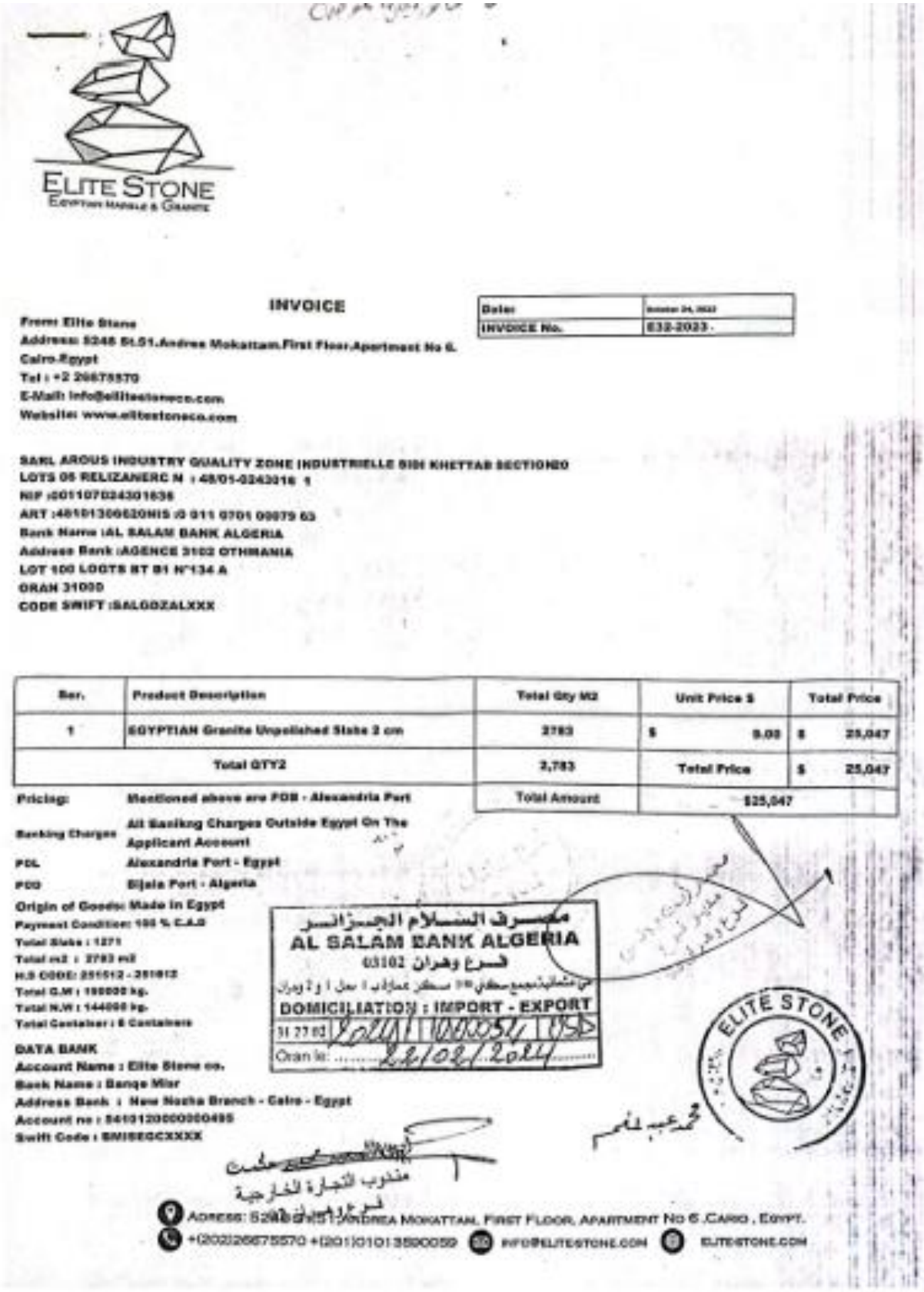

ELITE STONE
EGYPTIAN MARBLE & GRANITE

**INVOICE**

| | |
|---|---|
| Date: | October 24, 2023 |
| INVOICE No. | E32-2023 - |

From: Elite Stone
Address: 5246 St.51.Andrea Mokattam.First Floor,Apartment No 6.
Cairo-Egypt
Tel : +2 26675570
E-Mail: info@elitestoneco.com
Website: www.elitestoneco.com

SARL AROUS INDUSTRY QUALITY ZONE INDUSTRIELLE SIDI KHETTAB SECTION20
LOTS 05 RELIZANERC N : 48/01-0243016 1
NIF :001107024301638
ART :48101306620NIS /3 011 0701 00079 63
Bank Name :AL SALAM BANK ALGERIA
Address Bank :AGENCE 3102 OTHMANIA
LOT 100 LOOTS BT B1 N°134 A
ORAN 31000
CODE SWIFT :SALGDZALXXX

| Ser. | Product Description | Total Qty M2 | Unit Price $ | Total Price |
|---|---|---|---|---|
| 1 | EGYPTIAN Granite Unpolished Slabs 2 cm | 2783 | $ 9.00 | $ 25,047 |
| Total QTY2 | | 2,783 | Total Price | $ 25,047 |
| Pricing: | Mentioned above are FOB - Alexandria Port | Total Amount | $25,047 | |
| Banking Charges | All Banking Charges Outside Egypt On The Applicant Account | | | |
| POL | Alexandria Port - Egypt | | | |
| POD | Bijaia Port - Algeria | | | |

Origin of Goods: Made in Egypt
Payment Condition: 100 % C.A.D
Total Slabs : 1271
Total m2 : 2783 m2
H.S CODE: 251512 - 251812
Total G.M : 150000 kg.
Total N.W : 144000 kg.
Total Container : 6 Containers

DATA BANK
Account Name : Elite Stone co.
Bank Name : Banqe Misr
Address Bank : New Nozha Branch - Cairo - Egypt
Account no : 0410120000300495
Swift Code : BMISEGCXXXX

مصرف السلام الجزائر
AL SALAM BANK ALGERIA
فرع وهران 03102
DOMICILIATION : IMPORT - EXPORT
Oran le: 22/02/2024

ELITE STONE

مندوب التجارة الخارجية

ADRESS: 5246 ST.51 ANDREA MOKATTAM, FIRST FLOOR, APARTMENT NO 6 ,CAIRO , EGYPT.
+(202)26675570 +(20)1010135000059 INFO@ELITESTONE.COM ELITESTONE.COM

**الملحق رقم 07:**

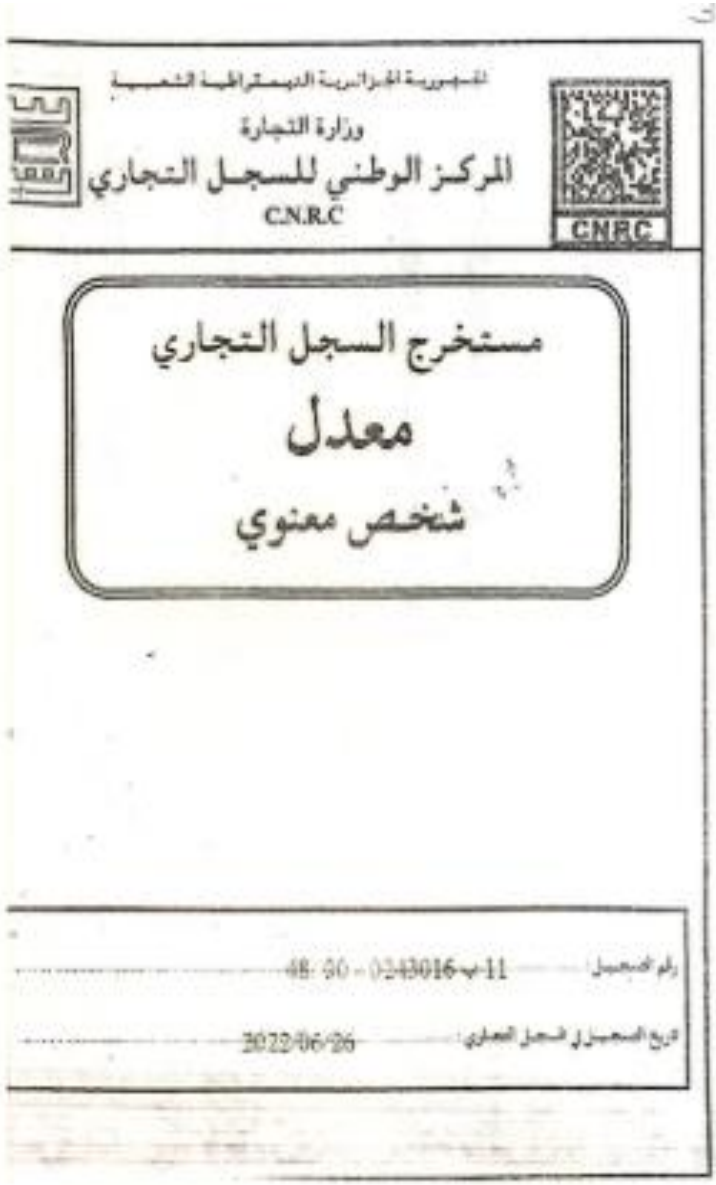

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة
المركز الوطني للسجل التجاري
C.N.R.C

CNRC

# مستخرج السجل التجاري

## معدل

## شخص معنوي

رقم التسجيل: 11 ب 0243016 - 00 48

تاريخ التسجيل في السجل التجاري: 2022/06/26

عقوبات التي يتعرض لها المخالف للتقيد في حالة مخالفة أحكام القانون رقم 04.08 المؤرخ في 14 شعبان سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم.

طبقا لأحكام المواد 31 مكرر، 32 مكرر، 33 مكرر، 34 مكرر، 35 مكرر، 36 مكرر، 37 مكرر، 38 مكرر، 40 مكرر و 41 مكرر من القانون المذكور أعلاه، يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 5.000.000 دج و/ أو الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة (1) كل من:

- مارس نشاطا تجاريا ظاهرا أو غير ظاهر دون التسجيل في السجل التجاري؛
- مارس نشاطا تجاريا بمستخرج سجل تجاري منتهي الصلاحية؛
- أدلى بتصريحات غير صحيحة أو أدلى بمعلومات غير كاملة بهدف التسجيل في السجل التجاري؛
- مارس نشاطا تجاريا ظاهرا دون حيازة محل تجاري؛
- مارس نشاطا أو مهنة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري دون الرخصة أو الإعتماد المطلوبين؛
- مارس تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري؛
- لم يشهر البيانات القانونية المنصوص عليها في المواد 11، 12 و15 من القانون المذكور أعلاه؛
- يلقب أو يزور مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة به؛
- لم يحدث بيانات مستخرج السجل التجاري؛
- منح وكالة لممارسة نشاط تجاري باسم صاحب السجل التجاري باستثناء الزوج، الأصول والفروع من الدرجة الأولى؛
- لم يحترم الإلتزام بالمداومة المنصوص عليها في الفقرة 22 من المادة 22 من القانون المذكور أعلاه.

ملاحظة:

"لا يمكن التسجيل في السجل التجاري لأي من الأشخاص التي تلغى عنه حالة ممارسة النشاط لا سيما عندما تكون هذه النشاطات موضوع تنظيم خاص".

يمضيه المكلف بالتسجيل أو ممثله الشرعي

مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري
وكالة عنابة

التاريخ: 26 أكتوبر 2022

الرقم التسلسلي: 700131045

**الملحق رقم 08:**

1 sur 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

**ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE**

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
(NIF)
( Disposition des articles 41 et 42
de la loi de finances 2006 )

NIF : 001107024301636

Raison Sociale : SARL AROUS INDUSTRY QUALITY

Sigle : AROUS INDUSTRY QUALITY

Emargement du Service Fiscal Gestionnaire

04 OCT 2018

**الملحق رقم 09:**

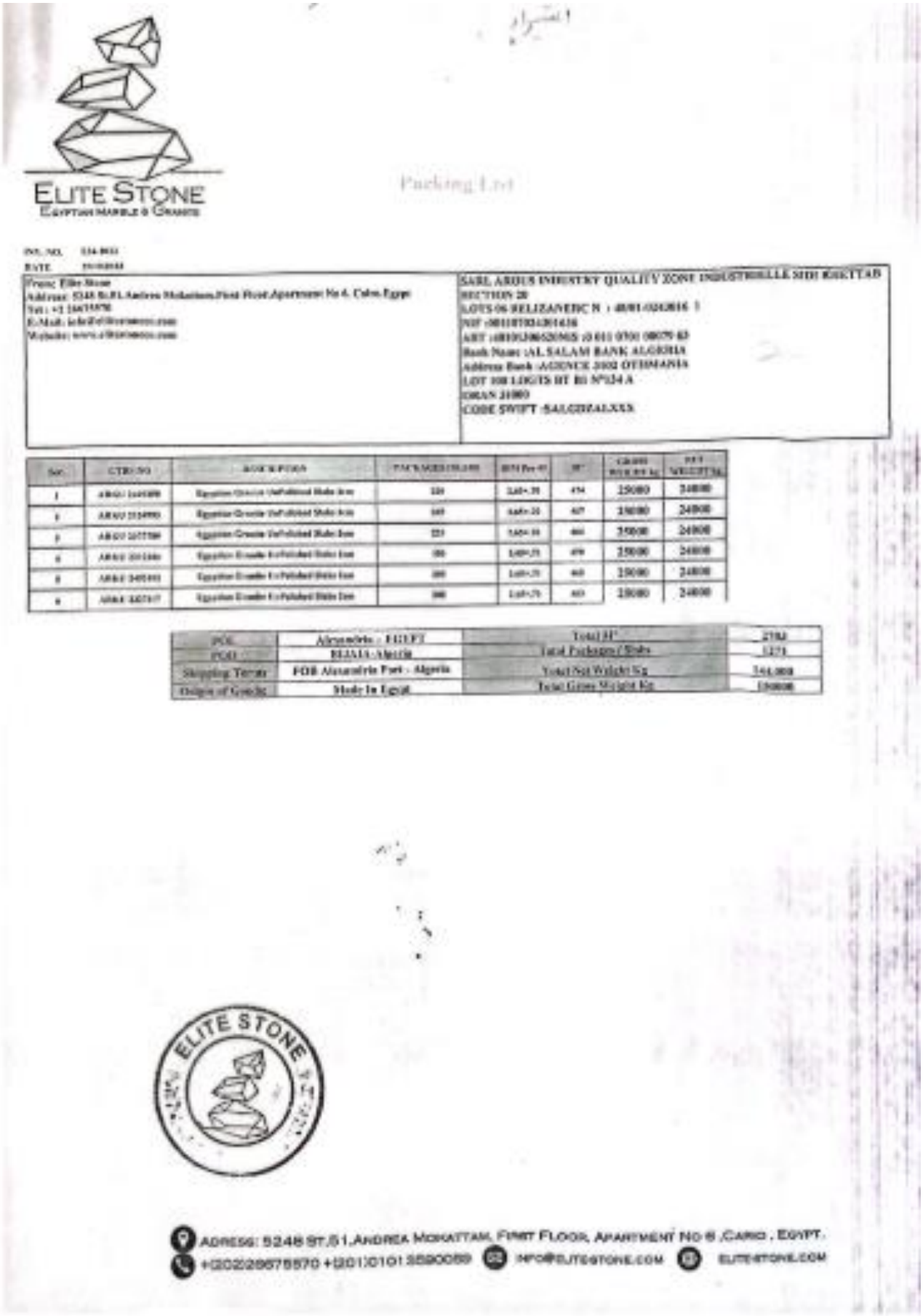

ELITE STONE
EGYPTIAN MARBLE & GRANITE

Packing List

INV. NO. 134-B/21
DATE 19/10/2021

| | |
|---|---|
| From: Elite Stone<br>Address: 5248 St.51,Andrea Mohattam,First Floor,Apartment No 6, Cairo,Egypt<br>Tel: +2 24675970<br>E-Mail: info@elitestone.com<br>Website: www.elitestone.com | SARL ARQUS INDUSTRY QUALITY ZONE INDUSTRIELLE SIDI KHETTAB<br>SECTION 20<br>LOTS 06 RELIZANERIC N : 48/01/0243816 11<br>NIF :001070343014416<br>ART :001030650565 (0 61) 0701 08079 83<br>Bank Name :AL SALAM BANK ALGERIA<br>Address Bank :AGENCE 3102 OTHMANIA<br>LOT 108 LOGTS BT B5 N°134 A<br>ORAN 31000<br>CODE SWIFT :SALGDZALXXX |

| Sec. | CTR/SO | DESCRIPTION | PACKAGES | BOX Per M² | M² | GROSS WEIGHT Kg | NET WEIGHT Kg |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ARQU-1445899 | Egyptian Grade Unpolished Slabs 2cm | 320 | 2.40=.30 | 474 | 19080 | 24000 |
| 2 | ARQU-1534995 | Egyptian Grade Unpolished Slabs 2cm | 320 | 2.40=.30 | 477 | 19080 | 24000 |
| 3 | ARQU-1577589 | Egyptian Grade Unpolished Slabs 2cm | 320 | 2.40=.30 | 480 | 19080 | 24000 |
| 4 | ARQU-1611466 | Egyptian Grade A+Polished Slabs 2cm | 320 | 2.40=.30 | 479 | 19080 | 24000 |
| 5 | ARQU-1645555 | Egyptian Grade A+Polished Slabs 2cm | 320 | 2.40=.30 | 480 | 19080 | 24000 |
| 6 | ARQU-1677577 | Egyptian Grade A+Polished Slabs 2cm | 320 | 2.40=.30 | 480 | 19080 | 24000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| POL | Alexandria - EGYPT | Total $M^2$ | 2782 |
| POD | BEJAIA - Algeria | Total Packages / Slabs | 1271 |
| Shipping Terms | FOB Alexandria Port - Algeria | Total Net Weight Kg | 344.000 |
| Origin of Goods | Made In Egypt | Total Gross Weight Kg | 190800 |

ELITE STONE

ADRESS: 5248 ST.51,ANDREA MOHATTAM, FIRST FLOOR, APARTMENT NO 6 ,CAIRO , EGYPT.
+(202)29675570 +(201)01013590069 INFO@ELITESTONE.COM ELITESTONE.COM

**الملحق رقم 10:**

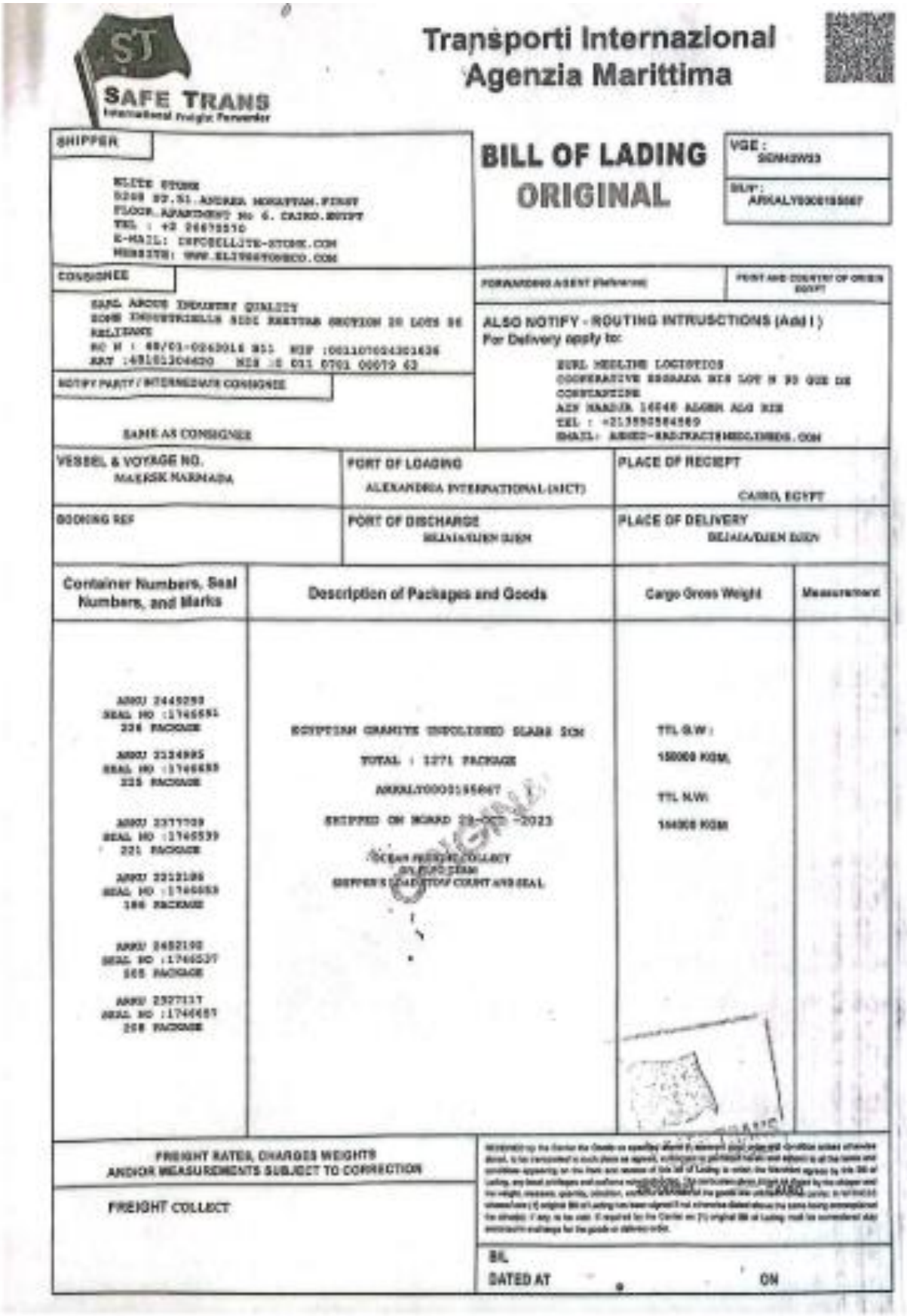

SAFE TRANS
International Freight Forwarder

Transporti Internazional
Agenzia Marittima

SHIPPER

BLITZ STONE
9288 ST.51.ANDREA MOKATTAM.FIRST
FLOOR.APARTMENT No 6. CAIRO.EGYPT
TEL : +2 26675510
E-MAIL: INFO@BLITZ-STONE.COM
WEBSITE: WWW.BLITZSTONEGO.COM

BILL OF LADING
ORIGINAL

VGE : SGNH2W33

BUP : ARKALY0000195667

CONSIGNEE

SARL ARCOS INDUSTRY QUALITY
ZONE INDUSTRIELLE RIDI RHETTAB ORGYION 20 LOTS 96
RELIZANE
RC N : 48/01-0263016 B11 NIF :001107024301636
ART :48101304620 NIS :0 031 0701 00079 63

FORWARDING AGENT (Reference)

PORT AND COUNTRY OF ORIGIN
EGYPT

NOTIFY PARTY / INTERMEDIATE CONSIGNEE

SAME AS CONSIGNEE

ALSO NOTIFY - ROUTING INTRUSCTIONS (Add l)
For Delivery apply to:

EURL MEDLINE LOGISTICS
COOPERATIVE EBRARDA BIS LOT N 93 QUE DE
CONSTANTINE
AIN BANIAN 16040 ALGER ALG BIS
TEL : +213550584589
EMAIL: AHMED-BADJRACI@MEDLINEDZ.COM

| VESSEL & VOYAGE NO. | PORT OF LOADING | PLACE OF RECIEPT |
|---|---|---|
| MAERSK NARMADA | ALEXANDRIA INTERNATIONAL (ACT) | CAIRO, EGYPT |
| BOOKING REF | PORT OF DISCHARGE | PLACE OF DELIVERY |
| | BEJAIA/DJEN DJEN | BEJAIA/DJEN DJEN |

| Container Numbers, Seal Numbers, and Marks | Description of Packages and Goods | Cargo Gross Weight | Measurement |
|---|---|---|---|
| ARKU 2445293<br>SEAL NO :1746681<br>226 PACKAGE<br><br>ARKU 2134995<br>SEAL NO :1746689<br>225 PACKAGE<br><br>ARKU 2377709<br>SEAL NO :1746539<br>221 PACKAGE<br><br>ARKU 2212186<br>SEAL NO :1746553<br>186 PACKAGE<br><br>ARKU 2482190<br>SEAL NO :1746537<br>265 PACKAGE<br><br>ARKU 2527117<br>SEAL NO :1746657<br>258 PACKAGE | EGYPTIAN GRANITE UNPOLISHED SLABS SCH<br><br>TOTAL : 1271 PACKAGE<br><br>ARKALY0000195667<br><br>SHIPPED ON BOARD 28-OCT -2023<br><br>OCEAN FREIGHT COLLECT<br>ON BOARD DATE<br>SHIPPER'S LOAD, STOW, COUNT AND SEAL | TTL G.W :<br>150000 KGM.<br><br>TTL N.W:<br>134908 KGM | |

FREIGHT RATES, CHARGES WEIGHTS AND/OR MEASUREMENTS SUBJECT TO CORRECTION

FREIGHT COLLECT

RECEIVED by the Carrier the Goods as specified above in apparent good order and condition unless otherwise stated, to be transported to such place as agreed, authorized or permitted herein and subject to all the terms and conditions appearing on the front and reverse of this bill of Lading to which the Merchant agrees by the Bill of Lading, any local privileges and customs notwithstanding. The Merchant gives the Carrier no information regarding the weight, measure, quantity, condition, contents and value of the goods. IN WITNESS whereof one (1) original Bill of Lading has been signed if not otherwise stated above the same being accomplished the others, if any, to be void. If required by the Carrier one (1) original Bill of Lading must be surrendered duly endorsed in exchange for the goods or delivery order.

BIL
DATED AT ON

**الملحق رقم 11:**

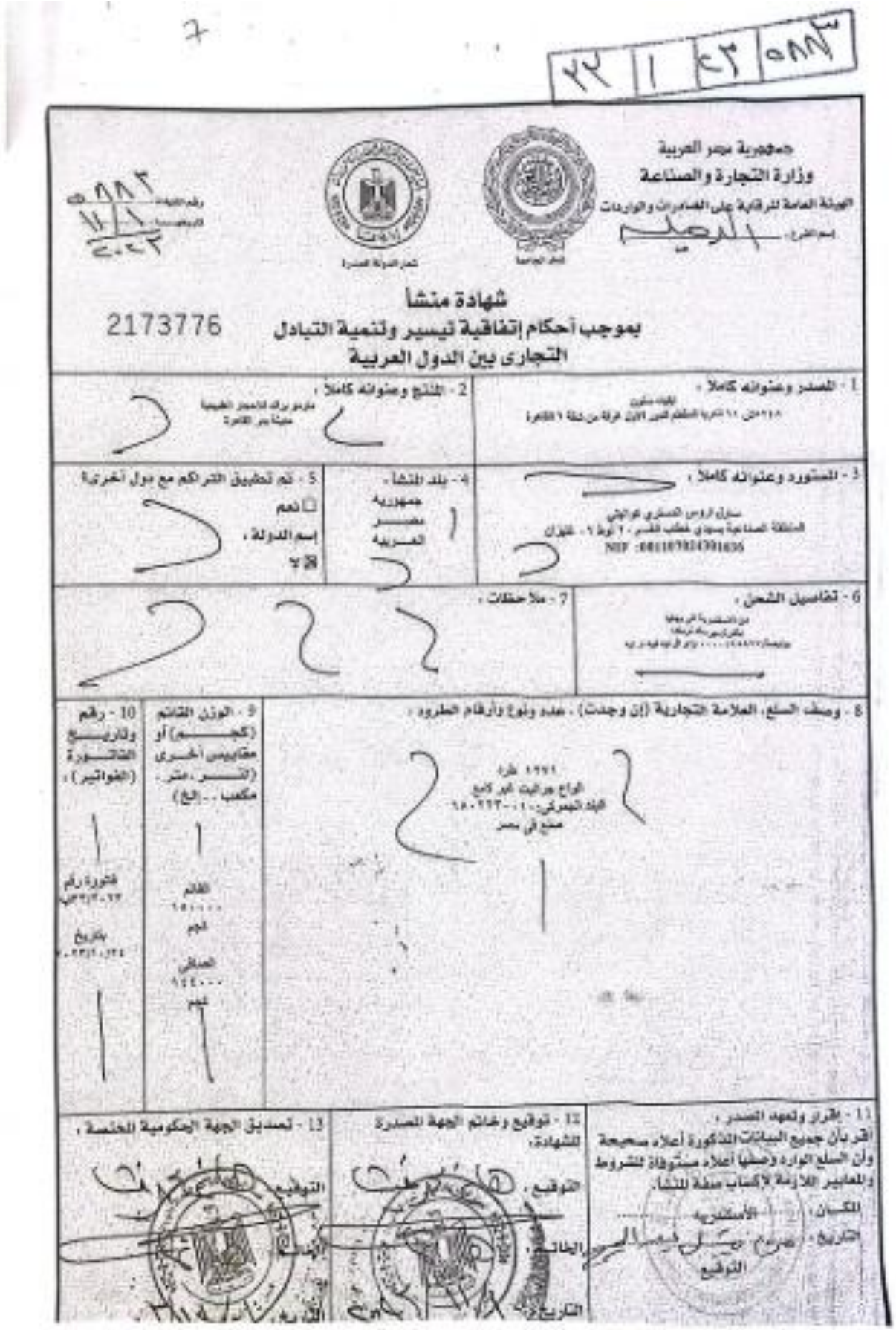

جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شهادة منشأ
بموجب أحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية

2173776

1 - المصدر وعنوانه كاملاً :

2 - المنتج وعنوانه كاملاً :

3 - المستورد وعنوانه كاملاً :

4 - بلد المنشأ :
جمهورية مصر العربية

5 - تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟
☐ نعم
إسم الدولة :
☒ لا

6 - تفاصيل الشحن :

7 - ملاحظات :

8 - وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت) ، عدد ونوع وأرقام الطرود :

9 - الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر ، متر ، مكعب ..الخ)
القائم
الصافي
كجم

10 - رقم وتاريخ الفاتورة (الفواتير) :
فاتورة رقم
بتاريخ

11 - إقرار وتعهد المصدر :
أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة وأن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط والمعايير اللازمة لإكتساب صفة المنشأ.
المكان : الإسكندرية
التاريخ :
التوقيع

12 - توقيع وخاتم الجهة المصدرة للشهادة :
التوقيع :
الطابع :
التاريخ :

13 - تصديق الجهة الحكومية المختصة :
التوقيع :

**الملحق رقم 12:**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

# شهادة تنقل السلع

بموجب الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري التونسي
المؤرخ بتونس في 04 ديسمبر 2008

| | |
|---|---|
| 1_ المصدر (الاسم و العنوان الكامل، البلد)<br>**ش ذ ا كوندور إلكترونيكس منطقة متعددة النشاطات والتخزين قسم 161 رقم 70 برج بوعريريج** | شهادة منشأ رقم:<br>**№ 011769** |
| | راجع الملاحظات في الخانة قبل ما الأخيرة |
| 3_ المرسل إليه (الاسم و العنوان الكامل، البلد)<br>**ش ذ م م كوندور إلكترونيكس الزهراء سوفال، المنطقة الصناعية المغيرة 1 ، قسمة 63-64 2082 فوشانة بن أعروس تونس**<br>**الهاتف: +216 23 325 011** | 2_ شهادة مستعملة للمبادلات التفاضلية بين الجزائر و تونس |
| 6_ معلومات متعلقة بالنقل (إذا اقتضت الضرورة)<br>**عن طريق البر** | 4_ بلد المنشأ: **الجزائر**<br>5_ بلد الوجهة: **تونس**<br>7_ ملاحظات: |

| 8_ وصف السلع (بلد المنشأ، علامات، الأرقام، العدد و طبيعة الطرود) (1) | 9_ الكمية (الكمية على مكاييس أخرى إن وجدت) | 10_ رقم و تاريخ الفاتورة |
|---|---|---|
| 01) مكيفات كوندور — 1 680 وحدة | 38 124,00 كغ | DX24037<br>Du<br>26/04/2024 |

| 11_ تصريح المصدر | 12_ جهة الإصدار | 13_ للغرفة الجزائرية |
|---|---|---|
| برج بوعريريج 2024/04/30<br>Ahmed HARROUZ<br>Directeur Général | | تصريح مستوفى عليه دفع الرسم<br>تصريح بالتصدير رقم:<br>بتاريخ:<br>ميكانيزم التصدير<br>في:<br>الختم و التوقيع |

1_ ذكر عدد الطرود و أسلوب تعبئتها وسم إن وجد
2_ في حالة الإدلاء بالمعلومات الواجب إدخالها في الخانة

**الملحق رقم 13:**

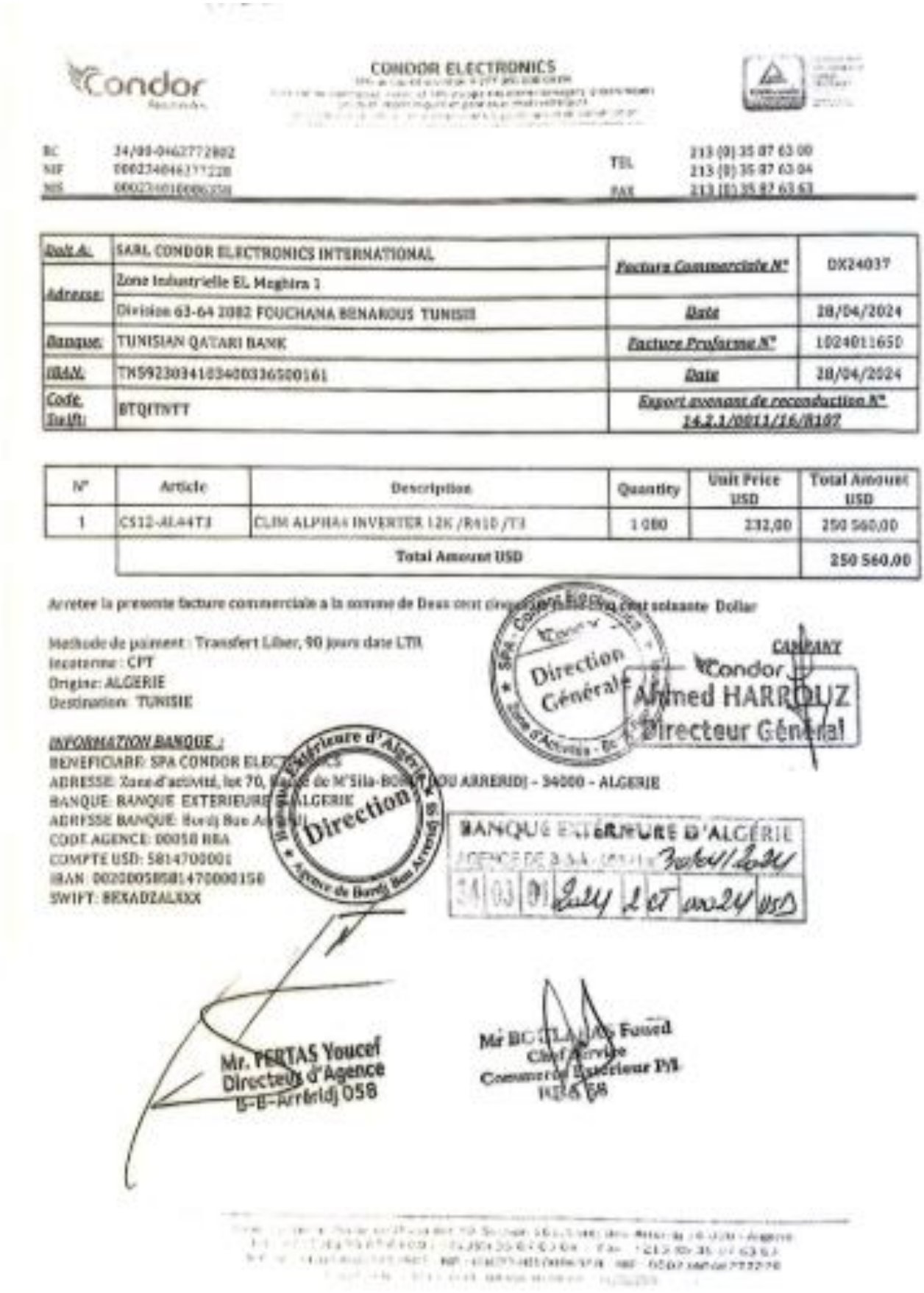

CONDOR ELECTRONICS

| | | | |
|---|---|---|---|
| RC | 14/00-0462772B02 | TEL | 213 (0) 35 87 63 00 |
| NIF | 000234046277228 | | 213 (0) 35 87 63 04 |
| NIS | 000234010006358 | FAX | 213 (0) 35 87 63 63 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Doit à: | SARL CONDOR ELECTRONICS INTERNATIONAL | Facture Commerciale N° | DX24037 |
| Adresse: | Zone Industrielle EL Meghira 1 | | |
| | Division 63-64 2082 FOUCHANA BENAROUS TUNISIE | Date | 28/04/2024 |
| Banque: | TUNISIAN QATARI BANK | Facture Proforma N° | 1024011650 |
| IBAN: | TN5923034103400336500161 | Date | 28/04/2024 |
| Code Tariff: | BTQITNTT | Export avenant de reconduction N° | 14.2.1/0013/16/8107 |

| N° | Article | Description | Quantity | Unit Price USD | Total Amount USD |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | CS12-AL44T3 | CLIM ALPHA4 INVERTER 12K /R410 /T3 | 1 080 | 232,00 | 250 560,00 |
| | | Total Amount USD | | | 250 560,00 |

Arretee la presente facture commerciale a la somme de Deux cent cinquante mille cinq cent soixante Dollar

Methode de paiement : Transfert Libor, 90 jours date LTH
Incoterme : CPT
Origine: ALGERIE
Destination: TUNISIE

CARGANT
Condor
Ahmed HARROUZ
Directeur Général

INFORMATION BANQUE :
BENEFICIAIRE: SPA CONDOR ELEC[illegible]
ADRESSE: Zone d'activité, lot 70, [illegible] de M'Sila-BORDJ BOU ARRERIDJ - 34000 - ALGERIE
BANQUE: BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
ADRESSE BANQUE: Bordj Bou Arreridj
CODE AGENCE: 00058 BBA
COMPTE USD: 5814700001
IBAN: 00200058581470000150
SWIFT: BEXADZALBXX

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE B.B.A
30/04/2024
31 03 01 Sept 2 Oct 2024 USD

Mr. PERTAS Youcef
Directeur d'Agence
B-E-Arreridj 058

Mr BO[illegible] Fouad
Chef Service
Commerce Exterieur Pft

## الملحق رقم 14:

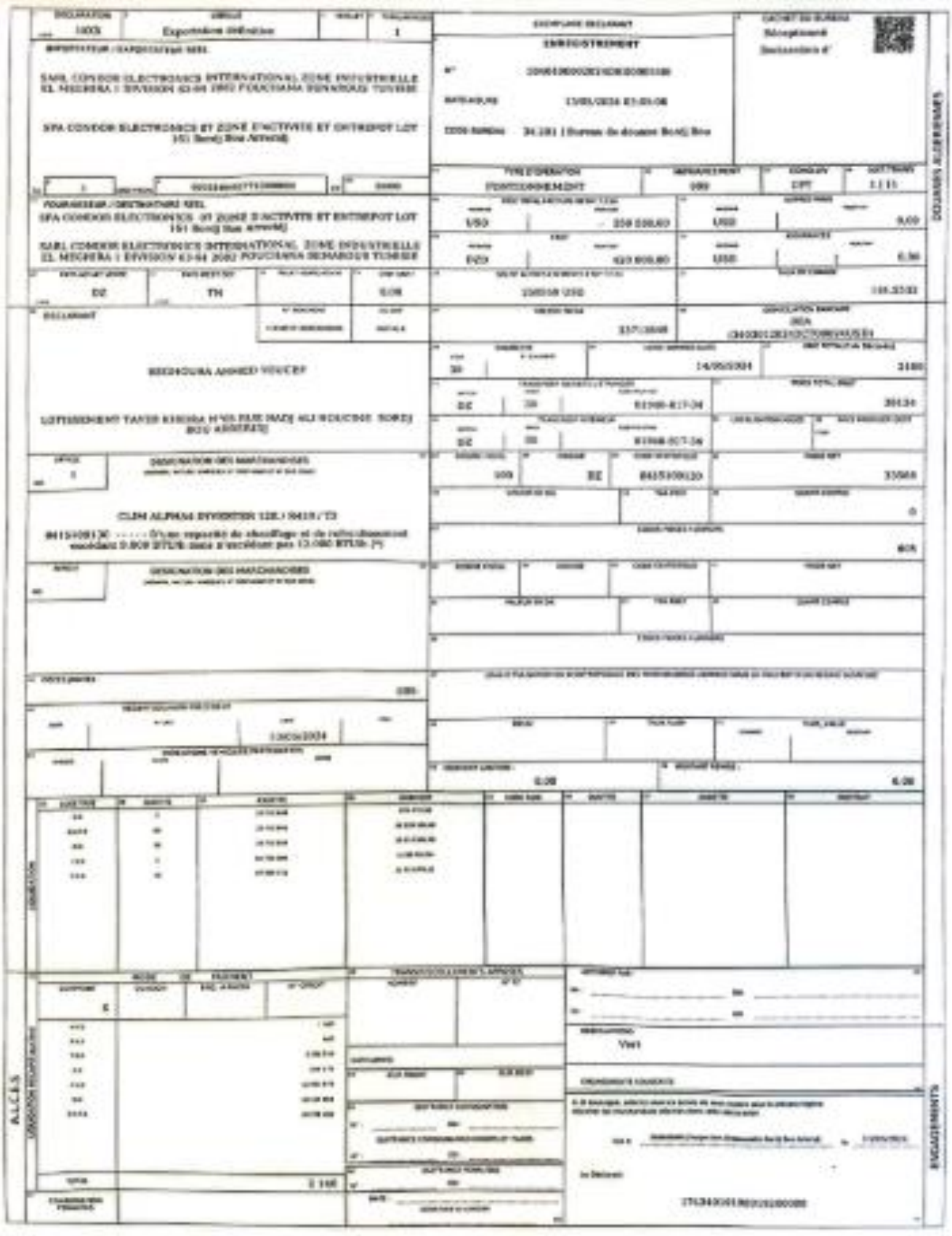

**الملحق رقم 15:**

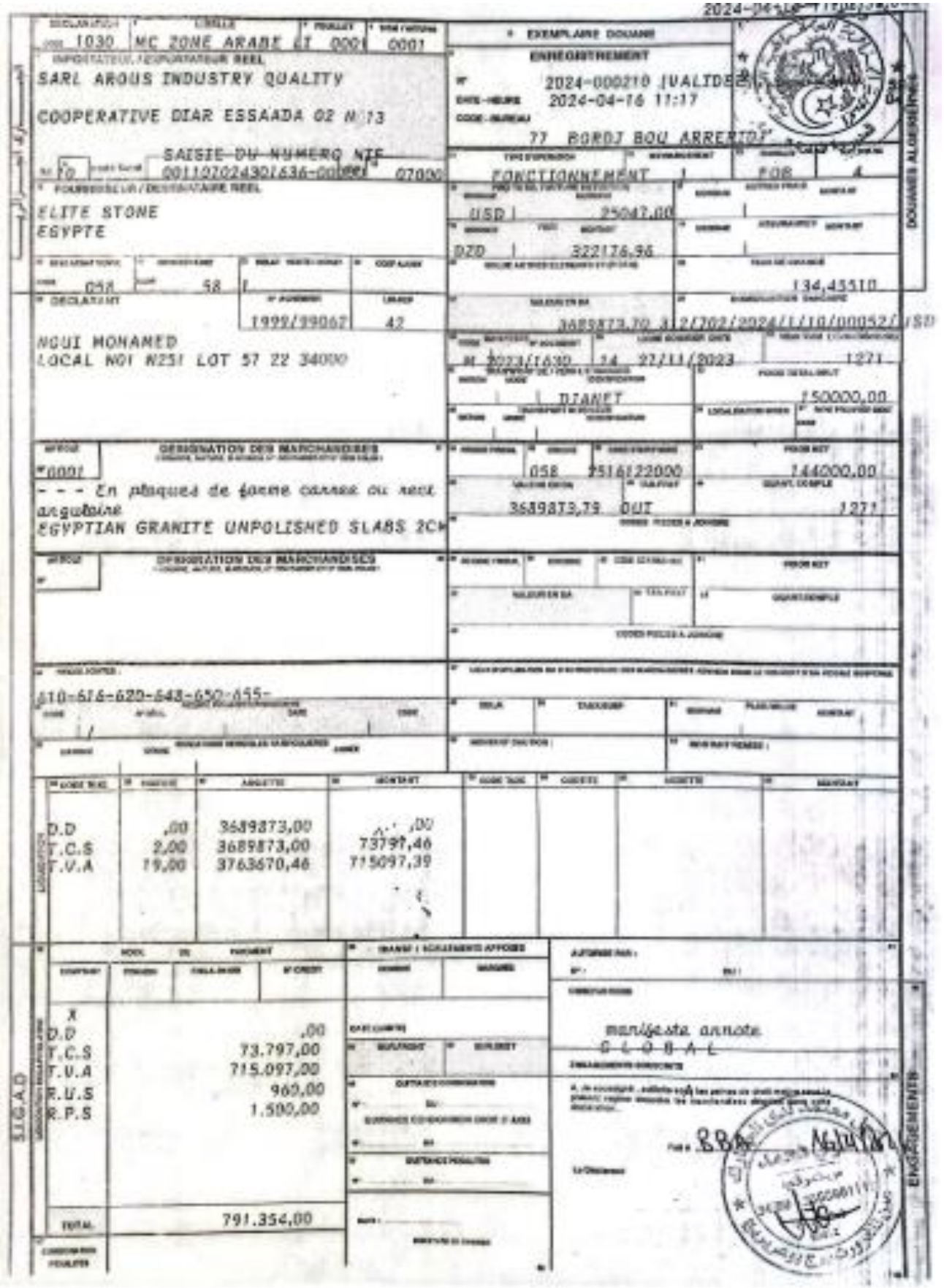

# فهرس المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | – |
| **شكر وعرفان** | – |
| **ملخص الدراسة** | ا |
| **قائمة المحتويات** | اا |
| **قائمة الجداول** | رقم روماني |
| **قائمة الأشكال** | رقم روماني |
| **قائمة الملاحق** | رقم روماني |
| **مقدمة** | أ–و |
| **الفصل الأول :الإطار النظري للتجارة الخارجية و الإدارة الجمركية** | 35-06 |
| تمهيد | 07 |
| المبحث الأول :ماهية الإدارة الجمركية | 08 |
| المطلب الأول: تعريف وخصائص إدارة الجمارك | 9-8 |
| المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك | 13-10 |
| المطلب الثالث: مجال نشاط إدارة الجمارك | 14-13 |
| المبحثالثاني :السياسات والأنظمة الجمركية | 14 |
| المطلب الأول: مفهوم وخصائص الأنظمة الجمركية | 16-14 |
| المطلب الثاني: أنواع الأنظمة الجمركية | 19-16 |
| المطلب الثالث: السياسة الجمركية | 23-19 |
| المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية | 23 |
| المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها | 27-23 |
| المطلب الثاني: أدوات التجارة الخارجية | 30-27 |
| المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية | 32-30 |
| خلاصة الفصل الأول | 33 |
| **الفصل الثاني :عصرنة وتطور الإدارة الجمركية** | 71-34 |

| | |
|---|---|
| تمهيد | 35 |
| المبحث الأول :آليات ونظم عصرنة قطاع الجمارك | 36 |
| المطلب الأول: تطوير إدارة الجمارك وفقا للاتفاقيات الجمركية | 37-36 |
| المطلب الثاني: تطوير إدارة الجمارك وفقا للمنظمات الجمركية | 39-38 |
| المطلب الثالث: الآليات والنظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية | 42-39 |
| المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجمركية | 42 |
| المطلب الأول: أهمية تكنولوجيا المعلومات والرقمنة | 43-42 |
| المطلب الثاني: تطبيق تكنولوجيا المعلومات في العمل الجمركي | 46-43 |
| المطلب الثالث: عقبات تحديث ورقمنة الإدارة الجمركية | 47-46 |
| المبحث الثالث: أثر رقمنة القطاع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية بالجزائر | 71-47 |
| المطلب الأول: التسهيلات الجمركية الرقمية ودورها في ترقية التجارة الخارجية | 53-47 |
| المطلب الثاني: إيجابيات التحول الرقمي للخدمة الجمركية ودورها في ترقية التجارة الخارجية | 55-53 |
| المطلب الثالث: واقع ومساعي رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية | 70-56 |
| خلاصة الفصل الثاني | 71 |
| **الفصل الثالث:دراسة حالة مفتشية أقسام الجمارك لولاية برج بوعريريج** | 109-72 |
| تمهيد | 73 |
| الفصل الثالث: دراسة حالة مفتشية أقسام الجمارك لولاية برج بوعريريج | 73 |
| المبحث الأول: إدارة الجمارك لولاية برج بوعريريج | 74 |
| المطلب الأول: ماهية مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج | 74 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج | 75 |
| المطلب الثالث: مهام مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج | 90-76 |
| المبحث الثاني: النظام المعلوماتي الجمركي الجديدALCES | 90 |
| المطلب الأول: نشأة وتعريف النظام المعلوماتي الجمركي الجديد | 92-90 |
| المطلب الثاني: مزايا النظام المعلوماتي الجمركي الجديد ومعوقات تطبيقه | 94-92 |
| المطلب الثالث: واقع النظام المعلوماتي الجمركي الجديد في أقسام مفتشية الجمارك برج | 95-94 |

| | |
|---|---|
| بوعريريج | |
| المبحث الثالث: إجراءات الاستيراد والتصدير، وكيل العبور المعتمد لدى الجمارك | 96 |
| المطلب الأول: إجراءات الاستيراد | 101-96 |
| المطلب الثاني: إجراءات التصدير | 106-101 |
| المطلب الثالث: وكيل العبور المعتمد لدى الجمارك | 108-106 |
| خلاصة الفصل الثالث | 109 |
| **الخاتمة** | 113-110 |
| **قائمة المراجع** | 117-114 |
| **الملاحق** | 133-118 |
| **فهرس المحتويات** | 137-134 |

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العصرنة والتحولات الرقمية في إدارة الجمارك الجزائرية ودورها في ترقية وتسهيل التجارة الخارجية، من خلال إدخال الخدمات الرقمية المختلفة ،وإن التزايد المستمر والمتسارع في حجم التجارة الخارجية فرض على الجزائر السعي نحو تطبيق الرقمنة وإحداث تغيرات جذرية لإرساء نظام معلوماتي جديد في الجمارك الجزائرية والذي هو قيد العمل في الوقت الحالي .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التحولات الرقمية ستلعب دورا هاما في ترقية التجارة الخارجية، إضفاء طابع الشفافية في المعاملات الجمركية بشكل سريع ومنظم وخالي من التعقيدات البيروقراطية.

**الكلمات المفتاحية: الجمارك الجزائرية، رقمنة الجمارك، التجارة الخارجية، عصرنة الإدارة الجمركية.**

**Abstract:**

This studyaimedtoshed light on modernization and digital transformations in the Algerian customs administration and its role in promoting and facilitation foreign trade through the introduction of various digital services. The continuous and rapid increase in the volume of foreign trade has forced Algeria to strive towards applying digitalization and bringing about radical changes for establishing a new information system in Algerian customs, which is currently in operation.

The study reached several results, the most important of which is that digital transformations will play a significant role in enhancing the efficiency of foreign trade and facilitating fast, organized, and bureaucracy-free customs processes.

**Key words:Algerian customs, customdigitization, foreign trade, Modernization of customsadministration**